



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 18 افريل 2021



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

أفريل ٢٠٢١

العدد الثامن عشر (١٨)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٠٢، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٠٢، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.زهير عبد الحميد حسن النواجحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سعد عزيز، وزارة التعليم، قطر
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عتوتة صالح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٠٢، الجزائر
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.فوزية بلعجال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر ٠٢، الجزائر
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة ٠١، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

– أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.

–أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.

– أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.

–تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن ١٠ أسطر بخط simplified Arabic ١٢ للملخص العربي و ١٢ Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

–تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه ١٢ بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه ١٤.

–هوامش الصفحة أعلى ٢ وأسفل ٢ وأيمن ٢ وأيسر ٣ ، رأس الورقة ١,٥، أسفل الورقة ١,٢٥ حجم الورقة مخصص(١٦ X٢٣,٥).

–يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

–بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.

–تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.

–يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.

–المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.

–المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.

–لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.

–يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

– يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

يصدر العدد ١٨ في عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني التوجهات المعاصرة للعلوم الاجتماعية والإنسانية والذي نظم بأنطاليا للفترة بين ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠٢١ من طرف جامعة شجيجين-بولندا ومؤسسة سكولار للدراسات والأبحاث، وذلك دعما لسياسة النشر العلمي للمؤتمرات والملتقيات بهدف إثراء التراث البحثي بالمستجدات العلمية التي تطرح في العديد من المؤتمرات الدولية.

إن المجلة من خلال هذا العدد تؤكد من جديد المسار العلمي المنتهج في ظل التغيرات التي تطرأ وبشكل مستمر في ساحة البحث العلمي أين أضحى الرقم الأول الفاعل في مختلف مجالات التنمية مما يجعل ربط البحث العلمي بالتنمية في مختلف أبعادها أكثر من حتمية وضرورية.

وهنا نقف وقفة إحترام للجنة العلمية للمؤتمر وكل رعاة المؤتمر الذي حرصوا على تدقيق المقالات وتنقيحها الذين ساهموا في صدور العدد وفق الإصدار الجديد.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

لا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم
وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة
البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد
.الأخلاق العلمية والأمانة
كما تخلى مسؤولية المجلة والجهة المنظمة للمؤتمر ورئيس
المؤتمر والسادة أعضاء ورؤساء اللجان العلمية وأعضاء
ورؤساء اللجان التنظيمية عن أي اخلال بذلك من قبل
المشاركين في مداخلاتهم.

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 18 ج 2، أفريل 2021

فهرس المحتويات

صفحة

الدور النضالي لألوية الشمال والوسط والغرب والجنوب في الغاء معاهدة بورتسموث (١٩٤٨)

The struggle role of the North, Central, West and South brigades in the abolition of the Portsmouth Treaty (1948)

أ.م.د. أحمد كاظم محسن، قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق

ahmedalbayati1970@gmail.com

07715096326

ملخص: ما إن وقع رئيس الوزراء العراقي صالح جبر في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨معاهدة مع بريطانيا والتي عرفت بمعاهدة (بورتسموث) حتى خرجت مظاهرات كبرى في شوارع اغلب ألوية العراق تنديدا بالمعاهدة التي عدوها جائرة وتنتهك سيادة العراق وتبقيه تحت مظلة السيطرة البريطانية وقد استمرت تلك التظاهرات لايام عدة امتازت بحسن التنظيم وبدقة مطاليبها وإعلانها عن مساندتها لمظاهرات العاصمة بغداد التي كانت على اشدها ،ولم تهدأ تلك التظاهرات حتى اعلن عن استقالة صالح جبر وإلغاء المعاهدة اثر بيان الوصي عبدالاله في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨.

الكلمات المفتاحية: دور، تظاهرات، معاهدة

Abstract:

As soon as the Iraqi Prime Minister Saleh Jabr signed on 15 January 1948 a treaty with Britain, known as the Treaty of Portsmouth, there were major demonstrations in the streets of most brigades in Iraq to condemn the treaty, which is an unjust enemy, and violate the sovereignty of Iraq and keep it under the umbrella of British control. Several demonstrations were characterized by good organization and accuracy of their demands and announced their support for the demonstrations of the capital Baghdad, which was the most severe, did not calm these demonstrations until the announcement of the resignation of Saleh Jabr and the abolition of the

treaty the effect of the guardian’s ststement Abd Al-Ellah on 27 January 1948.

KeyWords: Role,Protests,Treaty

المقدمة :

شهد مطلع عام ١٩٤٨ مظاهرات كبرى عمت ارجاء العراق كرد فعل على المعاهدة العراقية البريطانية التي عرفت بمعاهدة (بورتسموث) وقد تطرق معاصروا الحدث الى أسبابها وأحداثها ونتائجها الأمر الذي مكن العديد من الباحثين الذين تناولوا دراسة تاريخ العراق في تلك الحقبة الزمنية الى بحث مكوناتها ودوافعها في ضوء وثائق الحدث ومذكرات الساسة .

على الرغم من كثرة المصادر التي تناولت موضوع (الوثبة) الا انها لم تسلط الضوء الكافي على الدور النضالي لألوية العراق في معارضتها للمعاهدة وإنما ركزت على ماحصل من رفض شعبي في بغداد تجاه المعاهدة.

ومما لاشك فيه إن عدم وصول الباحثين الى جميع وثائق تلك الحقبة حال من دون ذلك وهذا ما جعلني ابحث في الكتب والصحف ولكني لم أجد فيها إلا النزر اليسير عندها اخذت اقلب سجلات ووثائق الماضي حتى وجدت ضالتي في مجموعة من وثائق وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية تكشف النقاب عن حقائق غامضة وغير واضحة لعشرات السنين عن دور تلك الألوية في التصدي للمعاهدة، واني أضع بحثي بين يدي القارئ مركزا على دور الألوية من دون بغداد كون الأخيرة نالت الحصة الأكبر من التركيز عليها من لدن الباحثين .

مشكلة البحث :

تبحث في أسباب عقد المعاهدة و ردة فعل الشعب تجاهها وهل يمكن استنبـــــاط الدروس من الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع الشعب.

اهداف البحث:

لكي يطلع القارئ على الدور البطولي للشعب العراقي عند تصديه لمعاهدة كان يعتقد أنها ستكبل سيادته وستجعله أداة طيعة بيد بريطانيا ومن الممكن الاستفادة من هذه المواقف في التصدي لسياسات الحكومة عندما تلجأ إلى عقد معاهدات تمس السيادة الوطنية

أهمية البحث:

إعطاء صورة واضحة عما قام به الشعب من دور بطولي في التصدي للمعاهدة البريطانية-العراقية واستلهام روح المقاومة والدفاع عن سيادته

منهجية البحث: المنهجية التاريخية التي تعتمد على سرد الأحداث والوقائع وتحليلها

معاهدة ١٩٤٨ وإجراءات عقدها

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥ م حتى أخذت الحركة الوطنية تطالب ببناء علاقات جديدة مع بريطانيا تنسجم والتطورات التي شهدها العالم ما بعد الحرب اذ دعت الى الغاء او تعديل المعاهدة العراقية البريطانية واقامت العلاقات بين البلدين على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته كون معاهدة ١٩٣٠ م اصبحت تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية ولا تأتلف مع ظروف العالم الجديد لان بقاء القوات البريطانية في العراق يعد اعتداء على الكرامة الوطنية. (جعفر عباس حميدي ، ١٩٧٦ ، ص ٤٧٨. ٤٨٠).

في الوقت نفسه سعت بريطانيا لحث حلفاؤها في الشرق الاوسط على عقد معاهدات ثنائية معا وبما يؤمن لها مصالحها الاستراتيجية في المنطقة عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية. (فاروق صالح العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٧) .

سعت الحركة الوطنية في العراق إلى تعديل المعاهدة إلا إن ذلك الهدف لم يلق آذان صاغية من لدن رئيس الوزراء(حمدي الباجه جي) إذ أعلن في حزيران عام ١٩٤٥، إن أوان تعديل المعاهدة لم يحن بعد لان الحرب لم تنته في الشرق وان انتهت في أوروبا .(جعفر عباس حميدي ، ١٩٧٦ ، ص ٤٨٠) . لكن وزارة (توفيق السويدي) التي شكلت في ٢٣ شباط ١٩٤٦، وجدت في تعديل المعاهدة هدفا أساسيا لابد من السعي لتحقيقه . فقد اعلنت وضمن منهاج وزارتها إن العمل على تعديل المعاهدة سيكون اولى مهامها . كما شكلت لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية أربعة وزراء آخرين لذلك الغرض وتوصلت في ختام اجتماعاتها الى ضرورة عدم الاخذ بمبدأ تعديل المعاهدة بل السعي لعقد معاهدة جديدة تلبي طموحات الشعب .(فاروق صالح العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٧) .

أرجأت الإقالة المبكرة لوزارة السويدي الدعوة الى تغيير المعاهدة اذ ان كلا من وزارة أرشد العمري الي شكلت في الاول من حزيران ١٩٤٦ ، ووزارة نوري السعيد التي التأمت في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٦ ، لم تجريا أية مفاوضات رسمية بشأن تعديل المعاهدة ،لان الاولى

انشغلت بإعادة الامن والاستقرار بعدما اشتد ساعد المعارضة وكثرت الصدامات الدموية بين العمال وقوات الشرطة وعمت الفوضى دوائر الدولة.(عبد الرزاق الحسني ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٣ . ٢١٤) . في حين عملت الثانية على حل المجلس النيابي وانتخاب أعضاء جدد من الأحزاب السياسية المعلنة آنذاك إذ دعا نوري السعيد حزبي الوطني الديمقراطي والأحرار للمشاركة في وزارته ولم يوجه الدعوة إلى أعضاء حزب الاستقلال إذ كان يعدهم من مؤيدي انتفاضة نيسان ـ مايس ١٩٤١، فضلا عن عدم رغبة الوصي عبد الاله بذلك.(فاروق صالح العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٨) .

لم تمض مدة على وزارة السعيد حتى قدم عدد من الوزراء استقالتهم لعدم نزاهة الانتخابات وتدخل الحكومة ،مما جعل الوصي يكلف صالح جبر تشكيل الوزارة ويرى البعض ان السعيد قد هيأ الأرضية المناسبة لصالح جبر.(فاروق صالح العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٨) . ويذهب السويدي الى ابعد من ذلك عندما ذكر " إن المساعي كانت مبذولة لمصلحة صالح جبر كي يخلف نوري السعيد وهذه المساعي كانت تصدر من جهات متعددة حتى انه قيل بأن أكثرها كانت تمولها الاستخبارات البريطانية.(توفيق السويدي ، ١٩٦٩ م ، ص ٤٧٥).

مهما يكن من أمر فأن صالح جبر شكل وزارته في التاسع والعشرين من اذار ١٩٤٧ م واعلن ضمن منهاج وزارته وفي باب الشؤون الخارجية " ان وزارته سوف تعمل على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تعزيزا للصداقة بين البلدين". (عبد الرزاق الحسني ، ١٩٨٨ ، ٢١٤. .)

جرت مفاوضات تمهيدية بين الجانبين(البريطاني . العراقي) استمرت اشهرعدة أفضت إلى اتفاق نص على تحديد موعد بدء المفاوضات النهائية للمعاهدة . وقد حدد مجلس الوزراء في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٨ الوفد الذي سيمثل الحكومة العراقية وخوله صلاحية التفاوض والتوقيع على المعاهدة.(جعفر عباس حميدي ، ١٩٧٦ ، ص . ٤٨٢).

والجدير بالذكر إن الوفد العراقي المفاوض تألف من رئيس الوزراء صالح جبر ووزير الخارجية فاضل الجمالي ووزير الدفاع شاكر الوادي ونوري السعيد وتوفيق السويدي ، أما الوفد البريطاني فقد مثله وزير الخارجية بيفن ونائب مارشال الجو فوستر ، وروبر بستون ومستر دوكر من وزارة الحرب ، و أور م وبكت من وزارة الخارجية. (فاروق صالح العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٤١٩)

وفي الخامس من كانون الثاني من العام نفسه سافر الوفد إلى لندن إذ عقد اولى الجلسات مع الوفد البريطاني في السابع من كانون الثاني واستمرت المفاوضات حتى الثالث عشر من الشهر نفسه . تمخضت عن توقيع معاهدة جديدة في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ بميناء بورتسموث على ظهر الباخرة فيكتوري[١] لتكون بديلا لمعاهدة ١٩٣٠ التي مضت عليها ثمانية عشر عاما.(جعفر عباس حميدي ، ١٩٧٦ ، ص . ٤٨٢).

الدور النضالي لألوية[٢] العراق من معاهدة ١٩٤٨م

تصدت الحركة الوطنية العراقية الى المعاهدة الجديدة بحزم وقوة اذ عدتها فاسدة وجائزة لا تختلف بمضامينها عن معاهدة ١٩٣٠ ، التي قيدت العراق بقيود مجحفة فقد جابت البلاد من شمالة الى جنوبه مظاهرات صاخبة مدوية عدت من أقوى التظاهرات الشعبية التي مرت بالعراق خلال الحكم الملكي ويمكن تقسيم دور الالوية كالآتي :

ألوية الشمال ومساهمتها في الوثبة

عمت مدن شمال العراق اثر بدء المفاوضات النهائية مظاهرات كبرى عبرت عن الرفض الشعبي للمعاهدة . ففي العاشر من كانون الثاني ١٩٤٨ اضرب طلاب ثانوية اربيل عن الدراسة وخرجوا بتظاهرة صاخبة الى شوارع المدينة منددين بالمعاهدة والاستعمار وقد اثارت هتافاتهم المدوية وخطبهم الحماسية قوات الشرطة التي هرعت الى التدخل لقمع التظاهرة واعتقال بعض الطلاب[٣]. (دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣) لكن ذلك لم يحد من اندفاعهم فقاموا بمظاهرة سلمية أخرى في ظهر يوم الرابع والعشرين من كانون الثاني اذا امتازت شعاراتهم

---

(١) تضمنت المعاهدة سبع مواد وملحق تفسيري من عشر مواد وقد اشارت في مضمونها على التعاون المشترك ،وتوحيد الاراء ازاء المخاطر التي قد تتعرض لها الدولتان ،وان تكون القوات العسكرية في القواعد الجوية في الحبانية والشعيبة خاضعة للجنة مشتركة تسمى بلجنة الدفاع المشترك، كما سمح للقوة الجوية العراقية باستخدام القواعد الجوية البريطانية في مختلف مستعمرات الاخيرة، فضلا عن مواد اخرى تخص طريقة تنفيذ المعاهدة . وبشان تفاصيل اكثر ينظر :(عبد الرزاق الحسني،١٩٨٨،ص٢٣٤-٢٤٠.)

(٢) مما هو مهم الاشارة اليه ان العراق في العهد الملكي كان يتكون من اربعة عشر لواء(محافظة) وهي اربيل ،السليمانية،الموصل، كركوك، ديالى، بغداد، الحلة،كربلاء،الديوانية، الكوت،البصرة،الناصرية،العمارة،الانبار . للمزيد من المعلومات عن عدد الالوية ينظر: (فهمي درويش واخرون ، ١٩٣٦ ، ص . ٣٠).

(٣)الجدير بالذكر أن تلك الوثائق هي عبارة عن تقارير كتبت بنفس تاريخ التظاهرات وتم جمعها من لدن مديرية الشرطة العامة وإرسالها بالكتاب ذي الرقم ٤٩٨ في ١٩شباط ١٩٤٨ إلى وزارة الداخلية وهناك كتاب اخر يحمل الرقم ٣٩٧ في ٧شباط ١٩٤٨يحتوي على تقارير أخرى وسأشير أليها عند استخدامها إلى رقم الملف ومكان تواجدها عند تثبيت المصدر في المتن ، في حين يكون تاريخ التظاهرات المشار اليه في المتن هو نفسه تاريخ كتابة التقرير المرسل إلى مديرية الشرطة العامة .

المناهضة لوزارة صالح جبر وللاستعمار البريطاني بقوتها وحدتها هذا وقد استمرت التظاهرة ساعات عدة من دون إن يحدث اشتباك مع قوات الشرطة.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)

واستنكر أهالي لواء السليمانية المعاهدة بالتظاهرات السلمية ايضا فعلى اثر اذاعة نص المعاهدة من إذاعة بغداد خرج في الرابعة عصرا من السادس عشر من كانون الثاني جمع من طلاب المدارس في السليمانية توجهوا نحو الساحة المقابلة لدار الحكومة وهم يحملون اللافتات التي كتب عليها بلغتهم الكردية (فليحيا الاكراد والعرب) (فليسقط الاستعمار) كما كانوا يرددون اثناء تظاهراهم ما خط على اللافتات وبما ان المظاهرة سلمية لم يحدث اي صدام مع قوات الشرطة وعند صباح التاسع عشر من كانون الثاني اضرب طلاب المدارس عن الدوام وطافوا شوارع المدينة بمظاهرة اكبر ولافتات كتب عليها باللغة الكردية (نريد الغاء المعاهدة العراقية الانكليزية) (فليسقط الاستعمار) (نريد حكومة ديمقراطية لتلغي المعاهدة العراقية الانكليزية) (فليسقط صالح جبر و فلتسقط المعاهدة والاستعمار الانكليزي) (فليحيا العرب والاكراد) . وقد توجه موكب المتظاهرون الى سراي الحكومة وهم يطالبون بإلغاء المعاهدة.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)

أكد الكرد في تظاهراتهم المناهضة للمعاهدة على وحدتهم مع العرب التي تعد أساسا لاستقرار البلاد واتفاق غاياتهم من اجل تحقيق الهدف الذي خرجوا من اجله .

ما آن انفض جموع المتظاهرين حتى قامت مجموعة من طالبات المدرسة المتوسطة يشاركن طلاب المدرسة الثانوية في الثالثة والدقيقة الخامسة والاربعين عصرا بتجمع اخر نحو سراي الحكومة وهناك خطبت احدى الطالبات بالمتظاهرين معبرة عن رأي زميلاتها برفضهن للمعاهدة ودعت الى مواصلة النضال حتى إسقاط المعاهدة ،وقد أثارت خطبتها حمية الطلاب الذين اخذ بعضهم بإلقاء خطب حماسية انتقدت الحكومة، وشهد مساء اليوم نفسه قيام طلاب المدرسة الفيصلية المسائية في الثامنة مساءا بمظاهرة طافوا فيها شوارع اللواء وهم يندون بالمعاهدة والبريطانيين ومن الملاحظ ان هذه التظاهرة جاءت دعما ومساندة لطلاب الدراسة الصباحية الذين وقفوا بحزم ضد المعاهدة.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)

وفي صباح العشرين من كانون الثاني نظم طلاب وطالبات المدارس مظاهرة طافت شوارع السليمانية عبروا من خلالها عن سخطهم وغضبهم واستنكارهم للمعاهدة وتميزت مظاهرات عصر

اليوم نفسه بتنظيمها من لدن الأهليين الذين اتجهوا نحو محلة(صابون كران) ومن ثم عادوا منها وهم ناقمين على الوزارة التي وقعت المعاهدة .وتظاهر عند السادسة والدقيقة العشرين مساءا طلاب مدرسة الزانستي المسائية إذ وجهوا دعواتهم إلى اصحاب المحال التجارية لغلق محالهم والمشاركة معهم في المظاهرة ،وقد لبى أولئك دعوة الطلاب اذ نظم الجانبان مظاهرة موحدة في الشارع العام امام المتصرفية وراحوا يرددون الشعارات المناهضة للمعاهدة، ومن المهم الاشارة الى ان المتظاهرين التزموا بالجانب السلمي في تظاهراتهم اذ لم يحدث ما يثير الشرطة التي نزلت الى الشوارع وهي مدججه بالسلاح ومصممه على تفريق المتظاهرين في حالة إخلالهم بالأمن.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)

أما موقف أبناء الموصل من المعاهدة فقد تجلى بسمتين الأولى كان فيها عدد المتظاهرين كبير في كل مظاهرة، والثانية شدة الاستنكار الذي ولد الاشتباك مع قوات الشرطة في إحدى التظاهرات وهذا ما يعبر عن تماسك الشعب بمبدئيته بشأن إلغاء المعاهدة .ففي الثانية والدقيقة الثلاثين من ظهر الخامس والعشرين كانون الثاني نظم عدد من أهالي الموصل وطلاب المدارس العالية الذين حضروا بمناسبة العطلة الربيعية وبتأييد من حزب التحرر الوطني غير المجاز وحزب الشعب المعطل وحزب الاستقلال تظاهرة كبرى ناهز عدد من اشترك فيها ستة الاف شخص تقريبا ساروا من ساحة شارع نينوى نحو محلة السراي والى مبنى المتصرفية حيث القى بعض خطباء الاحزاب خطبا حماسية . كما تعالت أصوات الهتافات المنادية بحياة الملك والوصي وسقوط وزارة صالح جبر والمعاهدة الانكليزية وقد تدخلت قوات الشرطة مستخدمة العصي والهراوات في تفريق المتظاهرين، لكن ذلك الامر لم يثن عزيمة واصرار الجماهير الغاضبة على مواصلة التظاهرات . فقد شهد صباح اليوم التالي وفي العاشرة والنصف مظاهرة صاخبة تجلت فيها وحدة اهالي المدينة حيث ساهم فيها بعض الاهلين ومنتسبي الاحزاب المشار اليها وطلاب المدارس الاعدادية وقد ساروا في شارع المتصرفية نحو القنصلية السورية ومن ثم اتجهوا الى شارع المحاكم وشارع باب السراي وشارع نينوى وكان أعضاء الأحزاب يلهبون المتظاهرين ويؤججون مشاعرهم بخطبهم المعادية للاستعمار والمطالبة بإلغاء المعاهدة وحل المجلس النيابي . وقد قدر عدد المتظاهرين حسبما ذكرته تقارير الشرطة أربعة ألاف متظاهر.ومن الجدير بالذكر إن المتظاهرين واصلوا استنكارهم حتى الخامسة والنصف عصرا . اذ كانوا عاقدي العزم على البقاء ساعات أطول الاان تدخل قوات الشرطة التي رأت في استمرار المظاهرة آمرا قد يؤدي إلى أرباك الآمن في اللواء

الذي "يغلي كالبركان" حسبما وصفته تقارير الشرطة ،حال من دون استمرارها.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)

تميز صباح السابع والعشرين من كانون الثاني بمظاهرة اخرى مثيرة لسلطات الامن اذ كان لبيان رئيس الوزراء(٤) الذي أذيع مساء السادس والعشرين من كانون الثاني واشار فيه الى اسباب عقد المعاهدة والخطوات التي تمت بها المفاوضات اثر كبير في تأجج مشاعر الغضب لدى الموصليين وعلى اختلاف طبقاتهم ،فقد تجمع الاهالي في شارع غازي وساروا منه بمظاهرة كبرى اشتركت فيها النساء والطالبات جابت معظم شوارع المدينة ا ذ حاولت قوات الشرطة تفريق المتظاهرين البالغ عددهم ثلاثة الاف متظاهر حسبما اوردته مصادر الشرطة الا ان اشتباكا عنيفا حدث بين الجانبين . رشق فيه المتظاهرون الشرطة بالحجارة مما اسفر عن اصابة ستة عشر شرطيا بجروح . كما اتجهوا نحو احد مراكز الشرطة فحطموا بعض اقسامه الخشبية ولم ينفض المتظاهرين الا بعد ان بذلت مساعي كبيرة من لدن الجهات المسؤلة أدت إلى عدم اتساع التظاهرة.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣) (مطبعة الأهالي،١٩٦٠،ص٨٤) ورغم ان تقرير الشرطة العامة لم يوضح الطريقة التي تمت بها تلك المساعي إلا أن الشرطة وكما يبدو طلبت من وجهاء المدينة التدخل واقناع المتظاهرين بأنهاء تظاهراتهم واعلامهم بأن مطالبهم ستجد اذانا صاغية لدى المسؤولين . على الرغم من أن لواء كركوك لم يشهد مظاهرات معادية للمعاهدة حسبما اشارت التقارير الرسمية، الا ان الشرطة عثرت في صباح السادس والعشرين من كانون الثاني على منشور صادر من فرع حزب الاتحاد في بغداد بعنوان (نداء من اتحاد الشعب

---

(٤) في ليلة ٢٦/٢٧ كانون الثاني أذاع رئيس الوزراء صالح جبر بيانا إلى الشعب العراقي جاء فيه "عندما أولاني سيدي صاحب السمو الوصي و ولي العهد المعظم ثقته العالية لتأليف الوزارة ، رأيت لزاما علي آن أضع في مقدمة منهجي تعديل المعاهدة العراقية _ الانكليزية_ المعقودة بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٣٠ م بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها وأمانيها واستقلالها التام بكل ما في هذه الكلمة من معنى وقد باشرت فعلا في مايس المنصرم بالمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف ، وقد استمرت هذه المفاوضات بيننا حتى أخر شهر كانون الأول سنة ١٩٤٧م حيث توصلنا إلى أسس صالحة للمفاوضات وعند إذ تألف الوفد العراقي المفاوض وسافر إلى لندن لاستكمال المباحثات في هذا الشأن وقد توصلنا إلى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى وستطلع الأمة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة ومراميها بالتفصيل وعند إذ ستكون للأمة الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في البت في أمرها سلبا أو إيجابا وغدا حق طبيعي للأمة كما سبق وتفضل سيدي صاحب السمو الوصي و ولي العهد وأشار إلى ذلك في الفقرة الأخيرة من بيان التشريفات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ الجاري الذي نص على عدم إبرام أية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وأمانيه الوطنية ، وبعد= بيان ما تقدم أرجو من إخواني أبناء الشعب أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة وان يتركوا كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة القوانين الواجبة والراعية والاحترام من قبل الجميع ". (جريدة الحوادث ، ١٩٤٨ ، العدد ١٦٠٢) .

الدستوري في بغداد الى ابناء الشعب العراقي الكريم) وقد تطرق المنشور الى ما حدث في بغداد من صدامات بين الشرطة والشعب الثائر ضد المعاهدة ومجد بالطلبة الذين استشهدوا في التظاهرات وشجب المعاهدة لأنها كما ذكر المنشور "حرمت العراق من حقوق عسكرية ومعنوية".(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

يبدو أن ما جاء به المنشور قد اثر في اهالي كركوك وهذا ما عبرت عنه المذكرة التي وقعها اكثر من مئة شخص ونشرتها جريدة صوت الاحرار والتي اشادت بموقف الوصي (عبد الاله) الرافض لتوقيع أي معاهدة لاتحقق أماني الشعب .وأكدت على مساندة اهالي كركوك لطلبة بغداد والوقوف معهم صفا واحدا وبذل التضحيات من اجل تحقيق مطالب الشعب في إلغاء معاهدتي ١٩٣٠و١٩٤٨ ، وإسقاط الوزارة وحل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات حرة ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٦٨،) (مطبعة الأهالي،١٩٦٠،ص٨٦) .

ومن المهم ذكره أن المساندة التي أشير اليها لم ترتق الى قيام اهالي اللواء بمظاهرات منددة للمعاهدة كما حدث في ألوية العراق الاخرى .

ألوية الوسط ورفضها للمعاهدة

لألوية العراق ماض نضالي عريق يتجلى بابها حلله في المواقف الوطنية والقومية.ففي وثبة ١٩٤٨ ،غصت شوارع مدن الفرات الأوسط بالتظاهرات المنددة بالعاهدة والاستعمار. اذ اعلن طلاب مدارس المسيب في لواء الحلة احتجاجهم على المعاهدة بمظاهرة نظمت في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشر من بعد ظهر الخامس والعشرين من كانون الثاني شارك فيها الاهالي حيث طاف المتظاهرون شوارع البلدة وهم يحملون لافتات كتب عليها شعارات مناهضة للوزارة والاستعمار وتطالب بإلغاء المعاهدة كما القى بعض المتظاهرون خطبا حماسية اثارت الجموع المحتشدة وقد جاءت تلك التظاهرة على اثر ما ورد من معلومات بشأن تأجج المشاعر الوطنية في مركز لواء الحلة وبغداد.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣) وفي لواء كربلاء أعلن طلاب المدرسة الثانوية احتجاجهم ورفضهم المعاهدة والوزارة التي عقدتها، وذلك بمظاهرة طافت شوارع اللواء في الثاني والعشرين من كانون الثاني اذ علت فيها الهتافات الصاخبة والأهازيج المثيرة للمشاعر.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣). كما نظم ثلة من الشباب مظاهرة اخرى في الثامن والعشرين من الشهر نفسه انطلقت من مرقد الامام

العباس (عليه السلام) الى مرقد الامام الحسين (عليه السلام) اعربوا فيها بخطبهم وقصائدهم الحماسية عن شجبهم واستنكارهم لتصريحات رئيس الوزراء الداعية الى المصادقة على هذه المعاهدة . هذا وقد استخدمت الشرطة القوة في تشتيت المتظاهرين اذ انها اخذت تطلق العيارات النارية في الهواء لأثارة الفزع والخوف لدى المتظاهرين الذين اتخذوا الطابع السلمي في التعبير عن الرأي.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٦٨) (مطبعة الأهالي،١٩٦٠،ص٨٦) .
وشهدت مدينة العلم والعلماء (النجف الاشرف) صباح الثامن والعشرين من كانون الثاني قيام طلاب المدرسة الثانوية بتظاهرة كبرى في شوارع المدينة شاركهم الاهالي فيها وقد عبروا عن استيائهم الشديد من المعاهدة وطالبوا بهتافاتهم الغائها واقالة الوزارة وطرد المستعمر حيث سار الطلاب من السوق الكبير الى الصحن الشريف ومن ثم اتجهوا نحو الميدان وقد تصت لهم قوات الشرطة خشية من اتساع التظاهرة.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣)؛(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٥٩)؛(جريدة لواء الاستقلال،١٩٤٨،العدد٢٨٦).
وعلى اثر إذاعة بيان رئاسة التشريفات في الثامن والعشرين من كانون الثاني[٥] نظـــم طلاب وأهالي النجف في اليوم التالي مظاهرة كبرى ناهز عدد من اشترك فيها عشـــــرة الاف مواطن اعربوا فيها عن ولائهم للملك وشكرهم وتقديرهم لموقف الوصي من المعاهدة[٦] إذ عـــد المتظاهرون البيان نقطة تحول في تاريخ العراق والشرق الأوسط كما هتفوا بسقــــوط الوزارة والمعاهدة والاستعمار والصهيونية. والواضح ان المتظاهرين اتخذوا من شعارات التمجيد للملك والوصي متنفسا للتعبير عن غضبهم ورفضهم وهذا ما يضع قوات الشرطة بموقف حرج اذ انها لا تقوى على قمع المتظاهرين الذين نادوا بحياة الملك والوصي.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد ٤٦٣).

(٥) جاء في البيان " بناءاً على اهتمام حضرة صاحب السمو الملكي وولي العهد بشؤون البلاد العامة والأوضاع الحاضرة ونظرا لرغبة سموه الملكي الاستئناس بآراء بعض آهل الرأي قد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارة السابقين ونائب رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب وقسم من الأعيان والنواب من الوزراء السابقين وممثلي الأحزاب السياسية فاجتمعوا في البلاط العام في الساعة الثالثة بعد الظهر بحضور هيئة الوزارة وقد عرض المجتمعون آراؤهم {آرائهم} على أنها لا تحقق أماني البلاد وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين سيما وان مجلس الوزراء لم يقرر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ولهذا فأن صاحب السمو الملكي وولي العهد يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية ، (جريدة صوت الاحرار ، ١٩٤٨،العدد ٤٦٢).

(٦) يذكر أن الوصي (عبد الاله) سافر في ١٥ تموز ١٩٤٧ م إلى لندن وأجرى مفاوضات جدية ومهمة بشأن المعاهدة ، ويقال انه هيأ الأجواء المناسبة لعقد المعاهدة . ولكن الضغط الجماهيري وإصراره على إلغاء المعاهدة أدى إلى اتخاذ الموقف الذي أشير أليه في البيان .(محمود شبيب ، ١٩٨٨ م ، ص ١٢).

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني اغلقت الاسواق وعطلت الاعمال استعدادا لمظاهرة انطلقت في الحادية عشر صباحا اخترقت شوارع المدينة الرئيسية اذ مجد المتظاهرون بأهازيجهم الحماسية بطولات الشهداء وطالبوا بأصوات عالية بسقوط الوزارة وحل المجلس النيابي ومناصرة فلسطين ومحاكمة نور السعيد وصالح جبر وجمال بابان واحتجوا بهتافاتهم على بيان رئيس الوزراء اذ عده المتظاهرون تحديا للشعب واستهجانا بمشاعره . وعندما وصل المتظاهرون الى مرقد الامام علي (عليه السلام) القى بعضهم خطبا دعت الى سقوط الوزارة والكف عن اللعب بمشاعر الشعب وهذا وقد استمرت التظاهرة حتى الواحدة بعد الظهر وكان في منتهى الاعداد والنظام كما تشير تقارير الشرطة.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٦٥).

وتجمع في صباح الخامس والعشرين من كانون الثاني عدد كبير من اهالي النجف بمختلف فئاتهم العمرية وساروا بمظاهرة حاشدة ،إلا أن قوات الشرطة تصدت لهم عند المدرسة الثانوية وراحت تطلق الرصاص بشكل عشوائي لتفريقهم إلا أنهم واصلوا مسيرتهم باتجاه الصحن الكبير ومن ثم الى سراي الحكومة رغم اصابة عدد منهم بجراح وقد تخلل التجمع الذي استمر حتى الثالثة بعد الظهر اهازيج وهوسات فراتية نددت بصالح جبر ونوري السعيد والمعاهدة فضلا عن هذا فأن النساء كانت تزغرد وتذكي روح الحماسة لدى المتظاهرين حيث مثلت المظاهرة يوما مميزا لمدينة النجف الاشرف التي عادت الى التظاهر مرة اخرى اثر البيان الذي اذاعه صالح جبر ظهر السابع والعشرين من كانون الثاني وحذر فيها الجماهير من مغبة الاستمرار بالتظاهر ولم تخلد الجماهير الغاضبة الى الهدوء والسكينة الا بعد بيان الوصي الذي اعلن فيه قبول استقالة الوزارة حيث عمت الافراح طوال الليل وهتف الناس بحياة الملك والوصي وانطلقت هوسات وزغاريد الفرح من البيوت وبذلك تكون النجف قد ادت ما عليها من واجب وطني إذ واصلت نضالها حتى سقوط المعاهدة.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٦٥).

وعبرت مدينة الكوفة عن موقفها بمظاهرة نظمها طلاب المدارس في التاسعة والنصف من صباح الخامس والعشرين من كانون الثاني شاركهم فيها عدد من الرجال والنساء اذ كان المتظاهرون الذين ساروا في شوارع المدينة يتوقدون حماسة وهم يندددون بالمعاهدة،هذا وقد عاد المحتجون الى مكان انطلاقهم واخذ بعضهم يعبر عن مشاعرهم اتجاه المعاهدة بأبيات من الشعر الحماسي وبارتجال بعض الاهازيج الشعبية وكانت الهتافات المنادية بحياة الملك والوصي وسقوط المعاهدة وحل المجلس النيابي وبدماء الشهداء ومحاكمة من اصدر بقتل الابرياء تأخذ مأخذها من قلوب

الجماهير ومن ثم تقدم احد الشباب على المتظاهرين يدعو الى الصمت لدقيقتين حدادا على ارواح الشهداء وقد لاقى اقتراحه صدى كبيرا لدى المتظاهرين الذين ساروا بعد انتهاء الحداد في شارع النجف والى مدرسة الكوفة الابتدائية وهناك تفرق المتظاهرون وهم يصبون جام غضبهم على المعاهدة وموقعيها.(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨العددان 465،468).

الرمادي تساند ألوية العراق في رفضها للمعاهدة

تصاعد الغضب الجماهيري في لواء الرمادي اثر ما ورد من معلومات عن مجيء مجاهدين من بغداد إلى الرمادي وما وقع من أحداث في العاصمة بغداد. آذ نظم الأهالي في العشرين من كانون الثاني مظاهرة استنكار طافوا فيها شوارع المدينة واتجهوا نحو نادي الموظفين واقتحموا مكتبة الارشاد العامة ومزقوا مجلاتها وكتبها وحطموا بعض اثاثها . وفي اليوم نفسه اضرب طلاب المدارس عن الدراسة ونزلوا الى شوارع اللواء معلنين بصوت غاضب استيائهم من المعاهدة . وشهد ظهر السابع والعشرين من كانون الثاني مظاهرة اخرى نظمها الاطلاب والاهالي اثارت حفيظة الشرطة اذ حضر متصرف اللواء الى مكان التظاهرة وامر بتفريقها الا ان ذلك لم يثن عن عزيمة المستنكرين الذين تظاهروا في الثامنة والدقيقة الثلاثين مساءا اثر بيان الوصي الذي اعلن استقالة الوزارة وقد استمرت تظاهراتهم اكثر من ساعتين ونصف هتفوا خلالها بسقوط الوزارة وبحياة الملك والوصي.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

وبينما كانت الأجواء ملبدة بغيوم التظاهرات والاحتجاجات حدث في ليلة ٢٣-٢٤ كانون الثاني في جنوب الفلوجة انفجار ظن الناس انه حدث في دار احد اليهود وانه من تدبيره ويهدف من وراءه قتل المسلمين اذ احاط ثلة من الناس بدار اليهودي وهتفوا ضد اليهود وقد حاولت الشرطة تفريقهم الا ان الامر قد تفاقم اكثر عندما قام بعض من هؤلاء بمهاجمة الدار وكسر ابوابه والاعتداء على احد المارة من اليهود . ورغم ان الحادث لم يدع الى شجب المعاهدة الا انه يؤكد مدى الاستياء الشعبي السائد آنذاك.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

صدى التظاهرات في جنوب العراق

ساهمت ألوية الجنوب هي الاخرى في التصدي لمعاهدة ١٩٤٨م وقد برز ذلك واضحا في التظاهرات التي عمت أرجاء مدنها إذ لبست حلتها النضالية تعبيرا عن رفضها للمعاهدة ،ففي الثالث والعشرين من كانون الثاني تجمع عدد من الطلاب وعمال البصرة في ساحة ام البروم في

العشار وساروا منها بمظاهرة كبرى باتجاه الأسواق التجارية ومن ثم نحو محلة السيف اذ تصدر جموع المتظاهرين (محمد السعدون) نائب رئيس الفرع الحزب الوطني الديمقراطي وقد رفع المتظاهرون اللافتات التي تدعوا الى الغاء المعاهدة واسقاط الوزارة التي كانت سببا في اراقة دماء الطلاب في بغداد كما نادى الشيوعيون الذين اشتركوا في التظاهرة بحياة زعيمهم (فهد) وطالبوا بأطلاق سراحه . وفي الوقت نفسه قام الاخوان المسلمون بمظاهرة سليمة اتجهوا فيها من الشارع العام الى العشار ومن ثم الى المتصرفية حيث تجمعوا امامها وهم يطلقون صيحات الغضب والاستنكار ضد المعاهدة والاستعمار.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣) ؛(جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد ٤٦٤).

وفي صباح الرابع والعشرين من كانون الثاني (تحديدا في الساعة التاسعة) تجمع امام مقر فرح الحزب الوطني الديمقراطي اكثر من خمسمائة طالب وعامل من اعضاء حزبي الوطني الديمقراطي والتحرر الشيوعي وساروا بمظاهرة باتجاه شارع اللواء وهم يحملون لافتات كتب عليها (يسقط صالح جبر) (عاش الشعب العراقي في نضاله للحرية والاستقلال) (نريد وزارة ديمقراطية تخدم الشعب) (المجد الخال لشهداء بغداد البواسل) . وبعد ساعات من التظاهر والاستنكار عبر المتظاهرون جسر المقام نحو مركز اللواء وهناك تفرقوا دون ان يحدث اي اشتباك مع قوات الشرطة التي كانت تراقب المظاهرة بحذر وتيقظ شديدين. (دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣). وشهد اليوم التالي (الخامس والعشرين من كانون الثاني) إضراب طالبات المدارس المتوسطة وطلاب المدارس الاخرى وساروا بمظاهرة من الشارع العام حتى وصلوا العشار واتجهوا الى شارع انس حيث عبروا جسر المقام باتجاه تمثال أسد بابل وهناك القت بعض الطالبات خطبا طالبن فيها بسقوط الوزارة . ويبدو ان هتافات النسوة اثارت مشاعر الطلاب فهتف احدهم مطالبا محاكمة المسؤولين عن توقيع المعاهدة . واثناء عودة المتظاهرين وتحديدا في محلة السيف خطب احد طلاب كلية الحقوق مناديا بحياة الملك والوصي وبسقوط المعاهدة ومحاكمة موقعيها واستمرت المظاهرة حتى الخامسة عصرا ،وفي السادس والعشرين من كانون الثاني نظم طلاب وطالبات المدارس يساندهم بعض اعضاء فروع الاحزاب مظاهرة اتجهوا فيها نحو العشار ومن ثم الى مركز مدينة البصرة وهم يهتفون بأصوات ملؤها الغضب (فلتسقط معاهدة بورتسموث الجائرة) (فليسقط أذناب الاستعمار وخدامه) (فلتسقط الوزارة الحاضرة) (نريد اطلاق الحريات الديمقراطية في البلاد) (نريد نصرة فلسطين من الاستعمار الانكلو أمريكي–الصهيوني) (نريد محاكمة صالح

جبر – نريد محاكمة نور السعيد) ورغم محاولات الشرطة اعتراضهم وتشتيتهم بحجة ان التظاهرة غير قانونية الا ان ما يجيش في الصدور دفع المتظاهرون الى مواصلة احتجاجاتهم دون آن يكترثوا لتحذيرات الشرطة إذ اعتلى خطيب إحدى المركبات وألقى على المحتشدين الذين بلغوا الآلاف في ساحة الدكاكير بعض من الآبيات الشعرية الحماسية والتي كان لها وقع مؤثر على نفوس المتظاهرين الذين وصلوا تظاهرهم لعدة ساعات . حيث اتجهوا بعد ذلك الى جسر المقام ومن ثم لساحة سوارين التي وقعت عندها صدامات عنيفة بين الجانبين أصيب على اثرها اثنين من مفوضي الشرطة بجروح.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

و تضامنا لما حدث في مركز لواء البصرة نظم طلاب مدار (ابو الخصيب) وسكان القضاء في اليوم نفسه تجمعا حاشدا في الساحة المواجهة لمكتب الدعاية العامة اذ رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها (فلتسقط وزارة الخبر الاسود) (نطالب بدماء الذين قتلوا في بغداد) وقد أغضب هذا التجمع قوات الشرطة التي أخذت المتظاهرين بالقوة . لكن حماسة المتجمهرين جعلتهم يتخذون من أمام مقر القائممقام مكانا للتجمع إذ ألقى بعض الطلاب خطبا ملهبة للمشاعر دعت الى الغاء المعاهدة وتجمع في السابع والعشرين من كانون الثاني اكثر من اربعمائة من الطلاب والاهلين وساروا بمظاهرة سلمية عدتها الشرطة غير قانونية بحجة ان المتظاهرين لم يحصلوا على اذنا من السلطات المحلية وحاولت تشتيتها الا ان المتظاهرين الذين هتفوا بشعارات مناهضة للمعاهدة استمروا بتظاهراتهم مما جعل الشرطة تلقي القبض على قادة المظاهرة مستغلة قيام شخص مجهول بإطلاق عيارات نارية في الهواء.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

آما في لواء العمارة فقد سبقت التظاهرات التي حدثت فيها منشورات ألقيت من قبل المناوئين للمعاهدة بقصد اثارة الجماهير واعلامهم بما يجري في بغداد من اعتقالات بحق الطلاب ،ففي صباح الثاني عشر من كانون الثاني عثرت الشرطة على منشور بنسخ عدة القي في ساحة المدرسة الثانوية في اللواء يدعو الطلاب الى التظاهر لنصرة زملائهم في كليات ومعاهد بغداد الذين تعرضوا للقمع اثناء تظاهراتهم وان اخرين يتلقون اشد التعذيب في السجون بسبب وطنيتهم وحبهم للبلد . وكان لهذا المنشور وقع في نفوس طلاب واهالي العمارة التي خرجت في صباح العشرين من كانون الثاني بمظاهرة نظمها طلاب المدارس العالية الذين جاءوا من بغداد اشترك فيها طلاب المدرسة والاهلون وسارت على ساحل نهر دجلة ومن ثم اتجهت نحو شارع بغداد

حتى نهر الكحلاء حيث القى بعض الطلاب خطبا شجبت المعاهدة وموقعيها وقد استمرت التظاهرة حتى الواحدة والدقيقة الخامسة والاربعين ظهرا تفرق بعدها المتظاهرون امام السوق الكبير من دون ان يحدث اشتباك مع الشرطة التي وضعت قواتها في حالة تأهب واستعداد خشية من اتساع التظاهرة واستمرارها وفي ظهر السابع والعشرين من كانون الثاني تجمع بعض طلاب المدارس في احد البساتين الواقعة اطراف العمارة وقاموا بمظاهرة اتجهت الى المدينة من جهة السوق الا ان الشرطة استخدمت القوة مما حال دون وصولهم الى السوق الكبير كما اعتقلت الشرطة عددا منهم وهذا ما يؤكد خشيتهم من اتساع التظاهرة التي عملت على تفريقها بشتى الوسائل.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣).

وفي لواء الناصرية نظم طلاب المدارس في صباح الحادي والعشرين من كانون الثاني مظاهرة احتجاج استنكار وتنديدا بالمعاهدة والاستعمار وقد كانت الخطب والقصائد الشيء المميز في هذه التظاهرة فما ان ينتهي طالب من خطبته حتى يتصدر الجموع طالب اخر بخطبة اخرى ابلغ منها واكثر تأثيرا ووقعا في قلوب الجماهير الثائرة وقد استمرت هذه التظاهرة بهذا الشكل ساعات عدة اعطت صوره مشرقة للنضال الجماهيري.(دار الكتب والوثائق العراقية ،١٩٤٨، رقم الملف ١١٤٣) كما خرج في الخامس والعشرين من كانون الثاني الالاف من الاهالي بمظاهرة اخرى معلنين سخطهم الشديد على الاستعمار البريطاني وموقعي المعاهدة وسافكي دماء الشعب وقد رفعوا لافتات كتب عليها(نريد محاكمة قتلة الشعب السفاكين) (لتسقط معاهدتي بورتسموث و ٣٠ حزيران الجائرتين) (نريد الاستقلال والسيادة الوطنية بإطلاق الحريات الديمقراطية) وقد سارت المظاهرة مخترقة شوارع المدينة تتقدمها مجموعة من الطالبات وعدد من النساء اللاتي يطلقن زغاريدهن لإثارة حمية المتظاهرين الذين هتفوا بأصوات عالية (نريد اعدام الخونة) (نريد محاكمة الوزارة وحل المجلس النيابي). (جريدة صوت الاحرار ،١٩٤٨،العدد٤٦٨). وبذلك يكون للمظاهرات التي حدثت في ألوية العراق دور كبير لا يقل عن دور بغداد في اسقاط المعاهدة .

الخاتمة

تأسيسا على ماتقدم نصل إلى حقيقة ما فادها أن التظاهرات التي حدثت في ألوية العراق أوضحت الاتي :

١. ان الطلبة كانوا في طليعة الحركة الوطنية وهذا ما تجلى واضحا في جميع التظاهرات التي حدثت .

٢. الاصرار على مواصلة النضال حتى الغاء المعاهدة اذ تميز المتظاهرون بصلابتهم وجلدهم وعدم خشيتهم من تحذيرات الشرطة .

٣. جاءت التظاهرات لتعبر بصدق عن تكاتف وتلاحم الشعب واتفاق كلمته من اجل إلغاء المعاهدة.

٤. ان ما حدث في بغداد من مظاهرات اثر وبشكل كبير على قيام التظاهرات في ألوية العراق الاخرى اذ دعت خطبهم وهتافاتهم الى مساندة بغداد والثأر للشهداء الذين سقطوا صرعى في التظاهرات .

٥. اللافتات التي رفعت و الشعارات التي اطلقها المتظاهرون لاسيما ابناء شعبنا الكردي أكدت على وحدة الشعب العراقي وتماسكه من شماله الى جنوبه .

قائمة المصادر:

اولا: الوثائق غير المنشورة:

١- دار الكتب والوثائق العراقية ، ملفه الاضطرابات ، رقم الملفة ١١٤٣ ،كتاب من مديرية الشرطة العامة (شعبة التحقيقات الجنائية) إلى وزارة الداخلية ، ذي الرقم ٣٩٧ ، في ٧شباط ١٩٤٨.

٢- دار الكتب والوثائق العراقية ، ملفه الاضطرابات ، رقم الملفة ١١٤٣ ،كتاب من مديرية الشرطة العامة (شعبة التحقيقات الجنائية) إلى وزارة الداخلية ، ذي الرقم ٤٩٨ ، في ١٩شباط ١٩٤٨.

ثانيا: الكتب العربية

١- جعفر عباس حميدي ،(١٩٧٦)،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ م ، نجف ،العراق

٢- توفيق السويدي ،(١٩٦٩)،مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، لبنان.

٣- فاروق صالح العمر ،(١٩٧٧)،المعاهدات العراقية البريطانية وآثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ م ، بغداد.

٤- فهمي درويش واخرون،(١٩٣٦)، الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦،ط١،بغداد، العراق.

٥- عبد الرزاق الحسني ،(١٩٨٨)،تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ط ٦ ، بغداد ،العراق .

٦- محمود شبيب ،(١٩٨٨)،وثبة في العراق وسقوط صالح جبر ، بغداد، العراق.

٧- مطبعة الأهالي ، (١٩٦٠)، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها ، بغداد،العراق.

ثالثا: الصحف العراقية :

١- جريدة الحوادث، العدد ١٦٠٢، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨

٢- جريدة صوت الاحرار ، العدد ٤٦٠ ، ٢٠كانون الثاني ١٩٤٨ م.

٣- ـــــــ ، العدد ٤٦٢ ، ٢٢كانون الثاني ١٩٤٨ م.

٤- ـــــــ ، العدد ٤٦٣ ،٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨ م.

٥- ـــــــ ، العدد ٤٦٤،٢٥كانون الثاني ١٩٤٨ م.

٦-ـــــــ ، العدد ٤٦٥ ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م.

٧- ـــــــ ، العدد ٤٦٨، ٢٩كانون الثاني ١٩٤٨م.

٨- جريدة لواء الاستقلال، العدد ٢٨٦ ، ٢٠كانون الثاني ١٩٤٨.

القرار الاداري كمصدر سادس للالتزام_ في نطاق أحكام القانون المدني العراقي

The administrative decision as a sixth source of commitment - in the provisions of the Iraqi civil law

م.م علاء فالح مطر، تدريسي في كلية الكوت الجامعة _ العراق

alaafalih90@gmail.com

هاتف 009647732221685

م.د عبدالله تركي حمد، تدريسي في جامعة واسط _ العراق

abturki@uowasit.edu.iq

009647832787414

ملخص: القرار الاداري كمصدر من مصادر الالتزام يمكن النظر اليه بما تصدره الادارة من قرارات ملزمة لنفسها او قرارات ملزمة لغيرها، اذ تستطيع الادارة وبإرادتها المنفردة اصدار قرارات تلزم موظفيها او غير الموظفين بما تصدره من قرارات، ويكون قراراها من جانب واحد وهو الذي نعبر عنه بالقرار الاداري المنشئ للالتزام، اذ يعد القرار الاداري مصدرًا سادساً من مصادر الالتزام، وهو مصدر مستقل تماماً عن المصادر التقليدية المعهودة.

الكلمات المفتاحية: القرار الاداري، مصادر الالتزام، القانون، الارادة المنفردة.

Abstract

The administrative decision as one of the sources of commitment can be viewed with what the administration issues of decisions that are binding on itself or decisions that are binding on others, as the administration can, by its own will, issue decisions that bind its employees or non-employees to the decisions it issues, and its decision is one-sided, which we express in the established administrative decision For commitment, and the

administrative decision is considered a sixth source of commitment, which is completely independent from the usual traditional sources.

Keywords: administrative decision- sources of the obligation- law-administered solely.

المقدمة

عند النظر الى مصادر الالتزام التي تطرقت لها القوانين المدنية الحديثة ومنها القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ نرى انها وردت بطريقة تشير الى انها واردة على سبيل الحصر، وكذلك عند النظر الى اغلب الفقهاء عند بحثهم عن مصادر الالتزام نرى انهم انتهجوا نفس النهج الذي انتهجته القوانين الحديثة في تقسيم مصادر الالتزام الى المصادر الخمسة المشهورة وهي العقد والارادة المنفردة والكسب دون سبب والفعل الضار والقانون، الا من شذ من الفقهاء محاولاً تقسيمها بطريقة مغايرة لهذا التقسيمات، لكن الضرورات الاجتماعية والتطور المستمر في الحياة وعلى مختلف الاصعدة يدعونا الى بحث هذه المصادر بطريقة اخرى للنظر من انه هل بالإمكان إضافة مصادر جديدة على تلك المصادر ام انه يوجد ما يمنع ذلك، كذلك عند النظر الى القرارات الادارية التي تصدر من جانب واحد، نرى انها تلزم الافراد بها، على الرغم من صدورها من جهة واحدة وبالإرادة المنفردة للإدارة، فهل يمكن عد القرار الاداري مصدرًا جديدًا للالتزام ام انه تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، هذا ما سنسلط الضوء عليه في طيات بحثنا.

مشكلة البحث: تتمحور المشكلة الرئيسة للبحث في عدم وضوح الرؤيا بالنسبة للقرارات التي تصدرها الادارة، اذ ان الادارة تصدر مجموعة من القارات وبالإرادة المنفردة لها، وتكون بعض قراراتها متمثلة بما نص عليه القانون بموارد الارادة المنفردة مثل القرارات التي تصدرها الادارة في الوعد بجعالة او انشاء المؤسسات او تحرير العقار المرهون وغيرها، فهنا يمكن عدها تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، لكن في احيان كثيرة تصدر الادارة قرارات تكون خارج نطاق ما نص عليه القانون كتطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، وتكون قراراتها ملزمة بالنسبة لها ولغيرها ايضاً، على الرغم من ذلك لاتزال الرؤيا غير واضحة بالنسبة لتلك القرارات في امكانية عدها مصدر من مصادر الالتزام ن عدمه.

أهمية البحث: لهذا الموضوع اهمية من الناحيتين العلمية والعملية، اما من الناحية العلمية فتتمثل أهميته بدراسة آثار القرارات الادارية في نطاق القوانين الخاصة اذ تندر الدراسة في كشف نقاط

الالتقاء بين القرار الاداري والارادة المنفردة، وكذلك بيان القدرة التي يتمتع بها القرار الاداري في انشاء الالتزام بعيدًا عن موارد الارادة المنفردة، أما من الناحية العملية فتبرز اهمية هذا البحث من خلال ما نشاهده من تزايد القرارات الادارية الملزمة التي تصدرها الادارة، والتي تكون ملزمة للأفراد دون الحاجة الى موافقتهم على ذلك، بالإضافة الى انه بعض القرارات تتدخل بصورة مباشرة بأموال او حريات الافراد، الامر الذي يشكل اهمية بالغة بالنسبة لهم، فلا مناص من بحث ماهية تلك القرارات الادارية في امكانية عدها مصدرًا للالتزام من عدمه.

أهداف البحث: يهدف البحث الى بيان قدرة الادارة على اصدار القرارات الادارية بمفردها وعد تلك القرارات مصدرًا جديدًا للالتزام، ويهدف كذلك الى عدم الجمود على المصادر التقليدية للالتزام واعطاء قدر من الحرية لتعدد تلك المصادر بحسب ما يحتاجه الواقع العملي وما وصل المجتمع من التطور وازدياد صلاحيات الادارة لدرجة كبيرة وملحوظة.

خطة البحث: للوقوف على حقيقة القرار الاداري كمصدر للالتزام فقد تم تقسيم الخطة الى مقدمة ومبحثين واختتمت بخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات، وحسب التفصيل التالي:

المبحث الاول: ماهية القرار الاداري كمصدر للالتزام.

المطلب الاول: التعريف بمصادر الالتزام.

المطلب الثاني: التعريف بالقرار الاداري.

المبحث الثاني: خصوصية القرار الاداري كمصدر للالتزام.

المطلب الاول: القرار الاداري تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة.

المطلب الثاني: القرار الاداري مصدر مستقل للالتزام.

الخاتمة

المبحث الاول

ماهية القرار الاداري كمصدر للالتزام

تحتل القرارات الادارية الاهمية البالغة في تسيير اعمال الادارة وصولاً الى تحقيق المصالح العامة، وتتمتع القرارات الادارية باهمية كبرى باعتبارها الوسيلة التي تحقق من خلالها الادارة مصالحها ومهامها، خصوصاً اذا ما علمنا ان الادارة لها سلطة تنفيذ قراراتها في كثير من الاحيان دون الحاجة الى الحصول على قرار من السلطة القضائية، وتكمن اهمية القرارات الادارية كذلك في

اتصالها بالافراد وتعلقها بمصالحهم المالية وكذلك تتصل بحرياتهم في بعض الاحيان، وليس للادارة وسيلة فعالة اكثر من القرار الاداري لتحقيق غايتها، فيكتسب بذلك القرار الاداري الاهمية القصوى في النظر اليه بأنه من وسائل الالزام الى جانب مصادر الالتزام، كما انه لابد من التعرف على مصادر الالتزام وهل هي واردة على سبيل الحصر ولا يمكن ادخال التعديل عليها ام انه يمكن اضافة مصادر جديدة لها بحسب التطور التاريخي، استناداً الى ما تقدم فإننا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الاول التعريف بمصادر الالتزام، بينما نخصص المطلب الثاني الى التعريف بالقرار الاداري، وحسب التفصيل التالي:

المطلب الاول

التعريف بمصادر الالتزام

ان المقصود بمصدر الالتزام هو السبب القانوني الذي انشأ الالتزام على عاتق الشخص، فجميع الالتزامات الموجودة لابد ان يكون لها مصدرًا معيناً، والا فلا يمكن عدها مصدراً للالتزام، وعند النظر الى القانون الروماني نلاحظ انه يرجع الالتزامات الى مصدرين فقط هما العقد والجريمة، وكانت الجريمة في السابق هي المصدر الاعم لأغلب الالتزامات في عهد القانون الروماني القديم، فمن يتسبب بأضرار للغير عليه القيام بتعويض تلك الاضرار، اما فيما يخص العقد كمصدر للالتزام فإنهم يفرقون بين مجرد الاتفاق وبين العقد مكتمل الاركان، فإذا ما كان العقد مكتمل الاركان وموضوع بالطرق المقررة في القانون فإنه يجب الوفاء به وتصبح له قوة ملزمة (محمد عبدالملك محسن المحبشي، ٢٠٠١، ص١٧٧) ، كما اورد القانون الروماني بعض الالتزامات والتي لا يمكن رد مصادرها الى المصدرين اعلاه واطلق عليها تسمية مصادر اخرى متفرقة، وقصد بها جميع ما لا يدخل في نطاق المصدرين الاساسيين وما العقد والجريمة (عبدالرزاق أحمد السنهوري، ١٩٥٤، ص١٠).

اما فيما يخص التقنين المدني الفرنسي فقد اورد مصادر الالتزام على سبيل الحصر وهي خمس مصادر وتكون مقسمة الى العقد و شبه العقد و الجريمة وشبه الجريمة والمصدر الخامس هو القانون (مصطفى عبد الجواد ، ٢٠٠٥، ض٥٥) ، سلم الفقه الفرنسي اول الامر لهذا التقسيم الخماسي لكن بعد فترة وجيزة وجه لهذا التقسيم العديد من الانتقادات، ومن اهم هذه الانتقادات هو انه لا اهمية الى تقسيم العمل غير المشروع الى الجريمة وشبه الجريمة بالنظر الى توفر نية العمد من عدمه يعد تقسيماً غير دقيق وليس ذي جدوى في الواقع الخارجي، اذ انه من الناحية

العملية لا توجد هنالك فروقات بين بين الجريمة وشبه الجريمة، اذ ان المترتب عليها هو التعويض الكامل بكلا الحالتين، بالإضافة الى جملة من الانتقادات تم توجيهها الى هذا التقسيم من قبل الفقهاء فيما يخص العقد وشبه العقد والجريمة وشبه الجريمة (عبدالرزاق أحمد السنهوري، ٢٠٠٠، ص١٣٥).

نظرًا للانتقادات التي تم توجيهها الى تقسيم مصادر الالتزام في القانون الفرنسي والقانون الروماني القديم، على هذا الاساس فقد اتجهت اغلب القوانين المدنية الحديثة ومنه القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ الى تقسيم جديد لمصادر الالتزام وهو تقسيمها الى خمس مصادر على سبيل الحصر وهي العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والكسب دون سبب والقانون(مصطفى عبدالجواد، ٢٠٠٥، ص٥٧)، فالمشرع لم يضع نصاً خاصاً يقسم فيه مصادر الالتزام هذا التقسيم الخماسي، بل انه قام بعرض هذه المصادر على شكل فصول متعاقبة، ان القانون يبدأ ببيان احكام العقد والارادة المنفردة، ثم يتناول بعد ذلك العمل غير المشروع ثم الكسب دون سبب واخيراً القانون، حيث يتضمن القانون مصادر الالتزام التي لا يمكن ارجاعها الى اي من المصادر الاربعة السابقة (عبدالمجيد الحكيم واخرون، ١٩٨٦، ص١٤).

يوجد كذلك تقسيم آخر لمصادر الالتزام وهو تقسيمها الى مصدر عام ومصدر خاص، اذ ان هذا التقسيم يجعل القانون بالإضافة الى بعض الوقائع الاخرى ضمن اطار المصدر العام للالتزام، كما هو عليه الحال في العقود وكذلك الاثراء بلا سبب وكذلك العمل غير المشروع، كما ان هذا التقسيم يجعل القانون في بعض الاحيان مصدرًا للالتزام في حالات خاصة فقط، كما هو الحال عليه في الارادة المنفردة اذ انها في اغلب القوانين لا تعد مصدرًا للالتزام الا في احوال محددة على سبيل الحصر (المادة ١٨٤ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١).

كما ان هنالك تقسيم لمصادر الالتزام حيث تقسم الى التشريع ومن ثم التصرف القانوني الذي ينقسم بدوره الى العقد ثم الارادة المنفردة، اما القسم الاخير فهو الواقعة القانونية، والتي تتضمن الفعل النافع والفعل الضار (منذر الفضل، ٢٠٠٦، ص١٨).

نستدل مما سبق انه لم تقف مصادر الالتزام على تقسيم محدد بل هي في حالة تطور دائم على الرغم من ورودها بطرقة توحي الى الحصر وفق تقنين القانون المدني الا ان الفقهاء لم يقفوا على هذا التقسيم، ولم يستقروا على تقسيم محدد لمصادر الالتزام، بل انهم يقسمونها بما يتلائم ما ما

تدعو الحاجة اليه ومع تطور الزمن بشكل دائم ومستمر، الامر الذي دعانا الى بحث مسألة القرار الاداري وامكانية عده مصدرًا من مصادر الالتزام.

المطلب الثاني

التعريف بالقرار الاداري

لم يتفق الفقهاء على وضع تعريف جامعاً مانعاً للقرار الاداري بل وردت في شأنه تعريفات عدة، فقد عرفه الفقيه (هوريو) بانه "اعلان للارادة بقصد احداث اثر قانوني ازاء الافراد يصدر عن سلطة ادارية في صورة تنفيذية اي في صورة تؤدي الى التنفيذ المباشر" (نقلا عن، شاب تومان منصور، ١٩٨٠، ص٣٩٥).

اما الاستاذ (فيدل) فيعرفه بانه "تصرف قانوني صادر عن الارادة المنفردة للادارة بقصد تغيير الوضع القانوني القائم عن طريق فرض الالتزامات او منح الحقوق" (نقلاً عن خضر يعكوب يوسف، ١٩٧٦، ص٧٠).

وقد جاء الاستاذ (ستاسنيو بولص) بتعريف للقرار الاداري بانه "اعلان عن الارادة يصدره عضو اداري يحدد فيه بالارادة المنفردة الحكم القانوني بشأن حالة فردية معينة" (نقلاً عن عصام عبدالوهاب البرزنجي، ١٩٧١، ص٢١١). وعرف ايضاً بأنه "عمل قانوني يصدر عن السلطة الادارية من جانب واحد ويحدث اثرًا قانونياً" (شاب تومان منصور، ١٩٨٠، ص٣٩٧).

اما من حيث الجهة المصدرة للقرار الاداري فإنه من الواجب ان يصدر من واحد من اشخاص القانون العام، بمعنى انه يصدر من احدى الجهات التي تشكل الهيكل التنظيمي للدولة، على هذا فإن القرار لا يكون قرارًا ادارياً اذا صدر من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين من اشخاص القانون الخاص، كما هو الحال في القرارات الصادرة من الشركات التجارية او الاشخاص المعنوية الخاصة الاخرى، وكذلك لا يدخل ضمن مفهوم القرار الاداري جميع قرارات شركات القطاع العام وبنوكه (عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، ٢٠١٢، ص١٦) ، الا انه ما نود الاشارة اليه هنا انه يوجد في فرنسا استثناء على هذا المبدأ العام حيث تم الاعتراف بالقرارات الادارية الصادرة من الاشخاص الطبيعية وعدها بمثابة القرارات الادارية وكان هذا الاستثناء في حالتين فقط، تتعلق الحالة الاولى بمسالة الموظف الفعلي، اما الحالة الثانية فهي خاصة بمسألة امتياز المرافق العامة (ماجد راغب الحلو، ٢٠٠٩، ص١١).

بالاستناد الى ما تقدم فإن القضاء والفقه مستقر على انه القرارات لا يمكن ان تعد قارات ادارية مالم تكن صادرة عن احد السلطات الادارية العامة داخل تشكيل الدولة بغض النظر عن كون تلك السلطة مركزية ام لا (عبدالغني بسيوني عبدالله، ١٩٩٣، ص٩٧)، كذلك فيما يخص الجهة المصدرة للقرار الاداري فالواجب ان تكون تلك الجهة وطنية وليست اجنبية، وبالتالي فغنه لا يمكن اطلاق صفة القرار الاداري على القرارات التي تصدر عن جهات اجنبية، كوجود قوات اجنبية محتلة للبلد مثلاً، اي ان القرار الاداري يجب ان يكون قراراً وطنياً (سامي جمال الدين، ٢٠٠٤، ص٤٤).

القرار الاداري لا يكون عن تلاقي مجموعة ارادات بل انه يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، فالقرار الاداري يصدر من جانب واحد وهي الادارة ولا يتوقف على قبول او عدم قبول الطرف الاخر، بل يعتبر قراراً نافذا بمجرد صدوره عن الادارة، وهو بذلك يختلف عن العمل القانوني الذي يحتاج الى تلاقي الارادتين لصدوره، وتبرز هنا اهمية ركن الانفراد في صدور القرار الاداري في ان تلك السلطة تستطيع وبالإرادة المنفردة لها القيام بالزام الافراد بالقرارت الصادرة منها دون الحاجة الى رضاهم (عصام نعمة اسماعيل، ٢٠٠٩، ص١٣٨) ، وبخصوص توافر الافراد في اصدار القرار الاداري فإنه لا يشترط ان يكون القرار الاداري صادراً من فرد واحد لكي نطلق انه صادر بالإرادة المنفردة، بل يمكن ان يشترك فيه اكثر من شخص ومع ذكر تبقى صفة الارادة المنفردة ملازمة له، ما داموا جميعهم يمثلون الشخص المعنوي المصدر للقرار الاداري، فما دام الافراد مجتمعين يمثلون الجهة المصدرة للقرار الاداري تبقى صفة الارادة المنفردة ملازمة له، فالعبرة تكون بالإرادة المنفردة التي يمثلونها جميعهم في مخاطبة الشخص الذي يخاطبه القرار ويلزمه بشيء معين او يعطيه حق معين مما يؤثر بالمركز القانوني له (محمد فؤاد عبدالباسط، ٢٠٠٥، ص١١٧).

المبحث الثاني

خصوصية القرار الاداري كمصدر للالتزام

ان الحالة التي درجت عليها اغلب القوانين هو سرد مصادر الالتزام بطريقة توحي بأنها وردت على سبيل الحصر، ومن هذه الدول هو العراق، حيث ان الطريقة التي وردت فيها مصادر الالتزام في القانون المدني العراقي توحي بأنها منحصرة بالمصادر الخمسة لا غير، في حين ان الالتزام يمكن ان ينشأ من مصادر اخرى غير تلك المصادر الخمسة، فالقرار الاداري مثلاّ يمكن عده مصدراً من مصادر الالتزام، لكن قد تثور عندنا مشكلة وهي ما هو تكييف القرار الاداري كمصدر

للالتزام، هل يعتبر القرار الاداري من تطبيقات الارادة المنفردة على اعتبار ان ذلك القرار صادر من جهة واحدة وليس تطابق ارادتين معاً، أم ان القرار الاداري يعتبر مصدراً قائماً بنفسه فهو يعتبر مصدراً مستقلاً ويظهر بصورة جديدة لا دخل لها بالمصادر الاخرى، أي انه مصدراً مستقلا بنفسه، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث بعد تقسيمه الى مطلبين وحسب التفصيل التالي.

المطلب الاول

القرار الاداري تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة

الارادة المنفردة هي عمل قانوني يصدر من جانب واحد ويرتب آثاراً قانونية وقد عدها المشرع العراقي مصدراً من مصادر الالتزام، فالمشرع العراقي اعطى للإرادة المنفردة دوراً في انشاء الالتزام في الحالات التي اوردها المشرع ومنها الوعد بجعالة والايجاب الملزم وغيرها من الحالات، وكذلك اعطى المشرع دور مهم للإرادة المنفردة منها اجازة العقد الموقوف، وقد تكون الارادة المنفردة سبباً لكسب الملكية كما في حالة الوصية او قد تكون سبباً في زوال الملكية كما في حالة الوقف، وكذلك يمكن انهاء بعض العقود بالإرادة المنفردة كالوديعة والعارية والوكالة، كما انه للإرادة المنفردة اسقاط الحق الشخصي بالإبراء (عبدالرزاق السنهوري، ١٩٩٨، ص٤٦).

نص القانون المدني العراقي كما هو شأن العديد من القوانين على عد الارادة المنفردة مصدراً للالتزام في الاحوال التي نص عليها القانون حصراً ولا يمكن ان تعد مصدراً للالتزام في غير تلك الاحوال (راجع نص المادة ١٨٥ من القانون المدني العراقي)، فالارادة المنفردة هنا تعد مصدراً ضيقاً للالتزام، وهي بذلك تختلف عن مصادر الالتزام الاخرى مثل العقد، الفعل النافع و الفعل الضار اذ يشكل كل مصدر من هذه المصادر مصدراً عاماً، أي بمعنى انه كلما توفرت عناصره ومقوماته فإنه يشكل التزام، دون التقيد بحالات معينة، وهذا ما لا نجده في الارادة المنفردة الواردة على سبيل الحصر (عبدالفتاح عبدالباقي، ١٩٨٤، ص٦٤٨).

في المقابل نجد ان انصار الارادة المنفردة لا يريدون لها ان تتقيد بما ورد على سبيل الحصر، بل يجعلون الارادة المنفردة مصدراً عاماً للالتزام كبقية المصادر الاخرى، فأصحاب هذا الرأي لا يرون في الارادة المنفردة انها مصدراً ضيقاً للالتزام بل هي مصدراً عاماً كالعقد وبقية مصادر الالتزام لها انطباقها واتساعها في مجال المعاملات، فيكون العقد مصدراً للالتزام عندما يكون الدائن معيناً، اما الارادة المنفردة فإنها تعد مصدراً عند عدم تعيين الدائن (عصمت عبدالمجيد

بكر، ٢٠١١، ص٤٩١)، ونحن بدورنا نؤيد هذا الاتجاه على الرغم من ان القانون المدني العراقي عد مصادر الالتزام على سبيل الحصر الا اننا نرى انه لابد من عدم تقييدها في نطاق محدد وعدم حصرها في مجالات معينة بل لابد من عد الارادة المنفردة مصدراً عاماً للالتزام، ليس كما هو عليه الحال من عدها مصدر استثنائي للالتزام.

على هذا فإنه يمكننا القول بأنه يمكن عد القرار الاداري مصدراً من مصادر الالتزام، كتطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، وذلك في الاحوال التي تصدر فيها الادرة قراراتها التي تكون ملزمة لنفسها قبال الآخرين، فتصدر الادارة قراراتها في نطاق الاحوال التي نص عليها القانون، اذ ان القانون كما اسلفنا اشار الى حالات معينة عد فيها الارادة المنفردة مصدراً من مادر الالتزام، فإذا ما اصدرت الادارة قراراً في نطاق تلك الحالات التي حددها القانون فإنها تعد مصدراً من مصادر الالتزام، وبالتالي فإن القرار الادارة هنا يعد مصدراً من مصادر الالتزام بالإرادة المنفردة وهو لا يختلف هنا عن الوعد بجعالة (انظر نص المادة ١/١٨٥ من القانون المدني العراقي)، فالإدارة هنا تلتزم بما تصدره من قرارات بصورة منفردة.

كذلك تقوم الادارة وبإرادتها المنفردة بالقيام بتحرير العقار المرهون رهن تأميني، كما ان الادارة تلتزم وبالإرادة المنفردة لها بتسديد الديون الى الحد الذي تراه مناسباً بما يساوي قيمة العقار، وتقوم الادارة بتوجيه اعلان الى الدائنين المسجلة حقوقهم في محل اقامتهم المختار وتعلن عن استعدادها بان توفي الديون المسجلة الى القدر الذي قوم به العقار (انظر المادة ١٣٠٨ من القانون المدني العراقي).

كذلك تستطيع الادارة وبإرادتها المنفردة انشاء المؤسسات بسند رسمي، وان الادارة هي التي تنشئها باعتبارها شخص معنوي، ونستطيع القول انه يمكن للإدارة ان تنشئ كافة الالتزامات التي نص عليها القانون واعطى لشخص الطبيعي حق انشاءها بإرادته المنفردة، والذي يهمنا من هذا العرض هو امكان القول بأن القرار الاداري يمكن ان يكون مصدراً من مصادر الالتزام بإعتباره تطبيقاً من تطبيقات الارادة المنفردة وليس بإعتباره مصدراً مستقلا للالتزام، وسنبحث بالمطلب الثاني إمكانية عد القرار الاداري مصدراً مستقلاً للالتزام وليس تطبيقاً من تطبيقات الارادة المنفردة.

المطلب الثاني

القرار الاداري مصدر مستقل للالتزام

عندما تصدر الادارة قراراها وبالإرادة المنفردة لها في غير الاحوال التي نص فيها القانون على الارادة المنفردة، فإن القرار الاداري يكون مصدراً مستقلاً للالتزام، وليس تطبيقًا من تطبيقات الارادة المنفردة، فتصدر بذلك مجموعة من القرارات المنفردة كقيامها بتكريم الطلبة الاوائل، او قيام الادارة بمكافئة الموظف المميز فلا يوجد اي مخرج الا ان نعطي الادارة سلطة مستقلة لإنشاء الالتزام، وبذلك تكون القرارات الادارية مصدرًا مستقلاً للالتزام، هذا ما سنبينه في هذا المطلب وحسب التفصيل التالي:

تصدر الادارة قرارات معينة ومعتمدة بذلك على ما خولها القانون من سلطة اصدار القرارات والمقصود بالسلطة التقديرية بأنها "عبارة عن ان يترك القانون للإدارة حق اختيار التصرف المناسب في الوقت المناسب، او ان يترك لها تقدير القيا بالعمل بما يتفق مع طبيعة النشاط" (السيد احمد مرجان، ٢٠٠٢، ص٣٧٨)،

يؤخذ على هذا التعريف انه قام بحصر السلطات التقديرية للإدارة في الاحوال التي منحها القانون تلك السلطات للإدارة، في حين انه يمكن ان تمارس الادارة سلطاتها التقديرية في الاحوال التي يقوم المشرع بصياغة قواعده صياغة مرنة وليست محددة على وجه الدقة، فقد تتولد للإدارة قدر كبير من الحرية في الاحوال التي يأتي فيها المشرع بقواعد قانونية يمكن ان تؤول الى مصاديق متعددة بسبب الصياغة المرنة للقاعدة القانونية (سامي جمال الدين، ١٩٩١، ص٢٢).

السلطة التقديرية للادارة تكون متحققة في حالتين هما، الحالة الاولى هو قيام المشرع بترك مجالاً للادارة للتقدير، مثل قيام المشرع بإعطاء الادارة الحرية في اختيار الاجراءات التي تتخذها في موقف معين، اما الحالة الثانية فهي راجعة الى موقف المشرع عند القيام بسن القواعد القانونية فقد تصاغ القاعدة القانونية صياغة جامدة اي انها تكون محددة تحديداً دقيقاً جدًا ولا يمكن للقائم بالتطبيق ان يغير ولو الشيء اليسير فيها بل لابد ان يطبقها على الوجه الذي جاءت به، فيكون الفرض والحل فيها محددان تحديدً دقيقاً (سمير تناغو، ١٩٨٦، ص٤٧)، فقيام الادارة بتطبيق القواعد القانونية المصاغة صياغة مرنة يعطيها سلطة تقديرية واسعة، اما القواعد القانونية التي تتسم بالصياغة الجامدة فإن سلطة الادارة فيها تكون مقيدة جدًا (سامي جمال الدين، ٢٠٠٤، ص١٣). كما اننا بينا انه في نطاق القانون المدني العراقي فإن الارادة المنفردة تعتبر مصدراً استثنائياً للالتزام، حيث حدد القانون الحالات التي تلزم فيها الارادة المنفردة اصحابها، وبالتالي فإنه ليس للإرادة المنفردة الا اختيار احد الحالات التي نص عليها القانون حتى تلزم بها، لان

الارادة المنفردة عاجزة عن انشاء التزامات خارج اطار ما منصوص عليه في القانون، الا ان الادارة قد تمارس سلطاتها التقديرية في بعض الاحيان، وتكون في احوال غير تلك التي اوردها المشرع على سبيل الحصر، فتمارس الادارة بتلك الحالة سلطتها التقديرية وهي بطبيعة الحال لا تتقيد بما اورده المشرع على سبيل الحصر بل تتعداه الى ابعد من ذلك وبالتالي فهي تلزم نفسها بتلك القرارات، ففي هذه الاحوال لا يمكن عد القرار الاداري مصدر للالتزام كتطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، ومن الامثلة على ذلك القرارات التي تتخذها الجامعات لمكافأة الطلبة الاوائل او القرارات التي تتخذها الدوائر لإعطاء المكافأة للموظف المميز، في تلك الاحوال ليس لنا الا ان نعد القرار الاداري مصدراً مستقلاً للالتزام (محمد سليمان الاحمد، ٢٠٠٩، ص١٥٠).

بناءً على ما تقدم فإن القرارات الادارية التي تصدر عن الادارة بموجب السلطة التقديرية الممنوحة لها يمكن ان تكون مصدراً مستقلاً من مصادر الالتزام ويتضح كذلك مما تقدم انه في احوال كثيرة تصدر الادارة قرارات وتكون قراراتها ملزمة الا انها ليست في نطاق المصادر التقليدية التي اشار اليها المشرع العراقي، ولا تعد كذلك تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، وبالتالي فإن القرار الاداري يعد هنا مصدراً مستقلاً من مصادر الالتزام.

الخاتمة

بعد العرض الموجز الذي تضمنه هذا البحث حول القرار الاداري كمصدر سادس للالتزام في ضوء أحكام القانون المدني العراقي، فقد توصل الى جملة من النتائج والتوصيات يمكن اجمالها بما يلي.

أولاً: النتائج.

١- مصادر الالتزام في القانون الروماني القديم تقسم الى قسمين فقط، هما الجريمة والعقد.
٢- مصادر الالتزام في القانون الفرنسي القديم تقسم الى تقسيمات خمسة لكنها مختلفة عن التقسيمات الحديثة في القوانين المدنية ومختلفة كذلك عن تقسيمات القانون الروماني القديم.
٣- وردت مصادر الالتزام في القوانين المدنية الحديثة ومنها القانون المدني العراقي بطريقة توحي بانها واردة على سبيل الحصر، لكن لا يوجد نص قانوني يشير الى تعداد مصادر الالتزام، بل انها وردت على شكل تقسيم القانون المدني اذ تبدأ بالعقد وتنتهي بالقانون.

٤- ان القرارات الادارية تكون ملزمة للإدارة وللأفراد دون الحاجة الى رضاهم بل انها تصدر بالإرادة المنفردة للإدارة.

٥- في بعض الاحيان تكون القرارات الادارية كتطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة، لكن في كثير من الاحيان تصدر القرارات الادارية بشكل مستقل وتعتبر مصدر مستقل للالتزام وليست تطبيق من تطبيقات الارادة المنفردة.

التوصيات:

١- نوصي المشرع العراقي بالاعتراف بالارادة المنفردة كمصدر عام للالتزام وعدم حصرها في نطاق ضيق بما ورد بنص القانون فقط، اذ لا بد من الاعتراف بالارادة المنفرد كمصدر للالتزام وعدم تقييدها بما ورد في نصوص القانون.

٢- نوصي المشرع العراقي بإدراج القرار الاداري ضمن مصادر الالتزام لما يتمتع به القرار الاداري من قوة الزام ولكونه لا يدخل تحت اي مصدر من مصادر الالتزام المعروفة والواردة في نصوص القانون المدني.

المصادر

أولاً: كتب القانون

١- د. السيد احمد مرجان (٢٠٠٢)، تراخيص اعمال البناء والهدم، دار النهضة العربية، القاهرة،.

٢- د. سامي جمال الدين (٢٠٠٤)، أصول القانون الاداري، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٣- د. سامي جمال الدين (١٩٩١)، قضاء الملاءمة والسلطة التقديرية للادارة، مطبعة اطلس، القاهرة.

٤- د. سمير تناغو (١٩٨٦)، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٥- د. شاب توما منصور (١٩٨٠)، القانون الاداري، الكتاب الثاني، ط١ مطبعة جريدة العراق.

٦- د. عبدالرزاق أحمد السنهوري (١٩٥٤)، التصرف القانوني والواقعة القانونية، مطبعة البرلمان، القاهرة.
٧- د. عبدالرزاق أحمد السنهوري (٢٠٠٠)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، مج ١، ط٣، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
٨- د. عبدالرزاق السنهوري (١٩٩٨)، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط٢، بيروت، لبنان.
٩- د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة (٢٠١٢)، الاسس العامة للقرارات الادارية المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
١٠-د. عبدالغني بسيوني عبدالله (١٩٩٣)، القانون الاداري، دار الجامعة، بيروت.
١١-د. عبدالفتاح عبدالباقي (١٩٨٤)، نظرية العقد والارادة المنفردة، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٢-د. عبدالمجيد الحكيم واخرون (١٩٨٦)، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج١ _مصادر الالتزام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
١٣-د. عصام عبد الوهاب البرزنجي (١٩٧١)، السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية، دار النهضة العربية.
١٤-د. عصان نعمة اسماعيل (٢٠٠٩)، الطبيعة القانونية للقرار الاداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
١٥-د. عصمت عبدالمجيد بكر (٢٠١١)، النظرية العامة للالتزام، ج١، مصادر الالتزام، ط١، جامعة جيهان، اربيل.
١٦-د. ماجد راغب الحلو (٢٠٠٩)، القارات الادارية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
١٧-د. محمد سليمان الاحمد (٢٠٠٩)، خواطر مدنية، افكار وآراء في القانون المدني، ط١، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، العراق.
١٨-د. محمد عبدالملك محسن المحبشي (٢٠٠١)، تاريخ وفلسفة القانون، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
١٩-د. محمد فؤاد عبدالباسط (٢٠٠٥)، القرار الاداري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
٢٠-د. مصطفى عبد الجواد (٢٠٠٥)، مصادر الالتزام، دار الكتب القانونية، مصر.

٢١-د. منذر الفضل (٢٠٠٦)، الوسيط في شرح القانون المدني، ط١، مطبعة آراس، اربيل.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

خضر عكوبي يوسف (١٩٧٦)، موقف القضاء العراقي من الرقابة على القرار الاداري، رسالة ماجستير في القانون ،كلية القانون، جامعة بغداد.

ثالثاً: القوانين

القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن جهات الطعن الضريبي

The legal nature of the decisions issued by the tax appeals bodies

م.م جين ياسر حسين، العراق

geenyasir@gmail.com

ملخص: البحث يقدم نظرة عامة عن معايير اعتمدها فقهاء القانون الاداري , لتحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات الضريبية ؛ لتوفير ضمانة حق التقاضي , فالمعالجة التشريعية الحالية للفصل في النزاعات الضريبية ، اسندت للجان لا تعد درجة من درجات التقاضي, وتصادر دور القضاء وتمس حقوق المكلفين مما يعد قصوراً في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة الضريبية؛ لكونها الخصم والحكم في آنٍ واحد, هدفنا هنا تحديد الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة عن لجان الطعن الضريبي, وعدم تحصينها من الطعن القضائي وخضوعها لرقابة القضاء الاداري, وايجاد محكمة ضمن تشكيلات القضاء الاداري تنسجم مع طبيعة المنازعة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: لجان الطعن ,القضاء الاداري , المنازعات الضريبية , حقوق المكلفين

Abstract:
The research provides an overview of criteria adopted by administrative law jurists and determines The Competent authority to Consider tax disputes to provide for one hundred the right to litigation. The Current legislative treatment for settling tax disputes has been assigned to Committees that are not considered a degree of litigation, and they confiscate the role of The judiciary and affect the rights of taxpayers, which is Considered a deficiency in oversight Judicial acts of tax administration, Being the opponent and ruling at the Same time, our goal here is to determine The administrative nature of the decisions issued by the tax appeal committees, not to be immunized from judicial appeals and to be subject to the control of the administrative judiciary , and to create a Court within the administrative judiciary Formations Consistent with the nature of The tax dispute.

Keywords: Appeal committees, administrative judiciary, tax disputes, taxpayers 'rights.

مقدمة:

يناقش البحث طبيعة قرارات لجان الطعن الضريبي فيقدم نظرة عامة عن معايير اعتمدها فقهاء القانون الاداري , لتحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات الضريبية لتوفير ضمانة حق التقاضي , لكونها تمس المركز القانوني للفرد من جهة والتوريد للخزينة من جهة أخرى وكل ذلك يعتمد على الخطوة الأولى وهي تحيد طبيعة تلك القرارات.

مشكلة البحث:

تتمثل بعدم فعالية المعالجة التشريعية الحالية للفصل في النزاعات الضريبية ،وان التشريع يحدد جهة للطعن ويبقى هذا التشريع نافذ رغم صدور دستور جديد يحدد جهة أخرى للنظر في تلك المنازعات , وجهات الطعن (اللجان) لا تعد درجة من درجات التقاضي و تعمل في نطاق ضيق ، فضلاً عن الشك في مشروعيتها وانسجامها مع أحكام الدستور فتصادر دور القضاء وتمس حقوق المكلفين مما يعد قصوراً في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة الضريبية لكونها الخصم والحكم في آنٍ واحد

أسئلة البحث:

١- ما هي الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن لجان الطعن الضريبي؟ ومن هي الجهة القضائية المختصة بالفصل فيها والتي ينسجم اختصاصها مع طبيعتها القانونية؟

٢- ماهي المعاير التي يمكن من خلالها التمييز ما بين القرار الإداري والحكم القضائي ؟

٣- ماهي الاسانيد الدستورية او التشريعية او القضائية التي تعتمد لتحديد تلك الطبيعة؟

أهداف البحث:

تحديد الطبيعة الادارية القرارات الصادرة عن لجان الطعن الضريبي , وعدم تحصينها من الطعن القضائي وخضوعها لرقابة القضاء الاداري ,وايجاد محكمة ضمن تشكيلات القضاء الاداري تنسجم مع طبيعة المنازعة الضريبية.

أهمية البحث:

منح القضاء الإداري الاختصاص الاوسع بنظر المنازعات الضريبية .

منهج البحث:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي للنصوص الدستورية والقانونية وعرض تلك القرارات على جملة من المعايير التي اعتمدها فقهاء القانون الاداري مع الاستعانة بقرارات المحاكم الدستورية

المبحث الأول: المعايير المميزة بين العمل الإداري و العمل القضائي.

ان التفرقة بين العمل الإداري والعمل القضائي يسيرة في حالة افصاح المشرع عن إرادته ، اذا ما وصف المشرع هيئة معينة بوصف (محكمة)او اضفى على عمل معين صفة (العمل القضائي) كانت إرادته هي الحاسمة . وفي الحالة التي لا يكشف فيها المشرع عن إرادته(حسين عثمان محمد عثمان،٢٠٠٦,ص٥٤٠) ، ليس من السهولة التمييز بينهما لوجود الشبه القوي (محمد احمد ابراهيم المسلماني ,٢٠١٤,ص١٦١) ، حيث يشترك القضاء مع الإدارة في سعيهما الحثيث نحو تطبيق القانون وتنفيذه على الحالات الفردية ، فهما ينقلان حكم القانون من العمومية والتجريد إلى الخصوصية والواقعية وذلك بتطبيقه على الحالات الفردية. ويظهر التشابه في أن الإدارة شأنها شأن القضاء تسهم في معظم الأحيان بوظيفة الفصل في المنازعات من خلال نظرها في تظلمات الأفراد وفي الحالتين يكون القرار الإداري والحكم القضائي أداة لتنفيذ القانون .

ومع هذا التقارب سعى الفقه والقضاء إلى إيجاد معيار للتمييز بين العمل القضائي والعمل الإداري لخطورة النتائج المترتبة على الخلط بينهما(مازن ليلو راضي, ٢٠٢٠,ص١٩١) ، فالقرارات الإدارية يجوز بصورة عامة إلغاؤها وتعديلها وسحبها ، أما الأحكام القضائية فطرق الطعن فيها محددة تشريعياً على سبيل الحصر (سليمان محمد الطماوي ,٢٠١٧,ص٢٨٣) .

وبرزت في مجال التمييز بينهما معايير عدة منها (المعيار الشكلي ، المعيار الموضوعي ، المعيار المختلط) يمكن إيجازها بثلاث مطالب في المطلب الأول نتناول المعيار الشكلي وفي المطلب الثاني نتناول المعيار الموضوعي وفي الثالث نتناول المعيار المختلط .

المطلب الأول: المعيار الشكلي (العضوي)

يقوم هذا المعيار على أساس أن العمل الإداري هو ذلك العمل أو القرار الذي يصدر عن فرد أو هيئة تابعة لجهة الإدارة بصرف النظر عن مضمون وطبيعة العمل أو القرار ذاته، بينما يعد العمل قضائياً إذا صدر عن جهة منحها القانون ولاية القضاء وفقاً لإجراءات معينة ، بصرف النظر عن مضمون وطبيعة العمل (سعاد الشرقاوي ، ١٩٨٤,ص ٢٦٦) .

وطبقا للمعيار الشكلي يمكن تعريف العمل القضائي" بأنه ذلك العمل الذي يصدر عن هيئة مكونة من قضاة في اطار إجراءات معينة تتضمن نظاما للدفاع ، مع خضوع العمل – الذي يتمتع بحجية الأمر المقضي فيه – لإجراءات خاصة للطعن"(حسين عثمان محمد عثمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤٢).

وهذا المعيار منتقد من حيث أنه ليس جل الأعمال القضائية أحكاماً، بل أن منها ما يعد أعمالاً إدارية بطبيعتها، ومن جانب آخر نجد أن المشرع كثيراً ما يخول الجهات الإدارية سلطة الفصل في بعض المنازعات فيكون لهذه الجهات اختصاص قضائي. وعلى هذا الأساس فإن المعيار الشكلي لا يكفي لتمييز الأعمال الإدارية عن الأحكام القضائية(مازن ليلو راضي ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٢) , وهو غير صالح للأخذ به على إطلاقه كوسيلة للتمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي (محمد احمد ابراهيم المسلماني ،٢٠١٤ ، ص ١٦٣).

واتفاقا مع هذا المعيار تعتبر القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي بمثابة قرارات إدارية يجوز الطعن فيها بالإلغاء(جمال عثمان جبريل, سنه النشر غير معروفة ، ص ٥٩). ويختص مجلس الدولة المصري بنظر الطعن في الأحكام الصادرة من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي في مجال الضرائب والرسوم (انور احمد رسلان ، ١٩٩٩، ص ٣٣٢) .

كان القضاء الاداري العراقي يأخذ بالمعيار الشكلي في مجال التمييز كما هو واضح من قرارات محكمة التميز في العراق(رشا عبد الرزاق جاسم ، ٢٠١٦، ص ٧٦) , كذلك ان محكمة القضاء الإداري حيث قضت بأنه(لا تختص محكمة القضاء الإداري في تفسير القوانين وتعديلاتها أو القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية) (عبد الباقي محمود, ١٩٩٩,ص١٠١) و قرار محكمة التمييز الذي يتعلق بالمسائل الجمركية والضرائب بانه(لا يصح اعتبار قرار السلطات الجمركية بعدم تخفيض الرسوم مانعا للمحكمة من النظر في الدعوى بحجة ان قرارها قرينة ذلك لان هذا القرار ليس حكما ما ينطبق عليه المادة (٥٠٣) من القانون المدني وان للمحاكم الولاية العامة للنظر في أي ضرر يلحق بالأشخاص من القرار الإداري المخالف للقانون), ان قانون الجمارك رقم (٥٦) لسنة ١٩٣١ خول السلطات الجمركية وحدها البت في المنازعات الضريبية الجمركية الا ان محكمة التمييز لم تعتبر تلك السلطات بمثابة محاكم تتمتع قراراتها بحجية الشئ المقضي به انما هي جهة إدارية وما تصدره من قرارات تعد اعمالا إدارية استنادا الى المعيار الشكلي(حقوقية ٢٠٠١) , وعليه فان القضاء العراقي كقاعدة عامة كان يميل الى الاخذ بالمعيار الشكلي.

اما القضاء المصري كان يتردد بين الاخذ بين المعيارين الشكلي والموضوعي ، فعلى أساس المعيار الشكلي فقد استبعد القضاء الإداري الاحكام القضائية والاعمال الصادرة من رجال الضبط القضائي (رشا عبد الرزاق جاسم ،٢٠١٦, ص ٨٢) ، وعلى أساس ذلك يعد هذا المعيار الأساس

في استبعاد مجلس الدولة المصري لأعمال الضبط القضائي من نطاق اختصاصه مثل قرارات التفتيش والقبض والضبط ومصادرة أعداد جريدة معينة بمقتضى سلطات الضبط القضائي (سعاد الشرقاوي، ١٩٨٤, ص ٢٦٧ –٢٦٨) .

المطلب الثاني: المعيار الموضوعي (المادي)

المعيار يقوم على أساس موضوع وطبيعة العمل نفسه دون اعتبار بالسلطة التي أصدرته ، فيكون العمل قضائياً ، اذا كان موضوعه الفصل في خصومة او نزاع على حق شخصي ، وهدفه حماية النظام القانوني للدولة(سعاد الشرقاوي، ١٩٨٤, ص ٢٦٧) .

في حين يكون العمل إدارياً إذا صدر من سلطة تتمتع باختصاص تقديري وليس من سلطة تتمتع باختصاص مقيد كما في أحكام القضاء، وأن يصدر بشكل تلقائي وليس بناءً على طلب من الأفراد وأن يكون الغرض من العمل إشباع حاجات عامة (مازن ليلو راضي ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٢), منشئ للحقوق والمراكز القانونية ، بينما العمل القضائي لا يعدو ان يكون كاشفا للحقوق (سعاد الشرقاوي ، ١٩٨٤ ص ٢٦٧) .

لكن الكثير من قرارات الإدارة تفصل في المنازعات باعتبارها جهة ذات اختصاص قضائي فيقترب نشاطها من نشاط القضاء وتهدف إلى حماية النظام القانوني للدولة . إزاء ذلك نشأ معيار مختلط يقوم على أساس المزج بين المعيارين(مازن ليلو راضي ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٣).

والدليل على أن القضاء الإداري العراقي أخذ بالمعيار الموضوعي ما ورد في المادة (السابعة/خامسا) قانون مجلس الدولة بأنه من أسباب الطعن أن يتضمن الأمر أو القرار خرقا أو مخالفة للقانون والأنظمة والتعليمات او الأنظمة الداخلية (قانون١٠٦ لسنة١٩٨٩) .

ويأخذ جانب كبير من القضاء الإداري المصري المعيار الموضوعي ، ومن أوضح احكامه في هذا الصدد حكمة الذي يقول فيه ان المعيار الذي وضعه شراح القانون الإداري وفقأوه للتميز بين العمل القضائي والقرار الإداري ان الاول يصدر بعد ادعاء المخالفة ويفصل فيه من هيئة ليست طرفا في النزاع القادم ويحسم على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية فيما بين طرفين تتعلق بمركز قانوني خاص (سليمان محمد الطماوي،٢٠١٧،ص ١٨٨).

المطلب الثالث: المعيار المختلط

ان تطبيق المعيار الشكلي على إطلاقه يؤدي إلى اعتبار كل ما يصدر عن السلطة القضائية عملا قضائيا أيا كانت طبيعته وان كان مجرد قرار إداري يتعلق بالموظفين الإداريين . وكذلك

الحال في تطبيق المعيار الموضوعي على إطلاقه يؤدي إلى اعتبار كل عمل فاصل في نزاع ما عملا قضائيا حتى لو صدر من هيئة غير قضائية . ونظرا لعدم صلاحية كل من المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي كل على حدة في تمييز القرارات الإدارية عن غيرها من أعمال الدولة فأننا نؤيد الأخذ بالمعيار المختلط الذي يجمع بين المعيارين (محمد احمد ابراهيم المسلماني ، ٢٠١٤ ، ص ١٨٢).

ويقوم هذا المعيار على أساس المزج بين المعيارين الشكلي والموضوعي إذ ينظر إلى طبيعة العمل من ناحية ، والشكل الذي يظهر فيه العمل والإجراءات المتبعة لصدوره من ناحية أخرى (مازن ليلو راضي ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٣).

وقد اتجهت محكمة القضاء الإداري المصرية أيضا إلى الجمع بين المعيارين معا حيث أن محكمة القضاء الإداري قد أستقر رأيها على الأخذ بالمعيارين الشكلي والموضوعي للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري (رشا عبد الرزاق جاسم ، ٢٠١٦، ص ٨٤) .

وعلى ما يبدو ان مفهوم التوافق بين المعيارين يكمن في النظر الى السلطة التي اصدرت العمل فاذا قصر هذا المعيار عن سد الحاجة او أدى الى نتائج غير منطقية وغير مقبولة تدخل المعيار الموضوعي لترشيد نتائج المعيار الشكلي وهذا لا يمنع ان تكون ذات اختصاص اداري ولها حجية وقوة الشيء المقضي به .

ونحن نؤيد مسلك الفقه والقضاء في العراق ومصر باعتماد المعيار الشكلي ، وذلك لسهولته وللفائدة المتحققة من الاخذ به من حيث انها تحدد اختصاص المحاكم الإدارية ـــــ التي تحافظ على استقرار المبادئ القانونية في المنازعات الضريبية ، كما انها تحقق مبدا العدالة ، وتحافظ على مبدا المشروعية، تعمل على اكمل الفراغ التشريعي ، كما انه يحق الحماية للإفراد من أوجه عدة منها الحفاظ على المراكز القانونية ، والتوازن ما بين مصـــــلحة المكلف والإدارة ، وتحقق الرقابة على اعمال الإدارة .

المبحث الثاني: تحديد طبيعة القرارات الصادرة عن جهات الطعن الضريبي

لم يحدد المشرع صراحة طبيعة القرارات الصادرة عن لجان الطعن الضريبي والتي تكون إما معدلة أو لاغية أو مؤيدة للقرار الإداري الصادر عن السلطة المالية ، و بالاستناد إلى معايير التمييز التي تم تناولها مسبقا، سنناقش الموضوع بثلاثة مطالب الأول نتحدث فيه عن ان قرارات جهات

الطعن هي قرارات قضائية والثاني قرارات جهات الطعن الضريبي هي قرارات إدارية ذات طبيعة قضائية والثالث قرارات جهات الطعن قرارات إدارية .

المطلب الاول: قرارات جهات الطعن الضريبي هي قرارات قضائية

ذهب جانب من الكتاب والباحثين بصدد القرارات الصادرة من جهات الطعن الضريبي على إنها قرارات قضائية متكئين على بعض عناصر المعيار الموضوعي والمعيار المختلط (رائد ناجي احمد الجميلي، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٤) .

ويعتبر كل من المكلف والسلطة المالية خصمين أمام هذه اللجان حيث ان قراراتها تعتبر نافذة دون الحاجة إلى تصديقها من قبل دائرة الضريبة ووزارة المالية وتعتبر التعليمات والمنشورات التي تصدرها دائرة الضرائب آراء استرشاديه بالنسبة لهذه اللجان(عادل احمد حشيش ،١٩٨٨ ، ص ٤٦٩).

وان هذا الاتجاه يركز على المعيار المادي المرتبط بطبيعة عمل هذه الجهات حيث ينظر إلى محتوى العمل ومضمونه ومتجاهل المعيار الشكلي الذي يعول على الجهة التي أصدرت القرار وان القرارات التي تصدر عن جهات الطعن هي قرارات قضائية .

وهناك من استند إلى المعيار المختلط فان هذا المعيار يجمع بين عناصر المعيارين الموضوعي والشكلي وتتمتع قراراتها بحجية الشيء المقضي به(محمد علوم محمد. سولاف فيصل خضير،٢٠١٧ ، ص ١٢٤) .

وقد ارجع اعتبار القرارات الصادرة من جهات الطعن قرارات قضائية إلى الأسباب عده(رائد ناجي احمد الجميلي,٢٠٠٤ ، ص ١٧٤-١٧٥) , ان تلك الجهات تفصل في خصومة بين المكلف والإدارة الضريبية ,و تنظر في القضايا المرفوعة اليها بذات الطرق والاجراءات المتبعة امام المحاكم , وان سلطة تلك الجهات تمتد الى النظر في المسائل الواقعية والقانونية على حد سواء , وتعتبر قرارات تلك الجهات قرارات قطعية ولا تخضع لمصادقة اية جهة اخرى كما تعد سندا تنفيذيا.

ان قرارات لجان الطعن الضريبي في العراق ذات اختصاص قضائي لما تتمتع به تلك القرارات من حجية الشيء المقضي به وان لم يشر إليه المشرع بصورة صريحة إلا ان ذلك الأمر مستفاد ضمنا فالمشرع قد يرتئي منح حجية الأحكام لأي جهة تفصل في المنازعات ، قطعية ولا تخضع لمصادقة أي جهة أخرى ، وملزمة للسلطة المالية ولا يمكن إلغاءها إلا باللجوء إلى وسائل الطعن

المحددة قانونا ، كما ان اللجان لها استقلالها الوظيفي عند قيامها بالفصل في الخصومة من دون ان تتلقى تعليمات أو أوامر من أي جهة إدارية (محمد علوم محمد ، سولاف فيصل خضير ٢٠١٧، ، ص ١٢٤) .

المطلب الثاني: قرارات جهات الطعن الضريبي هي قرارات إدارية ذات طبيعة قضائية

ذهب اتجاه ثاني من الفقه إلى اعتبار قرارات لجان الطعن قرارات إدارية نهائية صادرة عن لجان إدارية ذات طبيعة قضائية وقد استند هؤلاء الكتاب إلى أن هذه اللجان تباشر نوعا من الولاية القضائية، فهي تختص بنظر الخلافات التي تثور بين المكلف- الممول ومصلحة الضرائب بعد صدور قرار الإدارة بربط الضريبة على الممول على الأساس الذي ارتأته المصلحة (احمد عبد المهدي امين الفاعوري ،٢٠١٧ ، ص ٢٩٣).

إذ عدها من قبيل القرارات القضائية بالمعنى الدقيق لها (رائد ناجي احمد الجميلي، ٢٠٠٤، ص ٤٩٠) ، والبعض أنكر الصفة القضائية لها وعدها من قبيل القرارات الإدارية ومن ثم فأن الجهة المختصة بنظر الطعون في القرارات الإدارية بدون أدنى شك هي محاكم مجلس الدولة (علي هادي عطية الهلالي،٢٠١٢، ص١٥٨).

ونحن نميل الى عدّها لجان إدارية وأن ما يصدر منها من قرارات تعد قرارات إدارية لا أحكاماً، لكونها صادرة من جهة إدارية وهي صاحبة الكلمة العليا والوحيدة في تشكيلها، فضلاً عن كون العنصر الغالب في تشكيلها هي عناصر إدارية بحته، والقرارات الصادرة منها تنشئ أو تعدل أو تلغي المراكز القانونية للمكلفين، وهذه القرارات لا تتمتع بحجية الشيء المقضي به على اعتبار أن هذه الحجية لا تتمتع بها إلاّ الأحكام الصادرة من المحاكم، ومن ثم بالإمكان الطعن بها أمام القضاء الإداري، فضلاً عن كون هذا الرأي يتوافق مع فتوى لمجلس الدولة (رقم ١٩٩٠/٤٢في ١٩٩٠/٩/١٧) التي ذهبت الى اعتبار لجان الاستئناف المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل لا ينطبق عليها وصف المحاكم وهي جهات إدارية .

المطلب الثالث: قرارات جهات الطعن الضريبي هي قرارات إدارية

تعد قرارات إدارية عند البعض ممن يستند إلى المعيار الشكلي بالاستناد إلى مركز القائم بالعمل والسلطة التي أصدرته والشكل والإجراءات المتبعة في إصداره ، على اعتبار أن لجان الطعن لجان إدارية ذلك أن رئيسـها لا يمكن اعتباره محايدا ، وان اللجنة غير مقيده بالقواعد الشـكلية الواردة في القانون المرافعات ، لذا ينطبق هذا الوصـف الإداري على القرار الصـادر عنها اذا

كان رئيس اللجنة موظفا حكوميا محسوبا على جهة التنفيذ لا القضاء , إضافة إلى ان أعضاء السلطة المالية هم موظفين عموميين في دائرة الضريبة ، مخولين بإصدار قرارات إدارية ، وما يصدره من أعمال تؤثر على المراكز القانونية للمكلفين (محمد علوم محمد ، سولاف فيصل خضير ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٢), وذهب جانب من الفقه الى عد تلك القرارات اعمالا إدارية على الرغم من الاعتراف بكون تلك الجهات تمارس اختصاصا قضائيا وقد انصب هذا القول بصفة خاصة على اللجان الاستئنافية والهيئة التميزية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل (حيدر وهاب عبود ، ٢٠٠١ ، ص ١٧) واستند في ذلك إلى عدة حجج ابرزها ان هذه الجهات لم يرد ذكرها في قانون التنظيم القضائي الذي عنى ببيان انواع المحاكم ودرجات التقاضي , ولا توجد في النصوص القانونية المنظمة لعمل هذه الجهات أية اشارة الى انها جهات قضائية وقراراتها احكام قضائية ,وان قرارات تلك الجهات لا تتمتع بحجية الشيء المقضي فيه لان هذه الحجية لا تتمتع بها الا المحاكم استنادا الى المادة (١٠٥) من قانون الاثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩.

ويمكن القول بان جميع من خلعوا الطبيعة الإدارية البحتة عن جهات الطعن الضريبي هم من المؤيدين لاعتبار القرارات الصادرة عن جهات الطعن الضريبي قرارات إدارية وان لم يفصحوا عن ذلك صراحة لان ذلك يعد تحصيل حاصل لقولهم(رائد ناجي احمد الجميلي، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٣-١٧٤), أي إن القرارات الصادرة من تلك اللجان قرارات إدارية محضة ، وأنه لا جدال في اعتبار لجان الطعن الضريبي لجان إدارية استنادا إلى المعيار الشكلي ، وان الطعن أمام تلك اللجان هو صورة من صور الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة الضريبية (زكريا محمد بيومي ، بدون سنة طبع ، ص ٢٤٠-٢٤١).

وإذ لا ينهض الرأي بأن تكيف هذه الهيئات بمثابة قضاء ضريبي متخصص بحسبان أن رئيسها هو قاض جرى اختياره من محكمة التمييز (عبدالرزاق عبدالعزيز, ١٩٨٦، ص ٧٦) ، كون رأي مجلس شورى الدولة قد وصف الهيئات التي تشكلها القوانين الضريبية بمثابة هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي وان كان يرأسها قاض، ولا تعد الطعون المرفوعة امامها بمثابة دعوى ، فضلا عن كونها لا تعد بمثابة محاكم على وفق قانون التنظيم القضائي (مجلس شورى الدولة , رقم ٤٢ في ١٩٩٠/٩/١٧) وأسند المشرع في قوانين العديد من الدول للقضاء الإداري اختصاص تسوية المنازعات الضريبية بنصوص صريحة، هذا يدل على ان القرارات التي تصدر

من لجان الطعن الضريبية هي قرارات ذات طبيعة إدارية تدخل المنازعة فيها ضمن ولاية القضاء الإداري التي لها الاختصاص العام بنظرها .

فالمشرع المصري في المادة (١٠/سادسا) جعل من محاكم مجلس الدولة القاضي العام في المنازعات المتعلقة بالضرائب (قانون رقم (٤٧) لسنة١٩٧٢) الاّ أنه علقه على صدور قانون الإجراءات القضائية لهذه المنازعات إن هذا الشرط تم التأكيد عليه في القوانين المتعاقبة السابقة للقانون الحالي ,الأمر الذي خلق حالة من الاضطراب في اختصاص مجلس الدولة عند نظره هذه المنازعات .

المشرع قد عطل اختصاص القضاء الإداري بالفصل في الطعون الضريبية اذ جعل ممارسة هذا الاختصاص منوطا بصدور قانون ينظم اجراءاته ومن ثم فان محاكم القضاء العادي هي المختصة بنظرها (سليمان محمد الطماوي، ٢٠١٧، ص٣٠١) .

نرى ان تقرير الولاية العامة في المنازعات الإدارية لمجلس الدولة دون غيره على وفق دستور ١٩٧١ وما بعده دستور ٢٠١٢ المعدل بدستور ٢٠١٤ وقانوني مجلس الدولة وقانون السلطة القضائية الحاليين, لا يمكن تعليق اختصاص بصدور قانون الإجراءات القضائية الخاصة بها، إنما يتعين الرجوع الى القواعد العامة فيما يتعلق بتحديد الاختصاص بنظر هذه المنازعات والتي بدون أدنى شك تتمثل باختصاص الجهة التي تملك الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية وطبيعة اختصاصها الذي ينسجم مع طبيعة هذه المنازعات، وسريان إجراءات ومواعيد دعوى الإلغاء العامة على طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي تتعلق بالضرائب وإجراءات ومواعيد دعوى التعويض عن الاضرار الناجمة عن تلك القرارات الى حين تحديد المشرع لإجراءات ومواعيد مختلفة تمييز دعاوى الضرائب عن الدعاوى العامة للقرارات الإدارية.

الدساتير المصرية نصت على تقرير الاختصاص العام للقضاء الإداري بنظر المنازعات الإدارية بصفة عامة والمنازعات الضريبية بصفة خاصة(المادة (١٧٢) من دستور مصر لسنة ١٩٧١، والمادة (١٩٠) من دستور عام ٢٠١٤)، إلاّ أنه وعلى الرغم من وضوح هذه النصوص فقد كان للقضاء العادي الغلبة بنظر هذا النوع من المنازعات، حتى صارت القاعدة هي اختصاص القضاء العادي والاستثناء هو اختصاص القضاء الإداري مخالفاً بذلك ما قررته تلك الدساتير. وظل هذا الوضع قائما الى أن صدر حكمي المحكمة الدستورية العليا، رقم (١٦٢ لسنة ٣١ قضائية دستورية في ٢٠١٣/٤/٧) الذي على أثره قضت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة

(١٧) ونص الفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة للمبيعات رقم (١١) لسنة١٩٩١ المعدل ، ومن ثم عدم دستورية اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر منازعات الضرائب على المبيعات، على اعتبار أن النصيين المطعون فيهما يمثلان أخلالاً واضحاً باستقلال السلطة القضائية، ومن ثم ينقصان من اختصاص مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة بالفصل بكافة المنازعات الإدارية وقاضيها الطبيعي ويخالف بذلك نصوص المواد (٤٧، ٧٥، ١٦٨، ١٧٤) من دستور ٢٠١٢.

وهذا ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم (٧٠ لسنة ٣٥ قضائية دستورية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢) "وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المشرع الدستوري ، بدءًا من دستور سنة ١٩٧١ قد حرص على دعم مجلس الدولة ، الذى أصبح منذ استحداثه نص المادة (١٧٢) منه جهة قضاء قائمة بذاتها، محصنة ضد أي عدوان عليها أو على اختصاصها المقرر دستوريًّا عن طريق المشرع العادي ..... "،ويحظر النص على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، .....، وبذلك سقطت جميع النصوص القانونية التي كانت تحظر الطعن في القرارات الإدارية ، وأزيلت جميع العوائق التى كانت تحول بين المواطنين والالتجاء إلى مجلس الدولة بوصفه القاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية... "

ولا ننسى ان القرارات التي تصدر من قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية او الاتحادية العراقي هي قرارات بمثابة قانون" باته وملزمة للجميع ولذات المحكمة (المادة (٩٤) دستور٢٠٠٥ والمادة(١٧٨) دستور ١٩٧١ والمادة(٢/٥) من قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥). ونتعامل معه على أساس انه قواعد عامة مجردة .

وترتب على هذين الحكمين أن المحاكم العادية بعدم النظر في المنازعات الضريبية وإحالتها الى القضاء الإداري، وبذلك فإن هذه المنازعات صارت من اختصاص القضاء الإداري باعتبارها القاضي الطبيعي لها عملاً بنص (الفقرة السادسة من المادة العاشرة) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢.

واذا كانت القرارات التي تصدرها الإدارة الضريبية وهي سلطة إدارية مختصة والتي تتعلق بالوعاء الضريبي أو بإجراءات التحصيل أو أي إجراء آخر تنفيذاً لأحكام القانون الضريبي في ظل مجموعة من الحقائق التي يتم التوصل اليها من خلال إتباع سلسلة من الطرق والإجراءات التي تمكنها في النهاية من الوصول بشكل واقعي الى تحديد وعاء الضريبة ومقدارها ، أي ان مهام

الإدارة الضريبية وهي بصدد تطبيق أحكام القانون الضريبي إصدار القرارات الإدارية لتشتمل كل القرارات الإدارية النهائية التي تتعلق بالشؤون الضريبية خلال مراحل العملية الضريبية، كالقرارات الإدارية التنظيمية وقرارات التقدير الضريبي والقرارات التمهيدية القابلة للانفصال عن العملية الضريبية، وكذلك قرارات الحجز الاحتياطي والتنفيذي وقرارات تأخير المكلف أو منعه من السفر، والجزاءات المالية وغيرها الكثير فالأولى ان ينظر القضاء الإداري المنازعات التي تحدث فيها .

اما في التشريع العراقي مجلس الدولة يمارس مهمة القضاء الإداري، إلاّ أن أغلب المنازعات الإدارية ومنها المتعلقة بالضرائب لا تدخل باختصاصه بالرغم من كونها منازعات ذات طبيعة إدارية (دريد عيسى إبراهيم، ٢٠١٨، ص٢١٢) , لأن القوانين الضريبية قد حددت مراجع إدارية للنظر فيها(أوهام علي حبيب، ٢٠١٥، ص٥٤) ، ومع القيد الوارد في مجلس الدولة العراقي على اختصاص القضاء الإداري بعدم وجود طريق طعن آخر يلجأ إليه المعترض (المادة (٧/رابعا) قانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩).

وهناك رأي ذهب للقول أن اتجاه المشرع كأنه يوحي بتطبيق نظرية الدعوى الموازية المبتكرة من قبل مجلس الدولة الفرنسي التي اشترطت أن يكون هناك طريقاً آخر للطعن يؤدي الى نتائج دعوى الإلغاء ذاتها(رائد ناجي احمد الجميلي، ٢٠٠٦، ص٣٤٠).

بيد أن الشروط الواجب توافرها بالدعوى الموازية جميعها لا تتفق مع ما ذهب إليه المشرع في القوانين الضريبية، إذ أن عقد الاختصاص الى لجان إدارية لا يقيد اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذه القوانين، لكون هذه اللجان لا تعد درجة من درجات التقاضي ولا تحوز القرارات الصادرة منها لحجية الامر المقضي به وأن حقيقة الاعتراض أمامها لا يغدو كونه مجرد تظلمات أو التماسات بإعادة النظر، ومن ثم فأن القرارات الصادرة منها بالإمكان الطعن فيها أمام القضاء الإداري (علي هادي عطية الهلالي ,٢٠١٢، ص١٨) .

_وقد صدر قانون إلغاء النصوص القانونية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ يحمل بطياته استثناء منازعات الضرائب من نظرها أمام القضاء (المادة (٣) قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥)،

وتم تعديله بقانون تعديل قانون إلغاء النصوص القانونية رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بسبب الانتقادات التي وجهت للاستثناء الوارد في المادة (٣) فمنح على أثره كل من المكلف والإدارة الضريبية حق اللجوء الى القضاء، ولقد تم الطعن بدستورية هذا القانون أمام المحكمة الاتحادية العليا والتي

أصدرت حكمها بعدم دستوريته بقدر تعلق الأمر بسريانه على الماضي فيما يخص الضرائب والرسوم أما بقية النص اعتبرته خياراً تشريعياً ولا يخالف نصوص الدستور(٦٨/اتحادية /اعلام/٢٠١٥) .

والملاحظ في هذا الشأن، أن المشرع في هذا القانون لم يحدد مصير الجهات الإدارية التي حددتها القوانين الضريبية كجهة الفصل في المنازعات الضريبية، ولم يحدد أيضاً أي جهة قضائية يلجأ إليها أطراف المنازعة , وإزاء هذا النقص التشريعي وعلى ما يبدوا بأن الجهة القضائية التي تختص بنظر هذه المنازعات هي القضاء العادي، باعتبار أن للمحاكم المدنية الولاية العامة على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية بما في ذلك الحكومة إلاّ ما أُستثنى بنص خاص (المادة (٢٩) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩) .

والجدير بالذكر أن محكمة التمييز الاتحادية في قرارها (٢٤,الهيئة العامة, في ٢٠١٦/٦/٢٦) بعد صدور هذا القانون، قضت بإمكانية نظر القضاء بالدعاوى الضريبية، وذلك بمناسبة دعوى أقيمت بخصوص الالتزامات الضريبية المتحققة بذمة شركة اوراسكوم تيليكوم المالكة لشركة عراقنا سابقاً والتي انتهت بالرد، لكون المميز سبق وأن أقام دعواه وردت, ومن ثم لا يجوز له تجديد المنازعة على طبق قاعدة حجية الأحكام ولا يجوز قبول أي دليل ينقض حجية الأحكام الباتة.

بيد أن هذا الرأي يبدو يفتقد للدقة إذ أن الجهة التي عقد اليها الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية هي مجلس الدولة، الذي أسند له الدستور النافذ (المادة (١٠١) من دستور ٢٠٠٥) وكذلك قانون مجلس الدولة في (المادة (٤) من قانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩) وظائف القضاء الإداري دون غيره من الجهات الأخرى لكونه الجهة التي تنسجم طبيعة اختصاصه مع طبيعة هذه المنازعات، فضلاً عن كون القضاء الإداري له طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة القضاء العادي الذي يعتمد في النواحي الموضوعية وكأساس على القانون المدني وتفرعاته، في حين أن القضاء الإداري ولعدم وجود قانون إداري مقنن في الكثير من الحالات التي تعرض عليه فإنه يعتمد على الاجتهاد في كثير من الأحيان وفي السوابق القضائية في الحالات المماثلة(مدحت المحمود ,٢٠١١, ص١٥٦).

كما وأن المنازعات الإدارية تتميز عن المنازعات المدنية لأنَّ الإدارة طرفاً فيها ومن غير الممكن أن تعامل معاملة الافراد الاعتيادين وهي تستهدف من نشاطها المصلحة العامة, لذا يتعين إيجاد

جهة قضائية متخصصة ومستقلة ومحايدة تفهم طبيعة هذا النشاط وتحمي حقوق الافراد وحرياتهم من تعسف الإدارة وبدون أدنى شك لا توجد جهة أفضل من القضاء الإداري للقيام بهذه المهمة. يلاحظ ان القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقا للطعن فيها مستثناة من الطعن أمام القضاء الإداري ، فقد نصت المادة السابعة الفقرة رابعا من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل على " تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في صحة الأوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها .....".

ورغم إن القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص العام في مجال إلغاء القرارات الإدارية، إلا إن المشرع قد يعهد بإلغاء بعض القرارات إلى جهات أخرى غير القضاء الإداري لظروف خاصة ، ومن ثم لا يختص القضاء الإداري بالنظر في إلغاء تلك القرارات لان لها طريق خاص بالطعن فيها (وليد فاروق جمعة ، ٢٠١٥، ص ١٧٧) . فمن خلال مراجعة نص المادة أعلاه يتضح ان المشرع لم يجعل محكمة القضاء الإداري صاحبة الولاية العامة بالنظر في صحة القرارات الإدارية ، إنما اخرج من متناول اختصاصها بعض القرارات الإدارية كما قيد هذا الاختصاص بأن لا يكون هناك مرجعا آخر للطعن بالقرار وهو ما يعرف بـ (طريق الطعن الموازي) ومؤدى هذا المبدأ عدم جواز قبول دعوى الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري اذا كان هناك مرجعا آخر للطعن فيه ، سواء أكان هذا المرجع محكمة أم هيئة بدليل استعمال المشرع عبارة (مرجع للطعن) بلفظ مطلق – والمطلق يجري على إطلاقه ، ولم يشترط ان يكون محكمة او هيئة قضائية ، ولا يشترط أيضا وجود دعوى أمام ذلك المرجع إنما كفاية ذلك ان ينص القانون على اختصاص ذلك المرجع في الطعن سواء أقيمت دعوى أو طعن أو لم تقام . ويشترط أيضا ان يكون طريق الطعن الموازي مما يمكن الوصول إليه إلى ذات النتيجة وهو إلغاء القرار الإداري .

وتجدر الإشارة إلى اذا ما وصف المشرع هيئة معينة بوصف (محكمة)او اضفى على عمل معين صفة (العمل القضائي) كانت إرادته هي الحاسمة . أما في الحالة التي لا يكشف فيها المشرع عن ارادته (حسين عثمان محمد عثمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤١-٥٤٢) ، فليس من السهولة التمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي وذلك لوجود الشبه القوي بينهما(محمد احمد ابراهيم المسلماني ، ٢٠١٤ ،ص ١٦١)

بلحاظ انه وان كان من الصحيح ان للمشرع حق تنظيم القضاء إلا انه ليس حرا في هذا الشأن من كل قيد ، وإنما يتقيد بالقواعد والأصول الدستورية ، ولا شك ان استقلال القضاء كسلطة دستورية يقتضي ان لا تشاركه في هذه السلطة جهة أخرى يخلع عليها وصف القضاء دون ان يكون لها خصائصه الطبيعية ، من تخصص وحيدة ، واتباع إجراءات قضائية تكفل معرفة الحقيقة وتوفر الضمانات الواجبة للتقاضي ، وعلى ذلك فأن الإرادة الصريحة للمشرع يمكن ان تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، كما ان إرادة المشرع اذا لم تكن صريحة وواضحة ، فأن للقضاء (العادي والإداري) ، بل عليه ان يفسرها في ضوء تلك الأصول والقواعد الدستورية .

بلحاظ ان المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ قد حظرت النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار أداري من الطعن، وكانت هذه المادة الدستورية السبب الرئيسي في تعديل القانون السابق بموجب قانون التعديل الأول لقانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بحسب ما جاء في الأسباب الموجبة لتشريع لهذا القانون، حيث نص في مادته الأولى على إلغاء الاستثناءات سابقة الذكر أعلاه والواردة في المادة الثالثة من القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ جاعلا هذا الإلغاء ساريا بأثر رجعي.

مما تقدم نخلص الى أن لاختصاص القضاء الإداري في تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين الضريبية له أساس قانوني، ينسجم اختصاصه مع طبيعة هذه المنازعات والذي يحقق غايات المشرع في حماية النظام القانوني لهذه المنازعات وحماية حقوق أطرافها، وكذلك في القوانين العادية التي منحت حق اللجوء الى القضاء الإداري بوصفه القضاء الذي له الولاية في نظر المنازعات الإدارية بصفة عامة والمنازعات الضريبية بصفة خاصة.

الخاتمة

من خلال بحثنا يمكن أن نوجز أهم ما توصلنا إليه من نتائج كالآتي:

النتائج

١. ان الطلبات التي تنظر بها هذه اللجان لا تعد ان تكون تظلمات او التماسات ولا يمكن ان تكون عريضة دعوى لان إجراءات رفع الدعوى تختلف عن إجراءاتها

٢. ان تلك اللجان غير موجود ضمن قانون التنظيم القضائي فلذلك القرارات التي تصدر منها هي ليست احكام قضائية .
٣. توصلت الدراسة الى أن القرارات التي تصدرها اللجان الإدارية الضريبية القائمة حالياً لا تعدو أن تكون قرارات إدارية لا تحوز حجية الأمر المقضي به، ومن ثم فبالإمكان الطعن بها أمام القضاء الإداري بصفته قاضي القانون العام
٤. تبين لنا أن الفقه غير متفق على تفسير عبارة (مرجع للطعن) الواردة في مجلس الدولة، واختلفت كذلك توجهات القضاء في هذا الشأن، فهناك من جعل هذا الطعن يشمل الجهات الإدارية فضلاً عن الجهات القضائية التابعة للقضاء، وهناك من حصرها بالطعون القضائية استناداً الى فهمه للفظ (طعن) بأنه محصور بالقضاء ومن ثم فأنه لا يكون إلاّ أمام جهات قضائية وقد تبنت الدراسة هذا الجانب.
٥. اكد القضاء إن الدساتير المصرية بان الولاية العامة لمجلس الدولة في المنازعات الضريبية وانها جهة قضاء قائمة بذاتها، محصنة ضد أي عدوان عليها أو على اختصاصها المقرر دستوريًّا عن طريق المشرع العادي.
٦. اكد القضاء إن المشرع قد أقر بالطبيعة الإدارية للطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم .
٧. ولا وجه للاحتجاج في هذا الشأن بأن البند السادس من المادة (١٠) من القانون الحالي لمجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، جعل مباشرة المجلس لهذا الاختصاص رهنًا بصدور القانون المنظم لكيفية نظر منازعات الضرائب أمام محاكمه.
٨. ان اختصاص الفصل في المنازعات الضريبية في مصر أسند الى القضاء الإداري بعد سنة ٢٠١٥ بصدور حكمي المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المواد التي أسندت الاختصاص لغير جهة القضاء الإداري لكونه صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية. أما قبل هذا التاريخ فقد كان القضاء العادي هو المختص بنظرها، فيما عدا تلك التي لم يعين لها المشرع مرجعا للطعن إذ كان القضاء الإداري هو المختص بنظر الطعون المقدمة بشأنها.

٩. الأصل في نظر تلك الطعون الضريبية هو القضاء الإداري لكون تلك القرارات الصادرة من تلك اللجان هي قرارات إدارية استنادا الى قانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٢في نص المادة(١٠/٨فق) .

التوصيات

١. ينبغي دائمًا أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء فى مجال اقتضائها أو الدفاع عنها أو الطعن في الأحكام التي تصدر فيها.
٢. إعطاء اختصاص تلك اللجان في العراق ومصر الى محكمة مختصة بالنظر في المنازعات الضريبية تكون من ضمن احدى تشكيلات الى القضاء الإداري لكون المنازعات الضريبية ذات طبيعة فنية وحسابية خاصة وتساعد على السرعة في حسم تلك المنازعات .
٣. اصدار قانون ينظم اجراءات التقاضي امام المحاكم الضريبية التي اشرت اليها في التوصية السابقة
٤. نقترح على المشرع العراقي حل الإشكالية المتعلقة بكلمة الطعن الواردة في المادة (١٠٠) من الدستور، والفقرة (رابعاً من المادة ٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل، بتعديل المواد المشار إليهما في أعلاه وبنص صريح من خلال استبدال عبارة (الطعن القضائي) بكلمة (طعن) الموجودة حالياً.
٥. نقترح تعديل نص المادة (١٠١) من دستور العراق الحالي لتكون بالآتي: (مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل بسائر المنازعات الإدارية، ويتولى وحده الإفتاء ومراجعة وصياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية، على أن يحدد القانون اختصاصاته الأخرى)
٦. نقترح إلغاء المواد (٣٥و ٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل .

المراجع

اولا/ الكتب

١- احمد خورشيد حميدي المفرجي، و د. صدام حسين ياسين العبيدي(٢٠١٧)، الوجيز في القضاء الإداري العراقي، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، العراق.

٢-انور احمد رسلان(١٩٩٩) ، وسيط القضاء الاداري ، دار النهضة العربية .
٣-أوهام علي حبيب(٢٠١٥), الاختصاص القضائي بنظر المنازعات الإدارية في العراق، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، العراق.
٤- جمال عثمان جبريل(ب.د.ت) ، دعوى الالغاء ، الاسراء للطباعة, القاهرة , مصر .
٥-حسين عثمان محمد عثمان (٢٠٠٦) ، اصول القانون الاداري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت .لبنان.
٦- دريد عيسى إبراهيم(٢٠١٨)، مبدأ المساواة امام الضريبة وتطبيقاته، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية ,مصر.
٧-رشا عبد الرزاق جاسم (٢٠١٦)، الصفة النهائية للقرار الإداري دراسة مقارنة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة , مصر.
٨-زكريا محمد بيومي(ب.د.ت) ، المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب ، مطبعة جامعة القاهرة مصر.
٩- سامي جمال الدين(٢٠١٤)، دعاوى التسوية، ط٢، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
١٠- سعاد الشرقاوي (١٩٨٤)، القضاء الاداري ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة ،مصر.
١١- سليمان محمد الطماوي (٢٠١٧) ، النظرية العامة للقرارات الادارية ،ط٧، دار الفكر العربي ، القاهرة , مصر.
١٢- عادل احمد حشيش (١٩٨٨)، الوسيط في ضرائب الدخل ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، مصر.
١٣- عبدالرزاق عبدالعزيز الصائغ (١٩٨٦)، محاضرات في الضرائب العقارية في العراق ، ط٢ ، بغداد , العراق.
١٤- علي هادي عطية الهلالي(٢٠١٦) ، الاتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة ، ط٢ ، بغداد , العراق .
١٥- غازي فيصل مهدي و د. عدنان عاجل عبيد(٢٠١٣) ،القضاء الإداري، مؤسسة النبراس، ط٢، بغداد , العراق .

١٦- لفته هامل العجيلي (٢٠١٩)من قضاء المحكمة الإدارية العليا ،دار السنهوري ، ج٢، بيروت ،لبنان.
١٧- مازن ليلو راضي(٢٠١٠) ، القانون الاداري ، ط٣ ، مطبعة جامعة دهوك ، دهوك ,العراق .
١٨- محمد احمد ابراهيم المسلماني (٢٠١٤)، ماهية القرارات الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية , مصر .
١٩- محمود عاطف البنا(١٩٩٩)، الوسيط في القضاء الاداري ، ط٢، مطبعة الطوبجي ، القاهرة ، مصر.
٢٠- مدحت المحمود(٢٠١١)، القضاء في العراق، ط٣، دار ومكتبة الأمير، بغداد، العراق.
٢١-وسام صبار العاني(٢٠١٥) ، القضاء الإداري ، مكتبة السنهوري ، ط١ ، بغداد ، العراق.
٢٢-وليد فاروق جمعة(٢٠١٥) ، القضاء الإداري في سلطنة عمان ، دار الكتب القانونية ، مصر .

ثانيا : الرسائل والاطاريح

١-رائد ناجي احمد الجميلي(٢٠٠٤)، القضاء الضريبي ومجالاته في ظل القانون العراقي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق, جامعة النهرين .
٢-محمد عبد الرضا حسين السيلاوي (٢٠١٥)، المنازعات الضريبية في التشريع الضريبي(دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية .

ثالثاً: البحوث

١-محمد علوم محمد ، سولاف فيصل خضير (٢٠١٧). التقاضي الضريبي كضمانة دستورية للمكلف بدفع الضريبة ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الخاص الثالث ، الجزء الثاني.
٢-عبد الباقي محمود(١٩٩٩).أهم المبادئ التي أقرها القضاء الإداري في العراق, مجلة العدالة , العدد(٢),صادرة عن وزارة العدل, بغداد.

٣-احمد عبد المهدي الفاعوري(٢٠١٧) ، الطبيعة القانونية لطرق تقدير ضريبة الدخل ، المجلة القانونية ، جامعة القاهرة، المجلد ١، العدد ١.

٤-حيدر وهاب عبود (٢٠٠١)، نظرة في القضاء الضريبي ، بحث مقدم الى المؤتمر الضريبي الاول ، الهيئة العامة للضرائب ، وزارة المالية .

رابعاً الدساتير والقوانين

١-الدستور المصري لسنة ١٩٧١.

٢- الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

٣-الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٤-قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.

٥-قانون المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم (٤٨) لسنة١٩٧٦.

٦- قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٧-قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ .

٨- قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة١٩٧٩المعدل بموجب قانون التعديل الخامس رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣.

٩-قانون الغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥.

١٠- قانون التعديل الأول لقانون الغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم (٣) لسنة ٢٠١٥.

١١- قانون الدولة رقم(١٠٦)لسنة١٩٨٩ التعديل الخامس رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ .

١٢- قانون الاثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ .

١٣- قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩.

١٤- قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ .

١٥- قانون الغاء النصوص القانونية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ .

١٦- القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨.

١٧- قانون مجلس الدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ .

خامساً: قرارات المحاكم

حكم محكمة التمييز الاتحادية المرقم (٢٤/الهيئة العامة/٢٠١٦) في ٢٠١٦/٦/٢٦.

١-حكم صادر من محكمة النقض المصرية رقم ٧١٧١ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢.

٢-قرار المحكمة الإدارية العليا في العراق المرقم ٩٠/٩١/قضاء اداري- تمييز/ ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦./٦/١٦.

٣-قرار محكمة التميز العراقية رقم (١٣٣٥/ حقوقية) في ٢٠٠١/٣/٢.

٤-القرار المرقم (١/قضاء اداري/٩٨) في ١٩٩٨/٣/٩.

٥-الدعوى رقم (١٦٢) لسنة ٣١ قضائية دستورية المصرية بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

٦-القضية رقم (٧٠) لسنة ٣٥ قضائية دستورية المصرية بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢.

٧-قرار مجلس شورى الدولة المرقم ١٩٩٠/٤٢في ١٩٩٠/٩/١٧.

٨-قرار مجلس شورى الدولة المرقم ١٩٩٠/٤٢ في ١٩٩٠/٩/١٧.

دلالة النص وأثرها في تفسير النصوص القانونية (في التشريع العراقي)

The implications of the text and its impact on the interpretation of legal texts (Iraqi legislation)

أ.م.د عبد الكريم عمر عبد الكريم الشقاقي، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق.

الملخص: النصوص هي قوالب الأحكام ومنبعها الرئيسي لذلك كان الاهتمام بدلالات الالفاظ لتلك النصوص كبيراً, مما حدا بعلماء الأصول الإنكباب على تلك الألفاظ لمعرفة المقاصد الشرعية منها, وما دلالات الالفاظ عن ذاك ببعيد، لذلك سيكون مدار البحث هو كيفية الخروج من حرفية النص إلى مايحمله النص من معاني لازمة له، وبذلك نتوسع في معرفة مقاصد النصوص المفهومة من المنطوق وتطبيق ذلك على النصوص القانونية، وقد وقع أختيارنا على نصوص قانونية من القانون المدني العراقي والقانون التجاري العراقي لما تحمله ألفاظها من دلالات تعرف من منطوقها.

الكلمات المفتاحية: دلالة النص، الالفاظ، التشريعات القانونية، المدني، التجاري.

Abstract

The texts are templates of rulings and their main source, so the interest in the semantics of these texts was great, which prompted scholars of origins to focus on those words to find out the legal intentions of them, and what are the semantics of that far away, so the focus of the research will be how to get out of the literal text of the meaning of the text. Necessary to him Thus, we expand our knowledge of the intentions of the texts that are understood from the operative and apply this to the legal texts. We have chosen legal texts from the Iraqi civil law and the Iraqi commercial law because of the connotations they carry from their words.

key words: The connotation of the text, wordings, legal legislation, civil, commercial.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد..

فإن لعلم أصول الفقه أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية العلوم الشرعية الاخرى، وذلك لاهتمامه بالعقل مع النقل في استنباط الأحكام، وإنَّ النصوص هي قوالب الأحكام ومنبعها الرئيسي لذلك كان الاهتمام بدلالات الالفاظ لتلك النصوص كبيراً، مما حدا بعلماء الاصول الإنكباب على تلك الألفاظ لمعرفة المقاصد الشرعية منها، وما دلالات الالفاظ عن ذاك ببعيد ، ولأن من خصائص هذه الشريعة الغراء وميزاتها؛ شموليتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وذلك لربانية المصدر الذي يستقي منه المجتهد، والفقيه، والعالم، والمتعلم أدلة تلك الشريعة، فالمصادر الأساسية لتلك الإدلة هي كتاب الله، وسنة نبيه محمد (ﷺ)، و ماثبت بالإجماع، وحيث أن النصوص متناهية، والوقائع غير متناهية، لذلك انبرى علماء الأمة في جهود حثيثة لاستقراء تلك النصوص والاستدلال منها وإمعان النظر فيها، ليخرجوا لنا بقواعد عامة يندرج تحتها جملة من الفروع، ومن تلك الطرق التي انتهجها علماء الأصول في فهم النصوص هي الدلالات اللفظية، وموضوع بحثي هذا يتناول جانبا في هذه الدلالات ألا وهو موضوع دلالات النصوص واثرها في التشريعات القانونية.

أهمية الموضوع: تكمن في معرفة طريق من طرق بيان المعنى المراد من دلالة النصوص الشرعية الغير منصوص عليها والذي يفهم من النص، والذي يطلق عليه دلالة النص أو مفهوم النص أو فحوى الخطاب أو لحن الخطاب.

سبب اختياري هذا الموضوع: وذلك لأهمية الموضوع كونه له علاقة بتخصصي الأصولي، ولإن القانون قواعد ونصوص لغوية لذلك ينطبق عليها ماينطبق على النصوص الشرعية في فهم تلك النصوص عن طريق دلالتها.

مشكلة البحث: يعالج البحث مسألة اثر دلالة النص في فهم النصوص القانونية، كونها نصوص لغوية كالنصوص الشرعية.

منهجي في هذا البحث: منهج تحليلي مقارن؛ تحليلي من خلال تحليل النصوص ومعرفة دلالة النص المسكوت عنها في التطبيقات الفقهية، ومقارن وذلك في بيان أثر الاختلاف الفقهاء في

الاستدلالات الفقهية عن طريق اختلافهم في بيان معنى دلالة النص، وبيان أثر ذلك الإختلاف في تفسير النصوص القانونية.

نطاق البحث: ستقتصر دراستي على أنموذجين من القانون العراقي، وهي نصوص من القانون المدني العراقي، ونصوص من القانون التجاري العراقي.

واستلزم البحث مني تقسيمه على النحو التالي :

المبحث الأول: حقيقة دلالة النص عند الأصوليين.

المطلب الأول: دلالة النص في اللغة والاصطلاح

المسألة الأولى: الدلالة في اللغة

المسألة الثانية: الدلالة في الاصطلاح

المطلب الثاني: تعريف النص والقانون في اللغة والاصطلاح

المسألة الأولى : النص في اللغة

المسألة الثانية : النص في الاصطلاح

المسألة الثالثة : القانون في اللغة والاصطلاح

المطلب الثالث : دلالة النص كمركب لفظي

المبحث الثاني: أثر دلالة النص في التشريعات القانونية

المطلب الأول: اثر دلالة النص في القانون المدني العراقي.

المطلب الثاني: اثر دلالة النص في القانون التجاري العراقي.

الخاتمة وأهم النتائج.

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

حقيقة دلالة النص عند الأصوليين.

تمهيد: سنتناول في هذا البحث معنى دلالة النص في اللغة والاصطلاح، وذلك إتباعاً للمنهج البحثي في بيان المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي عند الأصوليين وعند أهل المنطق، وذلك لإن الدلالات اللفظية هي دلالات منطقية تعتمد في معانيها على معايير لغوية يفهما أهل الاختصاص،

بعد ذلك نُعرِف دلالة النص كعلم برأسه من خلال تعريف شقيه (مركب لفظي)، ثم نعرج على تعريف معنى القانون لتكتمل عندنا مفردات العنوان.

المطلب الأول

معنى دلالة النص في اللغة والاصطلاح

المسألة الأولى: الدلالة لغةً : من أدل عليه اي استنبط، وقد تأتي بمعنى المنه، دل يدل، إذا هدى، ودل يدل أيضاً، وجمع الدلالة: دلالات، والدليل ما يستدل به، والاستدلال: تقرير الدليل لاثبات المدلول، وقد يكون مطاوعاً لدالة الطريق. *(الجوهري، اسماعيل/ ١٩٨٧م/ ٣٤٨/٥ – ٣٨٥ – ابن منظور، محمد/ د.ت/ ٢٤٧/١١).*

المسألة الثانية: الدلالة في الاصطلاح: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها _ بعد العلم بتلك الحالة_ العلم بشيء آخر، فالأول دال، والثاني مدلول، والحالة التي بينهما أساس تلازمهما، فإن كانت هذه الحالة وضعاً فالدلالة وضعية سواء أكانت لفظية كلفظة القتل الدالة على إزهاق الروح، أو غير لفظية كإشارات المرور، وإذا كانت طبعا من الطباع فالدلالة طبعية سواء أكانت لفظية كما في أنين المرض أو غير لفظية كأحمرار وجه الخجول، أو تكون عقلاً فالدلالة عقلية سواء أكانت لفظية كما في إختلاف شهادة المتهم أمام القضاء ففيها دلالة عقلية على كذبه، أو غير لفظية كما في دلالة الكون الدال على الصانع المتقن وهو الخالق سبحانه وتعالى. *(الزلمي، مصطفى/ ٢٠١٤م/ ١٧/٦).*

المطلب الثاني

تعريف النص والقانون في اللغة والاصطلاح

المسألة الأولى: النص لغة : النص رفعُك الشيء، نص الحديث ينصه نصا، رفعه، وكل ما أظهر فقد نص، ووضع على المنصة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور والمنصة ما تظهر عليه العروس لترى، وقد نصها، وانتصت. *(الجوهري، اسماعيل/ ١٩٨٧م/ ٩٧/٧ – الفيروز آبادي، محمد/ ١٩٩٤م/ ٨١٦/١ – الفيومي، أحمد/ د.ت/ ٦٠٨/٢).*

المسألة الثانية : تعريف النص في الاصطلاح : عرف النص بتعريفات عديدة أكتفي بذكر البعض منها وذلك لإنها معظمها متقاربة في المعنى:

- ما زاد وضوحا على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة. *(البزدوي، علي/ د.ت/ ١/٨).*
- ما زاد وضوحا على الظاهر بأن سيق الكلام لاجله. *(التفتزاني، سعد الدين/ د.ت/ ١/ ٣٠٩).*
- اللفظ المفرد بأعتبار وضوح معناه المسوق له بواسطة السوق له زيادة على ظهوره بمجرد سماعه احتمال التخصيص ان كان عاما والتأويل ان كان خاصا. *(ابن امير الحاج، محمد/ ١٩٩٩م/ ١/١٩٢).*

الخلاصة فإن النص "هو ما ازداد وضوحا عن الظاهر بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا بدون تلك القرينة، اي أنَّ ازدياد وضوحه عن الظاهر، لا يكون من صيغة الكلام نفسها، وإنما بمعنى من المتكلم نفسه ، بحيث يكون غرض المتكلم هو إيراد المعنى الزائد، وسوق الكلام إليه بقرينة. ومثل قوله تعالى : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾*[النساء:٣]*، فإنَّه (ظاهر) في اباحة النكاح، و (نص) في إباحة تعداد الزوجات، وقصره على أربع، وهذا هو المعنى الذي سبق الكلام لاجله، بقرينة سياقية، هي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾*[النساء:٣]*، دل على أنَّ المقصود من الآية هو المعنى الثاني، وهو أنَّ إباحة التعدد مقصوراً على اربع *(الزحيلي، وهبة/ ٢٠٠٥م/ ١/٣٠٨).*

وهو عين ما ذهب إليه علماء الأصول المحدثين فقالوا: " هو ما دل بنص لفظه وصفة على المعنى دون توقف على أمر ضروري، وهذا المعنى هو المقصود الأصلي من سوق الكلام، وعلى هذا فإنَّ النص أظهر من الظاهر في دلالته على معناه وهذه جاءت بسبب سوق الكلام لبيان هذا المعنى، لا لذات صيغته ، مثاله : قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾*[البقرة:٢٧٥]*، فأنه ظاهر في تحليل البيع وتحريم الربا ، ونص في التفرقة بين البيع والربا ، لإن هذا المعنى – وهو التفرقة بين البيع والربا – هو المتبادر فهمه من الآية ، وهذا المعنى هو المقصود الاصلي من سياق الآية ، لإنها وردت للرد على الكفار الذين قالوا : انما البيع محل الربا. *(البكري، عبد الكريم/ د.ت/ ص٢٣).*

حكم النص : إنَّه يقبل التأويل، ويقبل النسخ في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) فقط ، ويجب العمل به ما لم يتم دليل على تأويله. *(الزحيلي، وهبة/ ٢٠٠٥م/ ١/٣٠٩).*

المسألة الثالثة: تعريف القانون:

معنى القانون لغة ونطاق استعماله في المجتمع الاسلامي:

القانون في اللغة: القوانين الأصول، الواحد قانون وليس بعربي. *(ابن منظور، محمد/ د.ت/ ١٣/٣٤٨).*

سواء أكان لفظ القانون عربيا في أصله أم أجنبيا إلا أنَّ استعماله ظل بعيدا عن حقل الروابط القانونية حتى عهد قريب، فقد كان لفظ الشريعة هو المصطلح الذي ينطلق على مجموعة القواعد التي تحكم الحياة القانونية في مختلف حقولها، أما لفظ القانون فقد قصد به فلاسفة المسلمين، وعلماؤهم: القاعدة المطردة سواء كانت في حقل العلوم الطبيعية أو في مجال العلوم الاجتماعية. *(البكري، عبد الكريم/ د.ت/ ص٢٠).* أو هو: مجموعة من القواعد السلوك العامة المجردة، المنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الاشخاص بجزاء مادي تفرضه السلطة العامة على من يخالفه. *(الزيدان، عبد الكريم/ ٢٠٠٠م/ ص٣٤٠).*

وقد عرف فقهاء القانون بمعناه العام بتعريفات عديدة تتفق في المعنى وإنَّ تباينت في الألفاظ وتسوق فيما يلي تعريفا دقيقا للقانون دون أن نحيد عن المعنى المتفق عليه، فقد تم تعريفه من أهل الاختصاص القانوني بأنَّه: "مجموعة القوانين (القواعد) المتبعة في دولة معينة مهما كان مصدرها". *(عبد الواحد، كرم/ ١٩٩٨م/ ص٣٢٤).*

المطلب الثالث

معنى دلالة النص كلقب علمي

دلالة النص هي جزء لا يتجزأ من علم الدلالات الأصولية، إذ ارتبط به كلقب علمي (دلالة النص)، ومن يتتبع في كتب الفقه والأصول يقع نظره كثيرا على لفظة دلالة النص، وحيث أننا فيما سبق تكلمنا عن شقي التعريف (الدلالة، النص)، لذلك سنبيِّن هنا تعريف دلالة النص كلقب علمي، وحيث أن دلالة النص عند فقهاء الحنفية هي نفس مفهوم الموافقة عند الجمهور، ويطلق عليها أيضاً فحوى الخطاب، ولحن الخطاب. *(الزلمي، مصطفى/ ٢٠١٤م/٦/٢٤٦).*

وكل التعاريف تدور على أن المراد بدلالة النص هو ثبوت المعنى المنطوق لأمر مسكوت عنه لاشتراك الأمرين في علة الحكم؛ لذلك فقد أكتفيت بأهم هذه التعاريف التي جمعت كل أفراد المُعَرف: فهناك من عرفها بأنها "ما عُلِمَ علةُ الحكم المنصوص عليه لغة لا اجتهادا ولا استنباطاً" مثاله في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾الاسراء:٢٣]، فالعالم بأوضاع اللغة يفهم بأول السماع أن تحريم التأفيف لدفع الأذى عنهما. *(الشاشي، أحمد/ ١٤٠٢هـ/ ١١/١٠٤).*

أو هي: "ما ثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطا بالرأي لإن للنظم صوره معلومة ومعنى هو المقصود به". *(السرخسي، محمد/ ٢٠٠٥م/ ١/٢٤١).*

أما دلالة النص عند أهل المنطق، فليس هناك فرق يذكر سوى أن علماء المنطق عند وضعهم للتعاريف كانوا أدق في بيان المعنى المراد من التعريف بأقل عبارة ممكنة، لذلك نجدهم قد عرفوا دلالة النص بأنها: "فهم غير المنصوص من المنطوق لسياق الكلام ومقصوده". *(البخاري، علاء الدين/ ١٩٩٧م/ ١/١١٥- الفضلي، عبدالهادي/ ٢٠١٠م/ ص٣٣).).*

مثال على دلالة النص في النصوص الشرعية .

قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾*الاسراء:٢٣]*، فالتأفيف أمر محرم وعله التحريم هو الأذى الذي يصيب الوالدين منه، ويفهم من هذا النص بطريق الدلالة حرفه سائر انواع التصرفات المؤذية للوالدين كالضرب والشتم والسب وهو امر معلوم بدلالة النص لا بالقياس. *الخالدي، حميد/ ٢٠١٤م/ ص١٣٠).*

وقوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ﴾ *آل عمران:٧٥].*

قالوا : دل الشطر الأول من الآية بعبارته على أنَّ فريقاً من أهل الكتاب يتصف بالأمانه، إلى درجة أنه لو ائتمنه احد على قنطار يؤديه إلى من ائتمنه ، ويفهم منه بطريق دلالة النص انك لو أئتمنته على أقل من القنطار، أداه اليك، فأن من يكون أمينا على الكثير يكون أمينا على القليل من باب أولى. ودل الشطر الثاني من الآية بعبارته على أنَّ فريقاً من أهل الكتاب يتصف بالخيانة، إلى درجة أنه لو ائتمن على دينار لا يؤديه إلى من أئتمنه. ويفهم منه بطريق دلالة النص أنَّ هذا الفريق لو أئتمن على ما فوق الدينار، لما أداه إلى من أئتمنته عليه، لإن من يكون خائفا في القليل يكون خائفا في الكثير من باب أولى. *(الخن، مصطفى/ ٢٠٠٦م/ ص١٢٢).*

المبحث الثاني

أثر دلالة النص في تفسير التشريعات القانونية

سنتناول في هذا المبحث أثر دلالة النص في تفسير التشريعات القانونية، وجعلنا من نصوص معينة من قانوني المدني والتجاري العراقي أنموذجاً على ذلك، فكان المطلب الأول أثر دلالة النص في مواد القانون المدني العراقي، والمطلب الثاني في مواد القانون التجاري العراقي؛ علماً

بأنا قد أوضحنا فيما سبق أثر دلالة النص في قانون العقوبات، فكان ذلك تنوعاً في أثر دلالة النص في التشريعات القانونية، ومنهجنا في بيان الأثر بسرد المادة القانونية ومن ثم بيان وجه الدلالة التي تبين أثر دلالة النص في المادة القانونية.

المطلب الأول

أثر دلالة النص في القانون المدني العراقي

المسألة الأولى: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (١) من المادة ١١٦٣ موضوع الحيازة في المنقول.

المادة ١١٦٣:

١. "من حاز وهو حسن النية منقولا أو سندا لحامله مستندا في حيازته إلى سبب صحيح فلا تسمع عليه دعوى الملك من احد".

٢- "والحيازة بذاتها قرينة على توفر حسن النية ووجود السبب الصحيح مالم يقم الدليل على عكس ذلك" .

" فهذه النصوص تقرر القاعدة المعروفة في فقه القانون المدني بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية أو سند الحائز. وفق ما ذهب إليه غالبيه الفقهاء. لإن الحيازة في القوانين المدنية لا تكسب الملكية فحسب بل كذلك الحقوق العينية الاخرى.

لم تكن هذه القاعدة مقررة في القانون الروماني لإن الرومان لم يفرقوا بين المنقول والعقار من حيث انتقال الملكية أو من حيث التملك بالتقادم غير انه ما إن طلع القرن الثامن عشر حتى تحولت الافكار إلى ضرورة حماية حائز حسن النية، مما قد يتعرض له من اخطار تهدد الثقة في المعاملات؛ فظهرت قاعدة الحيازة في المنقول على يد الفقهاء الفرنسيين القدامى. *(البشير، محمد/ د.ت/ ١/٢٤٧)*. وهي القاعدة التي سبقهم فيها فقهاء المسلمين.

الأساس القانوني للقاعدة: اختلف الفقهاء حول تطبيق هذه القاعدة. فذهب البعض إلى أنَّ هذه القاعدة قد رسمت طريقا قانونيا لكسب ملكية المنقول بطريق الاستيلاء. (المعيار في ذلك وهو ما يعرف عن طريق دلالة النص: "إن كل ما في الامر أن الاستيلاء هنا من نوع خاص لا يقع على منقول مملوك للغير")، هذا الكلام فُهِم عن طريق معرفة معنى المنطوق وانسحب موافقا للمفهوم، وهو عين مفهوم الموافقة، أو دلالة النص. وذهب فريق آخر إلى أنَّ هذه القاعده تقوم على أساس

التقادم المكسب . ولكنه تقادم فوري يتم حال ابتدائه . وذهب فريق ثالث إلى أنَّ قاعدة الحيازة في المنقول عبارة عن قرينة قانونية على الملكية انشأها المشرع لمصله الحائز حسن النية ، وهذه القاعدة قاطعة على الملكية لا تقبل اثبات الدليل العكسي . وقد سار القضاء الفرنسي على إعتبار الحيازة قرينة على الملكية، وإن كانت بعض احكاماه توحي بأنها قرينة قانونية تقبل أثبات العكس مهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن الحيازة تعتبر في القوانين الحديثة والعربية منها خاصة، سببا للتملك وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما يقم الدليل على خلاف ذلك. *(البشير ، محمد/ د.ت/ ص٢٤٨).*

وجه الدلالة: من دلالة النص يفهم من هذه المادة القانونية أنه من حاز وهو حسن النية منقولا أو سندا لحامله مستندا إلى سبب صحيح فانه يصبح مالكاً له. فالحيازة بمفهوم دلالة النص لا تكسب الملكية فحسب بل كذلك الحقوق العينية الأخرى. واعتبرت الحيازة سببا للتملك قرينة قانونية على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك . ويفهم من ذلك أنَّ الغرض من هذه القاعدة هو توليد الائتمان والثقة في المعاملات، فهذه القاعدة تهدف إلى حماية من يتعامل بمنقول بحسن النية مع غير صاحب الحق.

المسألة الثانية: : أثر دلالة النص في تفسير المادة ١١٦٣ موضوع تملك الزوائد والمنافع واسترداد المصروفات

م – ١١٦٥–: "يملك الحائز حسن النية ما قبضه من الزوائد وما استوفاه من المنافع مدة حيازته. وهكذا يتضح بأن الحيازة قد لا تعكس الملكية ولكنها تحدث آثاراً قانونية آخرى، فهي إذا كانت مقترنة بحسن نية تكسب الحائز الثمار التي قبضها. وفي هذا ترجيح مصلحة الحائز على مصلحة المالك الذي كان عليه ألا يهمل في المحافظة على ملكه ولا يتراضى في استرداده إذا خرج من تحت يده.

وأساس قاعدة تملك الثمار بالحيازة ، التي انحدرت إلى القوانين الحديثة من القانون الروماني، هو أنَّ الحائز الذي يضع يده على الشيء معتقدا بحسن نيته بأنه هو مالكه. غالباً ما يكون قد بذل جهداً وانفق في سبيل العناية والمحافظة عليه ما أنفق فيكون من الجور أن يحكم الاضرار به فلا يستفيد من الثمار التي قبضها، وهو في الغالب يكون قد استملكها باعتبارها دخلاً دورياً متجدداً ، فيكون طلب ردها بعد ذلك أو التعويض عنها امراً مرهقاً بالنسبة له. ويشترط لكسب الحائز

للثمار ان يكون قد قبض الثمار، وأن يكون حسن النية وقت القبض.*(البشير ، محمد/ د.ت/ ص٢٦٠).*

وجه الدلالة : دلالة النص يفهم منها بحسن نية الحائز هو جهل الحائز بأنه يعتدي على حق الغير فيكون الحائز حسن النية إذا اعتقد أنَّه يحوز الشيء بصفة مالك أو صاحب حق يخوله تملك الشيء . ويجب ان يكون حسن النية وقت القبض لا وقت بدء الحيازة، كذلك يفهم من دلالة النص بأنَّ الدعوى التي يطالب بها غير الحائز في مدة الحيازة لا تسمع، كذلك يفهم عن طريق دلالة النص لهذه المادة أن الحيازة قد تكون غير صحيحة وإن كان حسن النية متوفرا.

المسألة الثالثة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ١١٦٣، موضوع الحائز سيء النية

م ١١٦٦– "يكون الحائز سيء النية مسؤولا من وقت أن يصبح سيء النية عن جميع الثمار التي يقبضها والتي قصر في قبضتها غير أنَّه يجوز له أن يسترد ما انفقه في انتاج هذه الثمار".
" يصبح الحائز سيء النية عندما يعلم بأن حيازته أعتداء على حق الغير كما يصبح الحائز سيء النية من الوقت الذي يرفع فيه صاحب الحق دعوى عليه يطالب بحقه، وفي هذه الحالة لا يجوز للحائز أن يثبت حسن النية من يوم رفع الدعوى، حتى لو كان في الواقع حسن النية، لأن القانون قد أقام قرينة قانونية على سوء نية الحائز لا تقبل اثبات العكس.

وقد رُأيَ أنَّ الحائز يعتبر سيء النية أيضاً إذا اغتصبت الحيازة بالإكراه ولو أعتقد أنَّ له حقاً فيها، وإذا ثبت سوء نية الحائز فإنه لا يلتزم فقط بأن يرد المالك الحقيقي الثمار التي قبضها، بل يلتزم كذلك بقيمة الثمار التي أهمل في قبضها مدة حيازته ولا ينقضي التزامه هذا إلا بمضي خمس عشره سنة. على أنه يجوز للحائز أن يسترد ما أنفقه في هذه إنتاج هذه الثمار منعاً لاثراء المالك على حسابه دون سبب. *(البشير ، محمد/ د.ت/ ص٢٦٢).*
وجه الدلالة : دلالة النص يفهم منها: قد يعتبر الحائز سيءَ النية ابتداء من حين الحيازة إذا كان يعلم بأن حيازته غير صحيحة، وقد يُعَدُّ سيء النية عندما يعلم أنَّ حيازته إعتداء على حق الغير، ويصبح سيء النية أيضاً عندما يرفع صاحب الحق دعوى عليه. وهنا لا يجوز للحائز سيء النية أن يثبت حسن نيته، فرفع الدعوى اعتبرها القانون قرينة قانونية غير قابلة لأثبات العكس على سوء نية الحائز وإذا أُثبِت سوء نية الحائز فانه يلتزم فقط بأن يرد للمالك الحقيقي الثمار التي قبضها، بل يلتزم كذلك بقيمة الثمار التي اهمل في قبضها مدة حيازته ولا ينقضي التزامه هذا إلا

بانقضاء المدة التي حددها القانون، فهنا لايمك التحجج بالجهل في الحيازة، كونها ابتداء نيته كانت سيئة، سواء وقت القبض أو وقت بدء الحيازة، فلا تسقط عنه المسؤولية المدنية.

المسألة الرابعة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ١١٥٤ موضوع الحيازة في غير المنقول.

م ١١٥٤ – "من حاز عقارا واستمر حائزاً له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته، جاز له خلال سنة من وقوع التعرض أن يرفع الدعوى بمنع هذا التعرض أمام محكمة البداءة".

دعوى منع التعرض تهدف إلى حماية يد الحائز من كل تعرض يعكر عليه حيازته وقد يكون هذا التعرض مادياً، كأقامة أسلاك الكهرباء على سطح البناء أو قطع الأشجار أو البناء على الارض أو بذر البذور فيها أو حصد الزرع أو حفر حفرة في الارض. وقد يكون هذا التعرض قانونيا، يراد به كل عمل قانوني يتعارض مع حقوق الحائز ويكون من شأنه ان يجعل الحيازة محل نزاع أو خصومة أمام القضاء، كالإنذار الذي يوجه إلى الحائز بطلب أزالة الزراعة أو قلع المحدثات القائمة على الارض ، أو تنفيذ حكم على عقار في حيازة شخص لم يكن طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم . فللحائز أن يتجه إلى القضاء لوقف التعرض وحماية حيازته من الاعتداء بشرط أن تكون حيازته للعقار قد استمرت لمدة سنة على الأقل قبل حصول التعرض، وأن ترفع دعوى من التعرض خلال سنة من تاريخ التعرض، لإنه إذا أستمر القضاء في وضع يده على العقار بهدوء لمدة سنة زالت يد الحائز واصبح الغاصب حائزاً يحميه القانون. *(البشير ، محمد/ د.ت/ ص٢١٦-٢١٧).*

وجه الدلالة : يفهم من هذا النص عن طريق دلالته. أن المدة التي حددها القانون جعلها معيارا في منع التعرض، وجعلها حجة في دفعه، وأن هذه المادة القانونية تهدف إلى حماية كل تعرض يعكر على الحائز حيازته في غير المنقول سواء أكان عقاراً أو أي شيء غير منقول فسره القانون بأنه غير منقول سواء أكان التعرض مادياً كبناء شخص بناءً على أرض غيره . أو يكون التعرض قانوني وهو كل عمل يتعارض مع حقوق الحائز ويكون من شأنه ان يجعل الحيازة محل نزاع أو خصومة امام القضاء.

المسألة الخامسة: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (١) من المادة ١١٥٥ موضوع الحيازة

م – ١١٥٥

(١) "من حاز عقارا واستمر حائزًا له سنة كاملة وخشى لأسباب معقولة التعرض له من جراء أعمال جديدة تهدد حيازته، كان له أن يدعي أمام محكمة البداءة طالباً وقف هذه الاعمال بشرط ألا تكون قد تمت ولا يكون قد أنقضى عام على البدء بها .

"دعوى وقف الأعمال الجديدة يرفعها الحائز الذي يخشى التعرض له من أعمال جديدة تهدد حيازته ويطلب فيها وقف هذه الاعمال. ويراد بالأعمال الجديدة؛ الأعمال المادية التي لو تمت لكان فيها تعرض للحيازة كما لو بدأ شخصها ببناء، لو تم لسد النور على مظل للجار، وتقدير ما إذا كانت هذه الاعمال لو تمت ستهدد حيازة المدعى أم لا، أمر متروك لفظنه القاضي ويشترط في الدعوى وقف الأعمال الجديدة، كما يشترط في الدعوتين السابقتين، أن يكون المدعي قد وضع يده على العقار لمدة لا تقل عن سنة وأن تكون الحيازة مستجمعة لكافة شروطها، كما يشترط فيها أن ترفع قبل اتمام الاعمال الجديدة، وعلى كل حال قبل انقضاء سنة على البدء فيها. أما إذا تم العمل فأن الدعوى التي يرفعها الحائز هي دعوى منع التعرض وليست دعوى وقف الاعمال الجديدة وفي هذا تختلف الدعوتين : ففي حين لا ترفع دعوى منع التعرض الا إذا وقع التعرض فعلا. او يمكن أن ترفع دعوى وقف الاعمال الجديدة من التعرض بسبب هذه الاعمال. *(البشير ، محمد/ د.ت/ ص٢١٧).*

وجه الدلالة : ويفهم من هذا النص عن طريق دلالته أن دعوى منع التعرض تهدف وقف الأعمال الجديدة التي يقيمها الحائز الذي يخشى التعرض له من أعمال جديدة تهدد حيازته وإن لم ينص عليها لكنها تفهم عن طريق دلالة النص. ويطلب وقف هذه الأعمال المادية التي لو تمت لكان فيها تعرض للحيازة كما لو بدء شخص ببناء حائط لو تم لسد النور على جاره .

المسألة السادسة: أثر دلالة النص في تفسير المادة (٨١١) موضوع فسخ المزارعة بالعذر الطارئ

م (٨١١) – "إذا تعذر على المزارع أن يزرع الأرض لمرض أو لاي سبب اخر، ولم يكن مستطاعاً أن يحل محله غيره من أفراد عائلته، أو إذا اصبحت عائلته في حال لا يتيسر معها أستغلال الارض مرضياً كان لصاحب الارض أو للمزارع ان يطلب فسخ العقد".

ويتضح من النص أعلاه أنه إذا اصبح المزارع عاجزاً عن زراعة الارض لمرض أو لشيخوخة أو لسفر أو غير ذلك من الأعذار ولم يكن في الإماكن أن يحل محله أحد أفراد عائلته يستغل الأرض

إستغلالا مرضياً كان له إنهاء العلاقة دون أن يلتزم بحكم الإمتداد القانوني. *(الفضلي، جعفر/ د.ت/ ص٣٤٦).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص إذا اصبح المزارع عاجزاً عن الزراعة واستغلال الارض بسبب المرض المفاجئ أو لكبر سنه أو لسفر مفاجئ أو أي عذر مشروع في القانون العراقي ولم يكن له أحد من افراد عائلته يستغل الأرض محله. فيحق للمزارع ان يطلب بأنهاء العلاقة وفسخ العقد بدون اي إلتزام قانوني أو تعويض عن الضرر إذا حدث ضرر بسبب اهمال المزارع.

المسألة السابعة: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (١) من المادة ٨١٢ موضوع المزارعة م – ١١٢

١– "لا تنفسخ المزارعة بموت صاحب الارض ولا بموت المزارع

٢ –مع ذلك إذا مات المزارع جاز لورثته ان يطلبوا فسخ العقد إذا اثبتوا انه بسبب موت مورثهم اصبحت اعباء العقد اثقل من ان تتحملها مقدرتهم".

" يتضح من النص أعلاه ان المشرع العراقي لم يجعل موت صاحب الأرض ولا موت المزارع سببا لإنقضاء عقد المزارعة. على أنه أعطى لورثه المزارع الحق في طلب الفسخ إذا اثبتوا أنَّ أعباء العقد أصبحت بسبب موت مورثهم أثقل من أن يتحملوها. ومن الملاحظ ان المشرع العراقي لا يفرق في هذه الناحية بين الإجارة والمزارعة أي أنه لا يقيم وزناً لشخصية المزارع باعتبارها محل أعتبار في المزارعة.

ويلاحظ البعض من الفقهاء بحق أنه كان الأولى بالمشرع العراقي أن يتخذ من مسألة شخصية المزارع موقفاً واضحاً فإما أن يجعلها محل إعتبار في العقد بحيث يؤدي موت المزارع إلى أنّقضاء المزارعة، وإما لا يجعلها كذلك فيجيز للمزارع أن يتنازل عن المزارعة وأن يؤجر من الباطن. *(الفضلي، جعفر/ د.ت/ ص٣٤٧).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص: أن عقد المزارعة لا ينفسخ بموت صاحب الارض أو المزارع؛ فالآثار الواردة على العقد تبقى على حالها، فلا يكون موت المتعاقد معياراً للفسخ، بل تبقى العلاقة قائمة حتى بعد الموت؛ لأن شخصية المزارع لم يجعلها المشرع العراقي محل إعتبار، لكن يحق لورثة المزارع أن يطلبوا بفسخ العقد وإنهاء العلاقة بشرط أن يثبتوا أنَّ سبب موت مورثهم وعدم فسخ عقده قد يحمل أعباء اكثر من أن تتحملها مقدرتهم بسبب كأن يكونوا الورثة لا توجد لديهم خبره في هذا المجال، فيقدموا بطلب فسخ وانهاء العلاقة بدون أي إلتزام قانوني.

المسألة الثامنة: أثر دلالة النص في تفسير من المادة ٨١٦ موضوع المساقاة

م . ٨٦١ – "المساقاة عقد على دفع الشجر إلى من يصلحه بجزاء معلوم من ثمره ".

" قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧)، حدد حصة المساقي في الثمار وجعلها تختلف بحسب ما إذا كان يعمل منفردا بدون وجود مغارس أو مع المغارس الفعلي فقد نصت الفقرة (أ) من الفقرة الثانية من المادة (٣٢) من القانون المذكور على أنه: "يستحق المغارس الفعلي المستمر في عمله في العناية بالبستان (الارض والشجر) النصف من ثمار والنخيل والاشجار واحطابها وما ينتج عنها أو يبقى منها في المساحة التي يشملها عقد مغارسته"، واجازت الفقرة الثالثة من المادة (٣٢) من نفس القانون زيادة حصة المساقي إلا انها جعلت كل اتفاق على حصة تقل النسب عن النسب المذكورة باطلا ". *(الفضلي، جعفر/ د.ت/ ص٣٤٩).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص: تكون حصة المساقي جزءً شائعاً من الثمر، بحيث يكون معرض للزيادة أو النقصان حسب غلة المحصول في كل موسم.

المسألة التاسعة: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (١) من المادة ٨٨٨ موضوع إنتهاء المقاولة بسبب موت المقاول.

م ٨٨٨: " تنتهي المقاولة بموت المقاول إذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار في التعاقد"(. فإذا لم تكن محل إعتبار فلا ينتهي العقد من تلقاء ذاته، ولا يجوز لرب العمل فسخه من غير حالة تطبيق م ٨٨٥ من القانون المدني العراقي، والتي تنص على: "لِرب العمل أن يفسخ العقد ويوقف التنفيذ في أي وقت قبل إتمامه على أن يعوض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات وما أنجزه من الأعمال وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل. ٢– على أنه يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المستحق عما فات من كسب، إذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلاً، ويتعين بوجه خاص أن تنقص منه ما يكون المقاول قد اقتصده من جراء فسخ العقد، وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في امر آخر". إلا إذا لم تتوفر في ورثه المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

" إن المقصود بالمؤهلات الشخصية كل صفات المقاول الشخصية التي تكون ذات تأثير في حسن تنفيذ العمل . فيدخل في المؤهلات الشخصية سمعة المقاول من ناحية الكفاية الفنية والأمانة وحسن المعاملة . وتخصصه في نوع العمل محل المقاولة و ما حصل عليه من الشهادات الفنية

في هذا التخصص وما قام به قبلا من أعمال تكسبه تجربة عملية فيه. *(شنب، محمد/ ١٩٨٦م/ ص١٨٤).*

ويتضح من النص اعلاه ان موت المقاول يؤدي إلى أنَّتهاء العقد بحكم القانون بشرط أن تكون مؤهلات المقاول الشخصية قد أخذت بنظر الإعتبار عند التعاقد . وانتهاء المقاولة يحصل دون تمييز بين العمل الذي أنصبت عليه سواء كانت منصبه على منشآت ثابتة أو على شيء اخر من غير المنشآت الثابتة . كما تنتهي المقاولة بموت المقاول دون تميز بين ما إذا كان الاجر يدفع على أساس سعر الوحدة أم كان أجراً جزافيا .

ويستوي الامر كذلك فيما إذا كان المقاول قد تعهد بتقديم عمله والمادة أم اقتصر الامر على تقديم عمله، على أن يقدم رب العمل المادة اليه . ويترتب على أنفساخ المقاولة بحكم القانون انه لا يستطيع رب العمل أجبار الورثة على تنفيذ العمل كما لا يحق للورثة المقاول التنفيذ أو الاستمرار فتنفيذ المقاولة إذا كان مورثهم قد قطع شوطا في التنفيذ ". *(الفضلي، جعفر/ د.ت/ ص٤٤٤).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص: أن عقد المقاولة هنا قد جعل لشخصية المقاول معيارا في الاعتبار تختلف من مقاول لِآخر؛ لذلك فانتهاء عقد المقاولة بموت المقاول يعتمد على هذا المعيار، أيضاً الملاحظ عن طريق دلالة نص المادة: أنه لا يحق لرب العمل أن يجبر الورثة على تنفيذ العمل، وبذلك فمن باب أولى أن لا يتحمل الورثة أي إلتزام قانوني على توقف العمل بسبب مورثهم صاحب العلاقة بالمقاولة، ولا يحق للورثة تنفيذ العمل أو الاستمرار إذا كان مورثهم قد بدء في العمل إلا إذا أتفقا على خلاف ذلك.

المسألة العاشرة: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (٣) من المادة ٨٨٩ موضوع انتهاء المقاولة بسبب عجز المقاول

م ٨٨٩ (٣) "تسري هذه الأحكام أيضاً إذا ابدأ المقاول في تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزاً عن إتمامه لسبب لا دخل فيه لإرادته"

" يتضح من النص المتقدم أن المقاولة تنفسخ كما تنفسخ بموت المقاول كما سبق في المادة ٨٨٨، وياخذ العجز عن العمل حكم الموت مع ملاحظة أنه في حالة موت المقاول يرد رب العمل النفقات التي صرفها المقاول لورثته أما في حالة العجز عن العمل فالنفقات ترد إلى المقاول

نفسه. ويرى البعض بأن المقاولة تنتهي أيضا نتيجة لعجز المقاول حتى وإن حصل ذلك قبل البدء بالعمل.

والمقاولة هنا تنتهي لاستحالة تنفيذ العقد إذا كان قبل البدء في التنفيذ إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٨٨٦ من القانون المدني، "واذا كان التنفيذ قد استحال لسبب قهري، فلا يعوض المقاول الا بقدر ما انتفع به رب العمل على النحو المبين في المادة ٨٨٩ اما اذا استحال بخطأ المقاول فانه يرجع بالتعويض المتقدم ولكنه يكون مسؤولاً عن خطأه، واذا كانت الاستحالة راجعة الى خطأ رب العمل فان احكام المادة السابقة هي التي تسري" *. الأنباري،/صباح/ ٢٠١٣/ص١٥٥)*. وهو رأي من الآراء *.(الفضلي، جعفر/ د.ت/ ص٤٤٧)*.

وجه الدلالة: ويفهم من دلالة هذا النص أن العقد ينفسخ بسبب عجز المقاول لأسباب لا دخل لإرادته ويأخذ فسخ العقد نفس حكم الفسخ بموت المقاول مع ملاحظة فيه أن يَرُدَّ رب العمل النفقات التي صرفها المقاول لورثته. أما في عجز المقاول فان النفقات ترد إلى المقاول، ولكن يفهم من النص أيضاً أن لا يترتب على المقاول العاجز إي إلتزام قانوني سواء أكان شرطاً جزائياً أو أي إلتزام آخر.

المطلب الثاني

أثر دلالة النص في القانون التجاري

المسألة الأولى: أثر دلالة النص في تفسير المادة ٢٩٨ موضوع: البيع بشرط التسليم في ميناء الشحن على ظهر السفينة (فوب)

م . ٢٩٨ – "البيع (فوب) هو البيع الذي يتم على أساس تسليم البضاعة على ظهر السفينة التي يعينها المشتري في الميناء المعين للشحن".

والتسليم يتم حسب م. ٢٩٨، الفقرة (ثانياً):" أن يسلم البضاعة على ظهر السفينة المعينة من قبل المشتري في ميناء الشحن المعين وفقاً للتعامل المتبع في ذلك الميناء".

ويترتب على ذلك حسب الفقرة (تاسعاً) من نفس المادة ٢٩٨: "أن يتحمل كافة النفقات المترتبة على البضاعة وكل المخاطر التي تتعرض لها حتى الوقت الذي تجتاز فيه فعلاً حاجز السفينة في ميناء الشحن المعين، بما في ذلك أية رسوم أو أجور أو مصروفات تستوفي بسبب التصدير، وكذلك مصروفات الإجراءات اللازمة لوضع البضاعة على ظهر السفينة".

وجه الدلالة: يفهم من دلالة هذا النص أنَّ البيع الذي يتم على أساس تسليم البضاعة على ظهر السفينة التي يعينها المشتري في ميناء المعين للشحن وعليه يفهم من النص أنَّ العلاقة القانونية بين أطراف العقد تنتهي من وقت إنتقال ملكية المبيع إلى المشتري في ميناء الشحن.

المسألة الثانية: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (سادساً)، من المادة ٥ موضوع مقاولات البناء والترميم:

المادة –٥– : " تعتبر الأعمال التالية أعمالاً تجارية إذا كانت بقصد الربح، ويفترض فيها هذا القصد ما لم يثبت العكس.

سادساً: "مقاولات البناء والترميم والهدم والصيانة"

"تشمل هذه الفقرة جميع التعهدات المتعلقة بالعقار وأياً كان الغرض منها . فيعد تجاريا التعهد بإنشاء العقار سواء كان الإنتماء لتحقيق غرض خاص؛ كإنشاء المباني للسكن وما إليها من الممتلكات العقارية التي تعود للأفراد أو كان الإنشاء لتحقيق غرض عام كإقامة المنشأت والجسور وتعبيد الطرق وغيرها. ويلحق بعمليات الإنشاء الترميم والهدم والصيانه للأموال العقارية، ولا تتم هذه الاعمال في الواقع إلا من خلال مشروع تجاري واحتراف للعمل. ولا يشترط لإضفاء سمة التجارية على هذه الأعمال أن يتولى المقاول بنفسه تقديم مواد العمل اللازمة لهذه المقاولات، فعمل المقاول يعد تجارياً سواء قدم مواد العمل أو أقتصر عمله على تقديم الإيدي العاملة فقط؛ ففي كلتا الحالتين يضارب المقاول إما على مواد العمل أو على عمل العمال الذين يستخدمهم لهذا الغرض". *(صالح، باسم/ د.ت/ ص٦٨).*

وجه الدلالة: يفهم من دلالة هذا النص: إنَّ الترميم والهدم والصيانة في أعمال تقع على العقار، وهدف المقاول هو المضاربة والحصول على الربح . فالمقاول إما ان يقدم العمل فقط، أو العمل والمواد. والعمل سلعة فيه عرض وطلب وثمن، وإن المشرع لم يأخذ بنظرية الأعمال التجارية المختلطة التي هي تجارية بالنسبة للمقاول ومدنية بالنسبة لصاحب الدار فالعمل هنا يعد تجاريا للمقاول، ومدنيا لصاحب الدار، ويفهم من دلالة النص أيضاً أن صاحب الدار لا تترتب عليه ضريبة مزاولة مهنة، بينما يترتب على المقاول ذلك.

المسألة الثالثة: أثر دلالة النص في تفسير الفقرة (ثامناً)، من المادة ٥ موضوع البيع في محلات المزاد العلني.

المادة –٥– : " تعتبر الأعمال التالية أعمالاً تجارية اذا كانت بقصد الربح، ويفترض فيها هذا القصد ما لم يثبت العكس. ثامناً: " البيع في محلات المزاد العلني ".
وتجري المزادات في هذه المحلات، وهي محلات متخصصة للعرض أو البيع، بيع الأموال المنقولة بطريقة المنادات والمزايدة العلنية. وتعد أعمال هذه المحلات تجارية بصرف النظر عن صفة البائع أو المشتري وعن طبيعة الصفقة التي تم أبرامها فيها. إذ إنَّ الذي يحدد تجارية أعمال هذه المحلات هو مزاولة هذه الأعمال على وجه الاحتراف وبصيغة المشروع التجاري؛ لذا لا تعد تجارية أعمال المزايدات العلنية التي تقوم بها بعض الدوائر الرسمية على أموال تملكها أو تقوم بالإشراف على بيعها، كما في تصفية بعض الشركات أو التنفيذ عن أموال المدنيين أو بيع الاموال المهربة التي تصادرها الجمارك أو تلك المودعة في مخازنها في حالة عدم تقدم أصحابها لاستملاكها أو دفع المبالغ المطلوبة عليها، فالمزايدة التي تحصل في مثل هذه الفرضيات تعد من الاعمال المدنية ، لإنها لا تقع إلا بصورة عرضية وغير منظمة. *(موسى، طالب/ ١٩٧٦م/ ص٨٩).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص: إنَّ المزايدات في المحلات ذات الطابع التجاري تعدُّ أعمالا تجارية بغض النظر عن صفة البائع أو المشتري، فيترتب على البائع رسم مزاولة المهنة وباقي الالتزامات الضريبية كون العملية تعتبر تجارية، أما المشتري فينظم أثار شراءه قانون آخر، لأن النص القانوني نص على البيع بالمزاد فقط، وإن كان البيع (الإيجاب) لا يكون ركناً للعقد دون ركن (الوجوب) الشراء، إلا أنَّ النص القانوني لم يراعِ ذلك، كون أن ذلك يفهم من دلالة النص، إلا إذا كان البضاعة المشتراة كان الغرض منها التجارة، فينظم ذلك قانونا آخر وليس هذا القانون، كذلك فإن اعمال المزايدة العلنية التي تقوم بها دوائر الدولة الرسمية على أموالها أو تقوم بالاشراف على بيعها كما في تصفية الشركات أو تنفيذ أموال المدنين أو المواد المهربة التي تصادرها الكمارك لا تعد عملا تجاريا بل عمل مدنيا لإنها لا تقع الا بصورة عرضية وغير منتظمة، كذلك وعن طريق دلالة النص فإن المعيار في في مثل هذه الإعمال كونها تجارية أو مدنية هي شخصية المزايد الاعتبارية وليس عملية المزايدة ذاتها.

المسألة الرابعة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ٢٧٣ الفقرة (أولاً) موضوع الاعتماد المستندي:

م – ٢٧٣ – أولاً: "الإعتماد المستندي عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح إعتماد لصالح المستفيد بناء على طلب الأمر بفتح الإعتماد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل".

"وبصفته العقدية هذه فإن الإعتماد المستندي من العقود الرضائية التي يتم إبرامها بمجرد توفر رضا الطرفين. الأمر بفتح الإعتماد والمؤسسة المصرفية، وهو عقد ثنائي ملزم للجانبين يرتب على عاتق طرفيه التزامات متقابلة، فلا يلتزم المصرف بفتح الإعتماد إلا مقابل إلتزام الآمر بفتحه بدفع جميع مبلغ ذلك الإعتماد ولا يلتزم العميل بأداء تلك المبالغ إلا إذا قام المصرف بفتح الإعتماد ودفع المستفيد مبلغه، وهو كذلك من عقود المعاوضة التي تنتفي فيها نية التبرع؛ فقيام المصرف بفتح الإعتماد لا يتم إلا لقاء عمولة معينة يؤديها العميل، وقيام هذا الاخير بدفع العمولة لا يتم إلا مقابل فتح الاعتماد وتقديم الخدمة للعميل". *(الشماع، فائق/ ١٩٨٠م/ ص٣٥١).*

وجه الدلالة: يفهم من دلالة هذا النص إن الاعتماد المستندي هو من العقود الرضائية التي لا تتم إلا برضا كلا من الطرفين وبما أنه عقد ثنائي تترتب عليه آثاره على طرفي العقد، من الإلتزامات والحقوق المعينة بنص العقد، ويفهم أيضا عن طريق دلالة النص: بأنه لا يمكن لأي طرف فسخ العقد، عند إخلال الآخر بأداء الألتزام، وذلك لأنها رضائية وليست عقود أذعان.

المسألة الخامسة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ٥٣ الفقرة (أولاً) موضوع تظهير الحوالة.

م–٥٣ – أولاً: "يكتب التظهير على الحوالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها وبرقعة المظهر".

"يعتبر توقيع المظهر البيان الإلزامي الوحيد لتظهير الورقة التجارية شريطة أن يرد على ظهر السفتجة أو على ظهر الوصلة، ولكن إستناداً إلى مفهوم المخالفة لنص المادة المشار اليها فان التوقيع لا يكفي بتظهير الحوالة متى لم يرد على ظهر هذه الورقة التجارية أو على ظهر الوصلة اي إذا ورد على وجه الحوالة أو على وجه الورقة المتصل بها إذ لا بد من أن يقترن التوقيع في هذه الحالة بعبارة تفيد معنى التظهير الناقل للملكية ذلك لإن التوقيع المجرد على وجه الحوالة الصادر من غير الساحب والمسحوب عليه يعني الضمان بموجب نص المادة (٨١) هذا وتجدر الإشارة إلا إلى أنَّه لا توجد صيغة معينة للتظهير تجنب من اعتماد كما لا يشترط ان تتضمن صفة التظهير على اسم المظهر اليه". *(سامي، فوزي/ د.ت/ ص١٣٦).*

وجه الدلالة : يفهم من دلالة هذا النص: إنَّ توقيع المظهر هو البيان الإلزامي الوحيد لتظهير الورقة التجارية بشرط أن يرد على ظهر السفتجة أو على ظهر الوصلة إذا ورد على وجه الحوالة

أو الوصلة، فأنه لا بد ان يكون مقترن بعبارة تفيد معنى التظهير الناقل للملكية (ظهرت إلى فلإن) لإن التوقيع المجرد على وجه الحوالة يعني الضمان فقط، كذلك يفهم من دلالة النص من باب أولى أن لا يعتد بأي تظهير آخر على غير ظهر السفتجة أو الوصل، فلا يعتبر تظهيراً ولا ضمان.

المسألة السادسة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ٥٤ الفقرة (أولاً) موضوع نقل التظهير

م – ٥٤ –أولاً: "ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الحوالة".

"يفهم من هذا النص إنَّ جميع الحقوق الناتجة من السفتجة تنتقل إلى المظهر إليه بصورة فردية ونهائية كما يشير إلى ذلك الفقه، فلو دخلت السفتجة في الحساب الجاري القائم بين المُظَهِر والمُظَهَر إليه فان الأخير يكتسب الحقوق الناتجة عن التظهير لا من القيد في الحساب، بل في التظهير، كما أنَّ المُظَهَر إليه يكتسب هذه الحقوق بصورة نهائية حتى لو لم ينفذ المُظَهَر إليه التزاماته قبل المُظَهِر إذ لا يكون لهذا الأخير عندئذ غير مطالب بما هو مدين له به، ولا يغير من الأمر شيئا إنَّ أفلس المُظَهَر إليه في هذه الحالة لإن مبلغ السفتجة يعتبر جزءً من موجودات المدين المفلس الذي يكون من حق جميع دائنيه اقتسامه على اساس المساوات قسمة الغرماء، ولا يكون للمظهر إلا الإشتراك معهم في هذه القسمة. *(سامي، فوزي/ د.ت/ ص١٤٧)*.

وجه الدلالة: يفهم من دلالة هذا النص أنَّ جميع الحقوق الناتجة عن السفتجة تنتقل إلى المظهر إليه في صورة فورية ونهائية، فمثلا في حالة إفلاس التاجر المُظَهَر إليه لم يتغير شيء في الامر لإن مبلغ السفتجة يعتبر جزءا من موجودات المدين المفلس الذي يكون من حق جميع الدائنين اقتسامة بقسمة الغرماء ولا يكون للمظهر إلا الإشتراك معهم في هذه القسمة، ويفهم أيضاً من دلالة النص أن لا يتحمل المظهر أي إلتزامات للمُظَهَر إليه إذا كان لأخير إلتزامات قانونية لدين آخر.

المسألة السابعة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ٥٩ الفقرة (أولاً) موضوع إشتمال التظهير القيمة للضامن والقيمة للرهن.

م – ٥٩ –أولاً: "إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضامن) أو (القيمة للرهن) أو أي بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل أستعمال جميع الحقوق الناشئة عن الحوالة، ومع ذلك إذا ظهر الحامل الحوالة أعتبر التظهير حاملا على سبيل التوكيل".

إنَّ علاقة بالمُظَهَر إليه في التظهير التوصيفي تحكمها قواعد الرهن فالمظهر يعتبر راهناً ويلتزم بضمان الرهن وليس له أن ياتي عملاً بنقصها من قيمة المرهون أو يحول دون استعمال المرتهن لحقوقه، فقد نصت المادة ١٢٥٦ من القانون المدني على: "للمنتفع أن يستعمل الشيء المنتفع به وتوابعه، وله أن يستولي على ثماره مدة انتفاعه به وله نتاج المواشي، وعليه أن يعوض منها ما نفق من الأصل"، والمادة ١٣٣٥ من القانون المدني العراقي: " يضمن الراهن في [الرهن] الحيازي سلامة [الرهن]، وليس له ان يأتي عملاً ينقص من قيمة المرهون او يحول دون استعمال المرتهن لحقوقه). المُظَهَر إليه يعتبر مرتهنا ويلتزم بالمحافظة على المرهون وصيانته وبذل النفقات اللازمة لحفظه، فقد نصت المادة ١٢٣٨ من القانون المدني :"١ – اذا احيلت ارض اميرية بصفة مؤقتة الى الباني او الغارس على ان يدفع مقاطعة سنوية ما دام بناؤه قائماً، او الرسوم ما دامت التجارة قائمة، ثم اندثر البناء او زالت الاشجار ولم يبق لذلك اثر، فان الارض تصبح منحلة وتعرض على صاحب البناء او الاشجار بدل المثل فان رفضها جاز تفويضها لطالبها في المزايد.٢ – غير انه اذا انتقل حق التصرف في الارض الى الباني او الغارس بموجب الانتقال او بأي سبب آخر فان الارض لا تنحل ولا تنزع من يد الباني او الغارس ولو اندثرت الابنية او زالت الاشجار ما دام مستمراً في دفع الضرائب والرسوم المقززة، وما دام لم يترك الارض دون زراعة بغير عذر ثلاث سنوات متواليات من وقت اندثار الابنية او زوال الاشجار."، والمادة ١٢٥٦ المذكورة أعلاه). وإذا كان مهدداً بهلاك أو نقصاً في القيمة وجب عليه أن يعلم ذلك للراهن (المظهر). كما ينبغي على المرتهن (المُظَهَر إليه) ان يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق والاجراءات المتعلقة بالمرهون، فقد نصت المادة (١٩١) من قانون التجارة العراقي: "على الدائن المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق والاجراءات المتعلقة بالمرهون وأن يقبض قيمته وارباحه وفائدة وغير ذلك من المبالغ الناتجة منه على أن يخصم ما يقبضه من الدين الموثق بالرهن). ومتى حل أجل الدين الموثوق بالتظهير التوثيقي كان للمظهر اليه أن يرجع على المظهر لاستيفاء دينه نظير إعادة الورقة المظهرة وفقا لقواعد الرهن التجاري والمنظمة بالمادة ١٩٣ من قانون التجارة العراقي، فقد نصت المادة (١٩٣) من قانون التجارة العراقي" اولا : اذا لم يدفع المدين الدين الموثق بالرهن كان للدائن بعد انقضاء سبعة ايام من تاريخ انذار المدين بالوفاء ان يطلب من المحكمة الاذن له في بيع المال المرهون بطريق الاستعجال طبقا لقانون المرافعات المدنية ووفقا للطريقة التي تعينها المحكمة. ثانيا: يستوفي الدائن المرتهن، مقدما في ذلك على

سائر الدائنين العاديين، ما له من دين وفوائد ومصاريف من ثمن البيع). وعلى إنَّ تصفية علاقة المُظَهَر إليه بالمظهر لا تكون بهذه السهولة الا إذا تساوى مبلغ الدين المضمون مع مبلغ الورقة للمظهر واتحد تاريخ استحقاقها، وتلك فريضة نادرة الوقوع عملياً حيث يختلف عادة المبلغان أو يتباين التاريخان. *(سامي، فوزي/ د.ت/ ص١٨٣).*

وجه الدلالة: ويفهم من دلالة هذا النص إنَّ علاقة المظهر بالمُظَهَر إليه في التظهير التوثيقي تحكمها قواعد الرهن باركانها (الراهن والمرتهن والمرهون) فالمظهر يعتبر راهناً ويلتزم بضمان الرهن وليس له أن يأتي عملاً ينقلها عن قيمة المرهون أو يحول دون استعمال المرتهن لحقوقه و المُظَهَر إليه يعتبر مرتهنا ويلزم بالمحافظة على المرهون وصيانته وبذل النفقات اللازمة لحفظه وإذا كان مهددا بهلاك أو نقص في القيمة وجب عليه ان يعلن ذلك للراهن كما ينبغي على المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق والاجراءات المتعلقة بالمرهون .

المسألة الثامنة: أثر دلالة النص في تفسير المادة ١٨ الفقرة (أولاً) موضوع الاحتفاظ بأوراق التاجر أو ورثته مدة سبع سنوات.

م ١٨ – أولاً: " على التاجر أو ورثته الأحتفاظ بالدفاتر والمحررات المؤيدة للقيود الواردة فيها مدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ التأشير على الدفتر بإنتهاء صفحاته أو بوقف نشاط التاجر وعلى هؤلاء أيضاً الأحتفاظ بأصول الرسائل والبرقيات والتلكس أو صورها مدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ اصدارها او ورودها".

"يسمح المشرع للتاجر بأن يحتفظ بالصور بدلا من الأصل خلال المدة المذكورة (سبع سنوات)، ولا تعتبر المدة المذكورة من قبيل التقادم فلا ينتج عن انقضائها سقوط حق أو دين ثابت في الدفاتر بل يترتب على مرورها قيام قرينة على أن التاجر قد أعدم دفاتر بيد أن القرينة قابلة لإثبات العكس، إذا يجوز للخصم أن يثبت أن التاجر لا يزال متحفظاً بالدفاتر رغم مرور المدة المذكورة، فإذا امتنع التاجر من تقديمها بالرغم من أثبات وجودها كان للخصم الحق في إثبات مضمونها بأي طريق من طرق الأثبات وجاز للمحكمة تحميل التاجر الممتنع مصروفات ذلك الأثبات مهما كانت نتيجة الفصل في الدعوى". *(صالح، باسم/ د.ت/ ص١٥٥).*

وجه الدلالة: يفهم من دلالة هذا النص يجب على التاجر وورثته الاحتفاظ لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ التأشير عليها بأنتهاء عدد صفحاته أو بوقف نشاط التاجر. والتقادم لا يُعدُّ معيارا هنا

فلا ينتج انقضاؤها سقوط حق أو دين ثابت في الدفاتر بل إنها مجرد قرينة على أنَّ التاجر قد أعدم الدفاتر؛ لذا يجوز للخصم أن يثبت أنَّ هذه السجلات لا زالت موجودة بعده مدة سبع سنوات، وتدل دلالة النص أيضاً: على أن التاجر يستطيع إعتماد ما يثبته الغير من إتلاف دفاتره على أن الدفاتر بعد مرور مدة (السبع سنوات) قرينة على أنها دليلا من أدلة الأثبات له بالحقوق على غيره .

الخاتمة وأهم النتائج

١- تبين لنا أنَّ معرفة دلالات الألفاظ وكيفية دلالتها على المعنى يعدُّ من أهم المباحث اللغوية التي تميزت دراستها بالتعمق والإكثار منها في المباحث الأصولية، والتي أنسحبت بدورها للمباحث والقواعد والتشريعات القانوينة.

٢- إنَّ التعمق في دراسة المباحث اللغوية التي تعنى بالدلالات اللفظية مهم جداً بالنسبة لمن أراد صون لسانه وقلمه وعصمتهما في إستنباط الأحكام وتقعيد القواعد عن طريقها، سواء أكانت قواعد شرعية أو قانونية وضعية، بمعنى أنَّ دراسة علم الدلالات مهم بالنسبة لطالب العلوم الشرعية وكذا طالب العلوم القانوينة.

٣- إنّ معرفة حقيقة دلالة النص كدلالة لفظية لها معنى مسكوت عنه يوافق محل النطق. ولهذه المعرفة أهمية كبيرة للخروج من جمود النص إلى التوسع في معنى النص.

٤- معرفة دلالة النص في التشريعات يؤدي إلى التوسع في فهم النص، الذي يؤدي بدوره إلى توسيع دائرة تطبيق النص، وليس ذلك في النصوص الشرعية بل تتعداها إلى النصوص القانونية الوضعية، لأن النصوص القانونية إنما هي نصوص لغوية تعتمد على معايير في الوضع.

٥- على من يضع نصاً قانونياً سواء أكان من فقهاء القانون أو الدستور مراعاة دلالات الألفاظ من حيث المنطوق والمفهوم، بحيث يكون النص أو القاعدة القانونية أو الدستورية قدر المستطاع محيطة بكل جوانب الموضوع عن طريق منطوقها، وعن طريق مفهومها.

٦- إنَّ التشريعات القانوينة من خلال شراح المواد القانوينة قد أستخدموا في كثير دلالة النص في شرحهم للمواد القانونية وإن لم يصرحوا بذلك، كذلك فإن الكثير من القرارات القضائية قد أعتمدت على روح القانون الموافق لمنطوق نص القانون، وذلك لأن تشريع القوانين إنما جاء لتحصيل حقوق ومصالح الناس وحمايتها، وبيان ما عليهم من حقوق وإلتزامات.

وأخيرا وليس آخراً فإن عملي هذا عملٌ بشري غير معصوم من الخطأ والزلل، وكلما راجعت في بحثي هذا وجدت أني أخطأت هنا وهناك فأقوم بما أراه صواباً، ثم أعود مرة تلو مرة فأجد الأخطاء وأصوبها، فتيقنت أن ليس هناك كتاباً معصوماً من الخطأ إلا كتاب الله سبحانه وتعالى. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على سيد الخلق والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

المصادر والمراجع

كان إعتمادي بعد كتاب الله سبحانه وتعالى على المصادر التالية:

أولاً: كتب اللغة والمعاجم.

١. ابن منظور محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت-٧١١هـ) ، لسان العرب ، (ط١، دار صادر، بيروت، د.ت).

٢. الجوهري اسماعيل بن حماد (ت-٣٩٦هـ) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، (ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٣. الخالدي حميد سلطان، اصول الفقه، دلالات الالفاظ الشرعية والقانونية ، (ط١، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٤م).

٤. الفيروز آبادي محمد بن يعقوب الشيرازي (ت-٨١٧هـ)، تحقيق : الشيخ محمد حسن ال ياسين، (عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٤م).

٥. الفيومي احمد بن محمد بن علي المقري (ت-٧٧٠هـ)، المصباح المنير، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، (د.ط، المكبة العصرية، القاهرة، د.ت).

٦. المناوي محمد عبد الرؤوف(ت - ١٠٣١هـ) التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (ط١، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر، بيروت ، دمشق ١٤١٠هـ).

ثانياً: كتب الفقه واصوله:

٧. ابن امير الحاج الحنبلي محمد بن محمد، التقدير والتحبير، تحقيق : عبد الله محمود محمد عمر ، (ط١، دار الكتب العلمية - بيروت ، - ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

٨. ابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليمان بن عمر بن محمد (٨٢٥هـ - ٨٧٩هـ)، كتاب التقرير والتحبيرفي علم الأصول الجامع بين إصطلاحي الحنفية والشافعية، تح: مكتب البحوث والدراسات، (ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٩٦م)

٩. البخاري علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (ت_ ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. (د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
١٠. البكري عبد الكريم . م. زهير بشير ، المدخل لدراسة القانون ، (د.ط، مكتبة السهنوري ، بغداد ،د.ت).
١١. التفتازاني سعد الدين بن مسعود بن عمر الشافعي (ت – ٧٩٢هـ)، كتاب التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه والتنقيح مع شرحه المسمى بالتوضيح، للإمام القاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت – ٧٤٧هـ) تح: زكريا عميرات، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت).
١٢. الخن مصطفى سعيد، اثر الاخلاف في القواعد الاصولية في اختلاف الفقهاء ، (ط١٠، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان سنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).
١٣. الزحيلي وهبة ، اصول الفقه الاسلامي ، (ط٣، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٥).
١٤. الزلمي مصطفى إبراهيم، (ت–١٤٣٧هـ)، موسوعة الزلمي، دلالات النصوص وطريق استنباط الاحكام في ضوء أصول الفقه الإسلامي، (ط١، دار أحسان للنشر، أربيل، ٢٠١٤م).
١٥. زيدان عبد الكريم بهيج، الوجيز في اصول الفقه ، (ط٥، احسان للنشر والتوزيع ، طهران – ايران، ١٣٧٩هـ– ٢٠٠٠م).
١٦. السرخسي محمد بن احمد بن ابي سهل ، (ت: ٤٤٠ هـ) ، اصول السرخسي ، تحقيق: ابو الوفاء الافغاني ، (ط٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).
١٧. الشاشي احمد بن محمد بن اسحاق ، أصول الشاشي ، (ط١، دار الكتب العربية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ).
١٨. عبد الوهاب خلاف ، (ت ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م) ، علم اصول الفقه، تحقيق : د. محمد اديب صالح، (ط١، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م).

ثالثاً: كتب القانون.

١٩. الإنباري صباح صادق جعفر ، القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١م وتعديلاته، (ط٦، مكتبة القانون والقضاء ، بغداد، ٢٠١٣م).

٢٠. البشير محمد طه، م غني حسون طه ، الحقوق العينية . الحقوق العينية الاصلية – الحقوق العينية التبعية ، (د.ط، مكتبة السنهوري . بغداد شارع المتنبي، د.ت).
٢١. سامي فوزي محمد، الشماع فائق محمد ، القانون التجاري ، الأوراق التجارية ، (د.ط، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد، د.ت)
٢٢. الشماع فائق محمود ، العمليات المصرفية محاضرات على الالة الكاتبة، (د.ط، العاتك، القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد، ١٩٨٠).
٢٣. صالح باسم محمد، القانون التجاري القسم الأول، النظرية العامة – التاجر – العقود التجارية العمليات المصرفية – القطاع التجاري الاشتراكي، (د.ط، العاتك ، بيروت ، المكتبة القانونية . بغداد، د.ت).
٢٤. عبد الواحد كرم، معجم مصطلحات الشريعة والقانون، (ط٢، ١٩٩٨م).
٢٥. الفضلي جعفر ، الوجيز في العقود المدنية البيع – الايجار – المقاولة ، (د.ط، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية . بغداد، د.ت).
٢٦. محمد لبيب شنب ، الوجيز في شرح أحكام الايجار، (د.ط، مكتبة السنهوري، بغداد، ١٩٨٦م).
٢٧. موسى طالب حسن، مباديئ القانون التجاري، الاثبات التجاري وقانون الاثبات العراقي م،١٩٧٩ (ط٢ ، المكتبة القانونية بغداد ، ١٩٧٦م).

رابعاً: متون التشريعات العراقية.

٢٨. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٩ م.
٢٩. قانون الأصلاح الزراعي رقم (١١٧)، في سنة ١٩٧٠
٣٠. قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ م.
٣١. قانون العقوبات العراقي.
٣٢. القانون المدني العراقي.

خامساً: المتفرقات.

٣٣. الفضلي عبد الهادي ، خلاصة المنطق، (ط٢ ، مؤسسة التاريخ العرب ، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠ م).

مدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم.

The extent to which staff members in the department of mathematics, Faculty of Education of Pure Sciences, Thi Qar University, use active learning strategies from their point of view.

م.م رشا غني هاشم، قسم الرياضيات/ كلية التربية العلوم الصرفة/ جامعة ذي قار/ العراق

rasha.alfayadh@utq.edu.iq

الملخص : هدف البحث الحالي لمعرفة مدى استخدام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعليم النشط من جهة نظرهم واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتكون مجتمع البحث من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية العلوم الصرفة جامعة ذي قار والبالغ عددهم (٤٤) تدريسيا وتم الاختبار للعينة بطريقة عشوائية , وبلغت (١٥) تدريسيا , وقامت الباحثة بتطبيق الاستبانة بعد التأكد من صدقها وثباتها , وتم الحصول على النتائج التالية :

١. متوسط مدى الأستخدام حصل على درجة متوسط بلغت (٠.٧٦) من (٤)
٢. بلغ اعلى متوسط استخدام لاستراتيجية البرامج الالكترونية التفاعلية وبمتوسط حسابي (٣.٣٣)من اصل (٤).
٣. كما وبلغ اقل متوسط استخدام لاستراتيجيات (تدريس الاقران ,تقييم الاقران)حيث بلغ المتوسط الحسابي على الترتيب(٢.٥٦, ٢.١٨) من اصل (٤).
٤. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥)في مدى الاستخدام للاستراتيجيات تعزى لمتغير (الدرجة العلمية, الجنس).

الكلمات المفتاحية :الاستراتيجية ,التعلم النشط ,البرامج الالكترونية التفاعلية .

Abstract

This study aims to identify the degree of possession of Math professors competences of computing and the degree of practicing them at Iraqi colleges of education.It also aims to determine the correlation between the degree of Professors Possessing of Mathematical and computational competencies and Practing them.

The researcher uses descriptive survey as a method of research .The sample of this study involver all professors of Mathematics at Iraqi colleges of education and specifically at midde and southern Provinces. The sample of this study is 127 professor of Mathematics.

To achieve the aim of the study, the researcher uses a questionnare that consists of (46) competences which are distributed into three hubs: 14 general competences, 21 Competencies of using internet in the teaching of Mathematics, 11 competencies of using computer software in the teaching of Mathematics.

These competencies are organized as a questionnare which consists of two parts. The first part is the degree of competence possession and the second part is the degree of efficiency then we check the validity of the tool of study

The study shows the following findings:

. ١The possession of of Mathematics professors at Iraqi colleges of education is (23) computing competences in a high degree.

and the possession of (23) competences in a medium degree.

Key words: computer skills, the degree of possession, Math professors, Iraqi universities.

المقدمة

اتخذ التعلم المنظم ذاتيا منحى جدا مهما وجديدا في دراسة التحصيل الاكاديمي للطلبة ,ففي السابق كان ينظر اليه من خلال علاقته بالقدرة التعليمية او نوعية التدريس ,وتفترض نظريات

التعلم أنه لاتوجد بيئة تضمن التعلم ,فبيئات التعلم الجيدة تحتاج تغيرات في اختيار وبناء المواقف بغية التوصل الى التعلم (Zimmerman,2002,p.67) .

واصبح اليوم التعليم والتعلم من الروافد المهمة للتقدم والازدهار للعديد من الامم و الشعوب فتقديم المعارف وفق مستجدات العصر الحالي لا تنحصر في وجود معلم ومدرسه وطالب بل تجاوز ذلك حيث بدأت الشعوب تتنافس في كيفية ايصال المعلومة الى شعوبها وبطرق شتى وفاعلية اكثرمن الطرق التقليدية ومن بين هذه المعارف علم الرياضيات الذي يعد من وجهه نظر كثير من الاساتذة والمهتمين بتدريسها أداه لتنظيم الأفكار وفهم المحيط الذي نعيش فيه فعلم الرياضيات ينمو ويزداد ويتطور من خبراتنا الحسيه في الواقع الذي نعيشه ومن خلال دوافعنا المادية واحتياجاتنا لحل مشكلاتنا وزيادة فهمنا لهذا الواقع(ابو زينه،٢٠٠١،ص١٧).

ولربما يتسائل البعض لماذا التعلم النشط مهم وخاصة بالنسبة لطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس في الوقت الحالي ,لذا تكون الاجابة ان طلبة العصر الحالي يختلفون عن الطلبة في العصور السابقة ,لان الطلبة اليوم لديهم توجهات متعددة وكثيرة نحو مستحدثات التكنولوجيا ونحو البيئة التعلمية التعليمية الفعالة التي تعتمد على الادوات المناسبة للتعلم النشط (McCarthy&Anderson,2000,p.45).

وبما انه التعليم النشط مهما وضروريا للطلاب ,فهو بنفس الوقت مهم بالنسبة للمعلم ,لأنه يساعد المعلم على اختيار الاسئلة والنتاجات التعليمية من مستويات مختلفة في التدرج والصعوبة لكي تراعي الفروق الفردية بين الطلبة ,فالتعلم النشط يمثل مجال خصبا للتسلية والتفكير والمتعة في التعلم ,ويبتعد بالعملية التعليمية عن الرتابة والملل(Shenker,et al.,1996).

وان الاستخدام الامثل لاستراتيجيات التعلم النشط في تعليم وتعلم الرياضيات تحدث تعلم فعال وعميق ,وتثير لدى الطلاب الاستدعاء الافضل وتنمي المهارات العقلية العليا لديهم (بدوي ٢٠١٠م,ص٣٠٨).

ويساعد التعلم النشط على المشاركة النشطة التي تقوي التعلم بغض النظر عن البيئة المتواجدة فيها (Harasim,et al.,1997),ويتطلب التعلم النشط من الطلبة جهودا ذهنية ويقدم لهم

امكانيات ووسائل وادوات تساعدهم على التطبيق العملي للتعلم الفعال الذي يغير من اتجاهاتهم .

مشكلة البحث

في ضوء ما يشير اليه الادب النفسي والتربوي في مجال التعلم النشط واهميته على تدريب الطلبة ,وممارسة استراتيجياته المتعددة من خلال ادراجها ضمن المحتوى او وضع برامج خاصة لذلك ,واستنادا الى قلة الدراسات التي اجريت في العراق في هذا المجال ,لذا تعد ممارسة الاساتذة لاستراتيجيات التعلم النشط وتمرين الطلبة عليها من اهم الامور التي تساهم في توسيع افاق الطلاب ,واكتسابهم قدرة عالية علي التفكير بصورة افضل وبعدهم عن الطرق القديمة والتقليدية في الحصول عن المعلومة ,ورأت الباحثة وجود ضعف في استخدام استراتيجيات التعلم النشط في التدريس, لذا فأن مشكلة البحث تحددت في مدى استخدام هذه الاستراتيجيات من قبل اعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية قسم الرياضيات .

وتحديدا حاول البحث الحالي الاجابة عن السؤالين التاليين :

١- ما مدى استخدام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم .
٢- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ف($a \leq ٠.٠٥$) في مدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكلية التربية في جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط تعزى إلى (الدرجة العلمية ,الجنس).

أهداف البحث:

سعى البحث الحالي لتحقيق الأهداف التالية:-

- التعرف على مدى استخدام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكليه التربية للعلوم الصرفة جامعه ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهه نظرهم.

– الكشف عن الفروق ذات الدلالة الاحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq$٠.٠٥)في مدى استخدام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكليه التربية للعلوم الصرفة جامعه ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط والتي تعزى الى (الدرجة العلمية ,والجنس).

اهمية البحث:

تزداد أهمية التعلم النشط في تدريس مقررات الرياضيات في مرحله التعليم الجامعي لكون الطالب الجامعي لديه قدره على البحث عن المعلومة بكل نشاط وهمه فالتعلم النشط تبرز اهميته لكون يتميز بعده امور ومنها:

*يهيئ للمتعلمين مواقف تعليمية حية ذات فعالية.

*يمكن من خلاله تعلم ما يصعب تعلمه في البيئة الصفية.

*يحفز الطلاب على كثره الانتاج وتنوعه.

لذا تمثلت اهمية البحث في التالي:

– قد يفيد البحث الحالي وما تستخلص عنه من نتائج في تشخيص واقع استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكليات التربية لاستراتيجيات التعلم النشط مما يترتب على ذلك وضع الخطط التطويرية لتحسين مستوى اداء اعضاء الهيئة التدريسية في هذا المجال .

–قد يتم بناء على توصيات البحث تحسين اداء اعضاء الهيئة التدريسية مما ينعكس ذلك ايجابا على المستوى العلمي للطلاب

– قد يفيد البحث وما تظهرعنه من نتائج الميدان التربوي ويفتح الآفاق للباحثين لدراسة استراتيجيات التعلم النشط وأثرها في تدريس مقررات الرياضيات في المرحلة الجامعية .

- ويمكن تحديد اهمية البحث كذلك في أهمية التعليم الجامعي فالتجارب الدولية المعاصرة اثبتت بما لا يدع مجالا للشك إن التقدم الحقيقي يكمن في التعليم الجامعي وأن كل الدول التي تقدمت

تقدمت من بوابة التعليم الجامعي بل ان الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم الجامعي في أولوية برامجها وسياستها.

حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث الحالي على :

– الحدود الموضوعية : اقتصرت على عشرين استراتيجية من استراتيجيات التعلم النشط تتناسب مع العينة المختارة .

– الحدود المكانية : قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة ذي قار.

– الحدود الزماني : العام الدراسي الموافق (٢٠٢٠/٢٠٢١)

مصطلحات البحث

التعلم النشط:

عرفها سليمان وعبد القادر (٢٠٠٦م)بانها "الممارسات التربوية التي يتبعها المعلم داخل الفصل وتعتمد أكثر ما تكون على نشاط وفاعلية وايجابية الطالب وتحمله مسؤولية تعلمة وقدرته على اتخاذ القرار بشأن تعلمه وتشجيعه على العمل بشكل تعاوني لدعم ذكاءاته الذاتية والاجتماعية (ص٤٢٣)

وتعرفها الباحثة تعريفاً إجرائيا أنها: "طريقة تعلم وتعليم في الوقت نفسه يتشارك فيها الطالب والاستاذ لغرض خلق بيئة تعليمية غنية ومتنوعة تسمح بالمناقشة والحوار والتحليل السليم البنا

استراتيجيات التعلم النشط:

يعرفها سعادة وفوزي وزامل واشتيه وأبو عرقوب (٢٠٠٦م)بأنها عباره عن تعلم وتعليم حيث يشارك الطلاب في التمارين والأنشطة وبفاعليه كبيرة من خلال بيئة تعلمية تعليمية غنية ومتنوعة مع وجود معلم يشجعهم على تحمل مسؤولية تعليم انفسهم تحت إشرافه ويدفعهم الى تحقيق الأهداف المرغوبة للمنهج (ص٣٣).

وتعرفها الباحثة اجرائيا بأنها "أساليب ونشاطات واجراءات يستخدمها اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات لتدريس مواد الرياضيات المختلفة ,لغرض خلق بيئة تعليمية فعالة وممتعة بين الاستاذ والطالب .

الاطار النظري:

تناول الباحث في هذا الجزء من البحث الادبيات ذات العلاقة بالبحث الحالي تمثلت في المحور الاول: التعلم النشط واهميته وأسس ومبادئ التعلم النشط والمحور الثاني معوقاته.

اسس ومبادئ التعلم النشط:

تتعدد مبادى واسس التعلم النشط فقد ذكر بدوي (٢٠١٠,ص١٦١) بعض المبادئ على النحو التالي:

*التعلم النشط هو الذي يشجع التفاعل بين المعلم والمتعلمين

*يشجع على تعاون بين المتعلمين

*يشجع على النشاط

*يقدم على تغذيه راجعه

ويضيف الباحث أن من مبادئ وأسس التعلم النشط في التعليم الجامعي:

*الاهتمام بالتعلم القائم على حل المشكلات

*الاعتماد على التعاون والتفاوض والتأمل

*الإيجابية في التعلم

معوقات التعليم النشط:-

هناك عده معوقات وصعوبات ومعيقات وعراقيل تحول من استخدام التعلم النشط بالطريقة المثلى فكما عرضها السيد (٢٠١١,ص٢٤٢) على النحو التالي:

*ضيق وقت الحصص وكثره عدد الحصص التي يكلف بها المعلم أسبوعياً.

*تستغرق وقتاً طويلاً في التخطيط والتحضير.

*صعوبة تطبيقه في الفصول ذات الاعداد الكبيرة.

*قله المواد والأجهزة ومصادر التعلم المطلوبة لتطبيق هذا نوع من التعلم.

*تخوف بعض المعلمين من تجريب اي جديد.

*التخوف من عدم مشاركه الطلاب وعدم استخدامهم لمهارات التفكير العليا.

*التأثير القوي للتقاليد التربوية والمضايقة والقلق الذي يصاحب التغير ومحدودية الحوافز الممنوحة.

ويرى الباحث للتغلب على هذه المعوقات لابد من تحفيز الأساتذة وكذلك الطلاب والعمل على تهيئة البيئة النشطة بكل مقوماتها لكي يستطيع الاستاذ الجامعي ممارسه استخدام التعلم النشط عند عرض وشرح مقررات الرياضيات المتنوعة

الدراسات السابقة :

تم تصنيف الدراسات السابقة الى محورين

المحور الاول: الدراسات السابقة التي تناولت التعلم النشط ومهاراته في مجال تدريس الرياضيات بينما المحور الثاني تناول الدراسات السابقة في مجال استراتيجيات التعلم النشط في تدريس المقررات الدراسية عامه وفي الرياضيات خاصه

المحور الأول: الدراسات السابقة للتعلم النشط ومهاراته في مجال تدريس الرياضيات:

دراسة النفيعي (٢٠١٦):

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق معلمي الرياضيات في مراحل التعليم للتعلم النشط في مرحله التخطيط ومرحله التنفيذ وكذلك مرحله التقويم ومتغيرات الدراسة (الخبره،والدورات

التدريبية) ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وبلغت عينه الدراسة (٥٤)معلما في محافظة ذي قار وطبق اداه الملاحظة كأداة للدراسة ومن ابرز النتائج التي توصل اليها ان درجه تطبيق معلمي الرياضيات في مراحل التعليم للتعلم النشط في مرحله التخطيط والتنفيذ والتقويم

وعدم وجود فرق بين افراد العينة تعزى إلى الخبرة والدورات التدريبية

دراسة الحربي (٢٠١٧):

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ممارسه معلمي الرياضيات في المرحلة الابتدائية لمهارات التعلم النشط داخل غرفه الصف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي واستخدم بطاقه ملاحظه طبقت على (٢٥) معلما للرياضيات في محافظة ذي قار ومن ابرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن معلمي الرياضيات يمارسون التعلم النشط داخل الصف بمدى متوسط ولاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معلمي الرياضيات في مهارات التعلم النشط داخل الصف بمدى متوسط ولاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معلمي الرياضيات في مهارات التعلم النشط بمدارس المرحلة الابتدائية تعزى إلى اختلاف المؤهل الاكاديمي.

المحور الثاني: الدراسات السابقة لاستخدام استراتيجيات التعلم النشط في المقررات عامه وفي تدريس الرياضيات خاصه.

دراسة جولدن زوف (Guelden zoph,٢٠٠٢):

هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى استخدام أعضاء هيئه التدريس للحاسب الآلي والإنترنت كإحدى استراتيجيات التعلم النشط واستخدم الباحث المنهج الوصفي وابرز نتائج الدراسة ان الإناث اقل استخداما للحاسب والانترنت مقارنه بالذكور وان عضو هيئة التدريس الأقل خبره يكون أكثر استخداما لتقنيه الحاسب و الانترنت وان عضو هيئة التدريس الذي يغير من طريقه تدريسه يستخدم تقنية الحاسب والانترنت اكثر من عضو هيئة التدريس الذي يفضل التدريس بالطريقة التقليدية.

دراسة ابو ريا (٢٠١٢م):

هدفت الدراسة الى معرفه اثر استراتيجيات التعلم النشط (استراتيجية k_w_l, واستراتيجية خرائط المفاهيم، واستراتيجية العصف الذهني)على تحصيل الطلبة في الرياضيات واتجاهاتهم نحوها لدى طلبه تخصيص الرياضيات في كليه التربيه للعلوم الصرفه جامعه ذي قار ،واستخدم الباحث المنهج التجريبي،وتكونت العينة من(٣٢)طالبا للمجموعة التجريبية و(٣٤)طالبا للمجموعة الضابطه،وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاختبار التحصيلي لصالح المجموعة التجريبية

ومن ابرز التوصيات ضروره الاهتمام بطلبة كلية التربية للعلوم الصرفة تخصص الرياضيات على استخدام استراتيجيات التعلم النشط.

منهجية البحث وإجراءاته :

مجتمع البحث :

اشتمل المجتمع على جميع اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات من الجنسين بكلية التربية للعلوم الصرفة والبالغ عددهم (٤٤) تدريسيا وفقا لإحصائية القسم للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

عينة البحث :

عينة البحث تمثل مجتمع البحث ,والجدول التالي يوضح تصنيفات افراد العينة ,وفقا لمتغيرات الجنس والدرجة العلمية .

جدول (١) تصنيف افراد العينة وفقا لمتغيرات الجنس والدرجة العلمية

المتغير		العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	٢٣	٥٢٪
	انثى	٢١	٤٨٪
المجموع		٤٤	١٠٠٪
	استاذ	٥	١١٪

الدرجة العلمية	استاذ مساعد	٧	١٦٪
	مدرس	١٠	٢٣٪
	مدرس مساعد	١١	٢٥٪
	مساعد باحث	١	٢٪
	محاضر	١٠	٢٣٪
المجموع		٤٤	١٠٠٪

أداة البحث :

أعدت الباحثة لغرض الاجابة عن اسئلة البحث وبعد الاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة استبانة تكونت من جزأين ,الجزء الاول تناول متغيرات البحث(ذكر–انثى),,ومتغير الدرجة العلمية (أستاذ ,أستاذ مساعد ,مدرس ,مدرس مساعد ,مساعد باحث ,محاضر),وتكون الجزء الثاني تكون من خمسة عشر استراتيجية من استراتيجيات التعلم النشط ,وتم استخدام مقياس ليكرث الرباعي .

صدق الاداة :

تم التأكد من صدق الاداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في المناهج العامة وطرق تدريس الرياضيات من الاساتذة في الجامعات .

الاتساق الداخلي :

تم التحقق من التجانس لأداة البحث داخليا باستخدام طريقة الاتساق الداخلي ,وتم ايجاد معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية ,والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (٢) معامل ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	٠.٥٧*	١٠	٠.٤٥*
٢	٠.٥٥*	١١	٠.٤٩*
٣	٠.٥٦*	١٢	٠.٦٣*
٤	٠.٥٨*	١٣	٠.٤٢*
٥	٠.٥١*	١٤	٠.٦٦*
٦	٠.٧٣*	١٥	٠.٧٦*
٧	٠.٦٦*	١٦	٠.٦٩*
٨	٠.٤٤*	١٨	٠.٦٧*
٩	٠.٤٨*	١٨	٠.٧٧*

*دال احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)

يظهر الجدول(٢)ان جميع المعاملات للارتباط كانت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$)وهذا يدل على الصدق الداخلي للمقياس .

ثبات اداة البحث :

تم التحقق من الثبات لأداة البحث بعد تطبيقها على (١٥)تدريسيا من خارج عينة البحث ,ومن ثم اعادة التطبيق على العينة العشوائية نفسها ,وذلك بعد فاصل زمني مقداره اسبوعين ,وتم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين ,وتم التحقق ايضا من ثبات الاداة عن طريق معامل كرو نباخ الفا للاتساق الداخلي ,الجدول (٣)يوضح نتائج ذلك .

جدول (٣) معاملات ثبات اداة البحث

اعادة التطبيق (Test–Re Test)	كرو نباخ الفا
٠.٩١	٠.٩٠

يتبين لنا من النتائج اعلاه المدونة في جدول رقم (٣) ان المعاملات لثبات اداة البحث بطريقة التطبيق واعادة التطبيق للاختبار قد بلغت (٠.٩١),وبطريقة كرو نباخ الفا (٠.٩٠).وهذه هذه القيم مقبولة لأغراض البحث الحالي .

الاساليب الاحصائية :

تم اجراء المعالجة الاحصائية باستخدام برنامج (SPSS) للعلوم الاجتماعية وتمت الاجابة عن اسئلة البحث.

نتائج البحث وتفسيراتها :

للاجابة عن السؤال الاول :

"مدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم "

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ,لاستجابات عينة البحث وفقا لكل فقرة من فقرات المقياس ,وتم حساب المستوى الكلي ايضا , والجدول التالي يبين النتائج :

جدول (٤)

الرتبة	الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الاستخدام
١	البرامج الالكترونية التفاعلية	٣.٣٣	٠.٧٦	كبيرة
٢	العصف الذهني	٢.٨٦	٠.٩٦	متوسطة
٣	المحاضرة المعدلة التفاعلية	٣.٠٥	٠.٧٧	متوسطة
٤	التعلم بالاكتشاف الموجه	٢.٦٦	٠.٨٩	متوسطة
٥	التعلم الذاتي	٢.٨٧	٠.٧٨	متوسطة
٦	التعلم التعاوني	٢.٧٧	٠.٨٨	متوسطة
٧	التدريس التبادلي	٢.٧٨	٠.٩٩	متوسطة
٨	تدريس الاقران	٢.٥٦	١.٠٧	قليلة
٩	تقييم الاقران	٢.١٨	٠.٩١	قليلة

١٠	الذكاءات المتعددة	٢.٥٦	٠.٩٢	متوسطة
١١	التعلم البنائي	٢.٧٨	٠.٨٤	متوسطة
١٢	الحقيبة التعليمية	٢.٨٥	١.٢	متوسطة
١٣	حل المشكلات	٣.٢٣	٠.٩٨	متوسطة
١٤	التفكير الابداعي	٢.٨٤	٠.٨٩	متوسطة
١٥	التعلم المبرمج	٢.٤٥	٠.٩٠	متوسطة
١٦	المحاكاة	٣.٣٢	٠.٩٢	متوسطة
١٧	التفكير الاستدلالي	٢.٨٧	٠.٩٠	متوسطة
١٨	التمثيل	٢.٩٨	٠.٨٩	متوسطة
		٢.٧٦	٠.٥٨	متوسطة

يتبين لنا من الجدول رقم (٤) ان المتوسط العام لمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم جاءت بدرجة متوسطة ,وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٢.٧٦)وانحراف معياري (٠.٥٨).فقد تراوح معدل الاستخدام ما بين مدى استخدام كبير مدى استخدام قليل ,حيث احتلت البرامج الالكترونية التفاعلية المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٣)وهو يعكس مدى الاستخدام الكبير ,كما وبينت النتائج ان كل من استراتيجيات (العصف الذهني ,المحاضرة المعدلة التفاعلية ,التعلم بالاكتشاف الموجه ,التعلم الذاتي ,التعلم التعاوني ,التدريس التبادلي الذكاءات المتعددة ,التعلم البنائي ,الحقيبة التعليمية ,حل المشكلات ,التفكير الابداعي ,التعلم المبرمج ,المحاكاة

التفكير الاستدلالي ,التمثيل)كما وأظهرت النتائج ان الاستراتيجيات (تدريس الاقران ,تقييم الاقران)جاءت بمدى استخدام قليلة .

وتفسر الباحثة هذه النتيجة الى الادوار التي يلعبها التدريسي في كل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات ,من حيث طريقة الاعداد والاخراج .

فعضو هيئة التدريس هو خبير ومستشار ويجب ان يمتلك وسائل اكثر جاذبية وفاعلية لجذب انتباه طلبته وهو ما يبرر حصول استراتيجية البرامج الالكترونية التفاعلية على المرتبة الاولى من

حيث الاستخدام من بين استراتيجيات التعلم النشط ,كما تعزو الباحثة حصول كل من استراتيجية (تقييم الاقران ,وتدريس الاقران)على درجة قليلة الى ان كل من تقييم الاقران وتدريس الاقران من الاستراتيجيات التي لا تستخدم مع تعليم الكبار وتكون اكثر فاعلية في المراحل العمرية التي تسبق التعليم الجامعي .

للاجابة عن السؤال الثاني :

"هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ف(a≤٠.٠٥) في مدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكلية التربية في جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط تعزى إلى (الدرجة العلمية ,الجنس)"؟

تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .لمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات بكلية التربية للعلوم الصرفة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط وفقا لمتغيري الدرجة العلمية ,الجنس).وجدول رقم (٥)يوضح ذلك :

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية لاستراتيجيات التعلم النشط حسب متغيرات الدرجة العلمية والجنس)

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	٢.٤٥	٠.٦٣
	انثى	٢.٦٥	٠.٥٤
الدرجة العلمية	استاذ	٢.٧٧	٠.٦٥
	استاذ مساعد	٢.٦٧	٠.٨٢
	مدرس	٢.٧٦	٠.٤٨
	مدرس مساعد	٢.٥٦	٠.٤٣

	مساعد باحث	٢.٣٠	٠.٢٩
	محاضر	٣.٠٠	٠.٣٢

يتبين لنا من النتائج اعلاه وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية لاستراتيجيات التعلم النشط وفقا لمتغيرات(الدرجة العلمية والجنس)ولغرض بيان في ما اذا كانت ذات دلالة احصائية تم استخدام تحليل التباين والجدول(٦) يبين النتائج :

جدول (٦) نتائج تحليل التباين للكشف عن الفروق بمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية لاستراتيجيات التعلم النشط وفقا لمتغيرات (الدرجة العلمية ,الجنس).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الدرجة	٠.٠٠٧	١	٠.٠٠٧	٠.٠٢٣	٠.٨٨٦
الجنس	٠.٧٣٩	٣	٠.٢١٢	٠.٥٦٧	٠.٦٦٧
الدرجة *الجنس	٠.٩٦١	٢	٠.٣٢٥	٠.٩١٨	٠.٤٤٢
الخطأ	١٢.٠٣٤	٣٦	٠.٣٤٥		
الكلي	٣٥٦	٤٥			
الكلي المصحح	١٣.٥٠٤	٤٤			

تبين النتائج في الجدول رقم (٦) الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط

تعزى لمؤثر (الدرجة لعلمية ,الجنس),وللتفاعل وتعزو الباحثة هذه النتائج الى التشابه الحاصل في الظروف التعليم والبيئة التعليمية لكل من اعضاء الهيئة التدريسية الاناث والذكورالامرالذي ادى الى النتائج المتقاربة في الممارسة للاستراتيجيات على اختلاف الجنس لكونهم يعتمدون نظام تعليمي واحد ويتلقون نفس الدورات لاستخدام هذا النوع من الاستراتيجيات.

الاستنتاجات:

١. نتائج المتوسط العام لمدى استخدام اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الرياضيات كلية التربية العلوم الصرفة جامعة ذي قار لاستراتيجيات التعلم النشط من وجهة نظرهم جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٦) من (٤).
٢. بلغ اعلى متوسط استخدام لاستراتيجية البرامج الالكترونية التفاعلية وبمتوسط حسابي (٣.٣٣)من اصل (٤).
٣. بلغ اقل متوسط استخدام لاستراتيجيات (تدريس الاقران ,تقييم الاقران)حيث بلغ المتوسط الحسابي على الترتيب(٢.٥٦, ٢.١٨) من اصل (٤).
٤. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)في مدى الاستخدام للاستراتيجيات تعزى لمتغير (الدرجة العلمية, الجنس).

التوصيات :

١.تشجيع الاساتذة على اختلاف المستويات الدراسية الجامعية التي يتعاملون معها على استخدام استراتيجيات التعلم النشط .

٢.إجراء العديد من البحوث والدراسات بهدف استخدام استراتيجيات التعلم النشط في التعليم الجامعي .

٣.تطوير المقررات الدراسية لمواد الرياضيات في المرحلة الجامعية جعلها تتلاءم مع تطبيق استراتيجيات التعلم النشط.

٤.تقليل وتذليل الصعوبات التي قد تصبح عائقا لاستخدام الاعضاء للاستراتيجيات .

المقترحات:

١.اجراء دراسة لمعرفة اثر الاستراتيجيات على تحصيل طلبة المرحلة الجامعية .
٢.اجراء دراسة مماثلة في المراحل الابتدائية والثانوية .
٣.دراسة المعوقات التي تحول دون استخدام هذه الاستراتيجيات .

المراجع

المراجع العربية :

١. ابو زينة , فريد كامل (٢٠٠١م) الرياضيات – مناهجها وأصول تدريسها , ط ٥ دار الفرقان :عمان

٢. بوريا , محمد يوسف (٢٠١٢) أثر استراتيجات التعلم النشط على تحصيل الطلبة في الرياضيات واتجاهاتها نحوها لدى طلبة تخصص الرياضيات في كلية التربية بجامعة حائل , مجلة أتحاد الجامعات العربية – الأردن (٦١), ٣٦– ٧

٣.بدوي ,رمضان مسعد (٢٠١٠) التعلم النشط ,ط ١, دارالفكر عمان .

٤.الحربي , عبيد مزعل (٢٠١٧) درجة ممارسة معلمي الرياضيات بالمرحلة الأبتدائية مهارات التعلم النشط داخل غرفة الصف مجلة تربويات الرياضيات – مصر ,٢٠ (٢) , ٥٧–١٨.

٥.سعادة جودت فوزي ,عقيل, زامل ,مجدي , اشتية , جميلة , أبو عرقوب هدى (٢٠٠٦) التعلم النشط بين النظرية و التتطبيق دار الشروق عمان .

٦.سليمان ماجدة حبشي , عبدالقادر , أيمن مصطفى (٢٠٠٦) فاعلية استخدام بعض استراتيجات التعلم النشط في تنمية التفكير الأبتكاري و الأتجاه نحو مادة العلوم والرياضيات لدى تلاميذ المرحلة الأبتدائية بحث مقدم الى الموتمر العلمي الاول (التعليم والتنمية في المجتمعات الجديدة) ٤٢٠–٤٤٢.

٧.النفيعي , رضوان شبيب (٢٠١٦) درجة تطبيق معلمي الرياضيات للتعلم النشط مجلة تربويات الرياضيات – مصر ١٩(٦) , ٨٠–٤٠ ,.

المراجع الاجنبية

−1.MeCarthy, J. & Anderson ,L . (2000) . Active Learning Techniques versus Traditional Teaching Styles : Two Experiments from History and Political Seience . Innovative Higher Education . 24(4),279-294

-2.Zimmerman , B.J. (2002).Becoming Self-regulated Leanr: an Overview . Theory into Practice . 14(2) , 65-70.

- 3.Zimmerman , B.J. (2002).Becoming Self-regulated Leanr: an Overview . Theory into Practice . 14(2) , 65-70

- 4.Shenker , J.et at. (1996) . lnstructors Resource Manual for Psychology. Boston , Houghton , Mifflin Book Company. 5.Guelden Zoph ,Lisa E. and others (2002). Faculty Use of instructional Technology in the University Classroom Journal of educational Technology Systems , 2(28),121-135

6. Harasim. L . et al.(1997).Learning Networks:A Field Guide to Teaching and Learning Online , M.A.,Massachusetts :Institute of Technology , Cambridge.

الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة (دراسة حالة: الجامعات الليبية)

Recent Directions in Contemporary Geography (A case study: Libyan Universities)

مساعد محاضر ، نافع حسن ميدون ابو بكر – جامعة سبها، ليبيا
naf.abubaker@sebhau.edu.ly
الهاتف: ٠٠٢١٨٩٢٥٣٤٠٦٢٨

الملخص: أصبحت الاتجاهات الحديثة والمعاصرة تفرض واقعها بقوة على جميع المجالات في الجامعات الليبية ،ومن هنا سلطت هذه الدراسة الضوء على أقسام الجغرافيا من حيث مواكبتها لذلك ، في هده الدراسة تم جمع البيانات والمعلومات من خلال العينات الاستطلاعية المتمثلة في ثلاث فئات وهي : الفئة الأولى شملت (٥٣.٨٥٪) من الأساتذة المتقاعدين ، والفيئة الثانية شملت (٥٢.٢٧٪)من أعضاء هيأة التدريس ورؤساء أقسام الجغرافيا في أكبر الجامعات في ليبيا (طرابلس،بنغازي ،سبها) ، أما الفئة الثالثة فهم الطلبة خريجي قسم الجغرافيا في جامعة سبها بنسبة ٥.٦٪ ،استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن ،فكانت نتائج آراء الفئتين الأساتذة المتقاعدين وأعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام تؤكد بنسبة ١٠٠٪ على وجود اتجاهات حديثة في الجغرافيا المعاصرة، ويرون أن هذه الاتجاهات تتمثل في مناهج نظم المعلومات الجغرافية ،والمناهج الكمية والتطبيقية ،وتؤكد آراء٥٦.٧٪ من الخريجين أن الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة في الجامعات الليبية بدأت منذ عام ٢٠٠٠م، وتؤكد آراء ٨٥.٧١٪ من الأساتذة المتقاعدين أن مناهج الجغرافيا في الجامعات الليبية تحتاج إلى تطوير ،وكذلك بأن هذه الجامعات لم تواكب الاتجاهات الحديثة (٧١.٤٪)، وقد أكد نصف الخريجين ذلك(٥٠٪)، بسبب نقص الإمكانيات المادية والبشرية، وتؤكد آراء ٨٠٪ من خريجي الجغرافيا بأنهم لم يدرسوا مناهج حديثة، وأنه لا تتوفر لهم فرص عمل بنسبة ٤٣.٣٪ ،وبينت نتائج العينات على عدم وجود توازن أكاديمي في تخصصات أعضاء هيئة التدريس فكانت نسبة المتخصصين في الجغرافيا البشرية ٦٠.٨٧٪ و الجغرافيا الطبيعية ٢١.٧٤٪ بينما نسبة ١٧.٣٩٪ هم جغرافيا عامة.

الكلمات المفتاحية: (سبها، جامعة سبها، الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا، الجغرافيا، نظم المعلومات الجغرافية)

Abstract

Modern and contemporary trends have become strongly imposing their reality on all fields of educations in Libyan universities. Therefore, this study sheds the light on the geography departments in terms of their keeping pace with that. In the present study, the data and information were collected through exploratory of three categories, namely, the first category included (53.85%) of retired teachers, and the second category included (52.27%) of the teaching staff and heads of geography departments in the largest universities in Libya (i.e. Tripoli, Benghazi, and Sebha), while the third category is 5.6% of graduates students of the Department of Geography at the Sebha University. In the study, the descriptive, analytical, and comparative approaches were all used. The results of the opinions of retired teachers, faculty members, and department heads confirm 100% of the existence of modern trends in contemporary geography. They see that represented in geographic as information systems curricula, as well as quantitative and applied curricula. The views of 56.7% of graduates confirm that modern trends in contemporary geography in Libyan universities began in the year 2000. Furthermore, the opinions of 85.71% of retired teachers confirm that geography curricula in Libyan universities need to be developed as well as that these universities have not kept pace with modern trends (71.4%), and half of the graduates confirmed that (50%), due to the lack of material and human resources. In this regard, the opinions of 80% of geography graduates confirmed that they have not studied modern curricula resulted in lowering job opportunities to 43.3%. The results showed that there is no academic balance in the disciplines of the faculty members, so the percentage of specialists in human geography was 60.87% and physical geography 21.74%, while 17.39% are general geographers.

Keywords: Sebha, Sebha University,Recent trends in geography, Geography,Geography in formation Systems.

مقدمة

تتسارع المتغيرات بتسارع الزمن في كافة نواحي الحياة على سطح هذا الكوكب، ولعل من أهمها تلك المتغيرات هو الاتجاهات الحديثة في المحيط العلمي وميادينه كما هو الواقع في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام ومناهج علم الجغرافيا بشكل خاص حيث تفرض هذه التوجهات الحديثة نفسها في الواقع مما يتطلب الاستجابة المتوازية والمستمرة مع هذه المتغيرات لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقاً بسوق العمل ومتطلباته المتصاعدة ومن هنا، يجب إحداث نقلة نوعية في مقررات ومناهج وطرق التدريس وأساليب وأدوات البحث العلمي في التخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة الجغرافية حتى ،تفرض مخرجات هذه العلوم المتمثلة في الخريجين بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص و تعتبر الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا المعاصر خير شاهد على متغيرات الزمن غير أن التزامن مع هذه المتغيرات الحديثة ولاستجابة لها تختلف من دولة إلى أخرى بل حتى داخل الدولة الواحدة، فالاتجاهات الحديثة للجغرافيا المعاصرة في الجامعات الليبية تختلف بشكل نسبي من جامعة إلى أخرى داخل ليبيا كما أن الاستجابة لهذه المتغيرات ،تواجه العديد من التحديات التي لابد من تدليلها من أجل التوجه نحو الجغرافيا الحديثة ،في المناهج والأساليب والأدوات لبحث الجغرافي المعاصر وتظل الفجوة العلمية بين الجامعات الليبية والجامعات الدولية في التوجهات الحديثة لعلم الجغرافيا المعاصر فجوة شاسعة جداً عندما نبحث فيها عن كثب تكشف لنا العديد من الحقائق التي صنعت تلك الفجوة العلمية الهائلة لتكون لها آثار عميقة في مخرجات الجامعات الليبية وتظل عائقاُ دون تحقيق طموحات وأهداف تلك القلاع العلمية مما ينذر بمستقبل مليء بالبطالة بسبب تقلص فرص العمل وإن وجدت تكون في مجالات محددة مع وجود تراكم للخريجين في التخصصات الجغرافية، ومن هنا، جاءت هذه الدراسة للبحث في متى بدأت مرحلة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا المعاصر؟ وهل واكبت الجامعات الليبية ذلك؟ وما هي التحديات التي تواجه الجامعات الليبية للوصول إلى هذه المرحلة؟

مواد وطرق البحث:

قامت هذه الدراسة بأخذ ثلاث عينات استطلاعية من الفئات المعنية لستبانة آرائهم حول الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة في أكبر الجامعات الليبية على النحو التالية:

١- عيينة من فئة الأساتذة المتقاعدين، جامعة طرابلس وبنغازي وسبها نسبة العينة الفعلية ٥٣.٨٥٪ بينما، بلغت نسبة العينة الفعلية لجامعة طرابلس منها ٢٨.٦٪ وجامعة بنغازي ٤٢.٨٪ في حين جامعة سبها كانت ٢٨.٦٪ ، بلغ متوسط الخبرة لدى أفراد هذه العينة ٣٨سنة .

٢- عينة من فئة أعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام من جامعات طرابلس وبنغازي وسبها، بلغت نسبة العينة الفعلية ٥٢.٢٧٪ نسبة العينة الفعلية لجامعة طرابلس منها ٣٩.١٪ وبنغازي ٢٦.١٪ وسبها ٣٤.٨٪ بلغ متوسط الخبرة لأفراد هذه العينة ١٦ سنة.

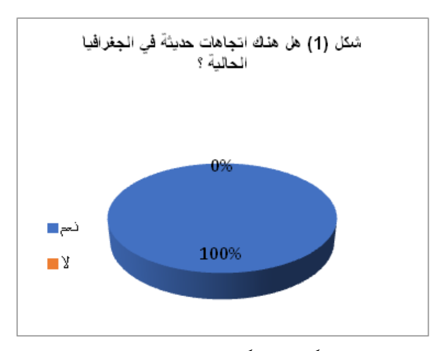
٣- عينة استطلاعية عشوائية من الطلبة خريجي قسم الجغرافيا جامعة سبها بنسبة ٥.٦٪، بلغ حجم العينة ٣٠ خريجي من أول دفعة بالقسم ١٩٨٧ حتى خريجي ٢٠٢١م .

منهجية البحث:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، تحليل البيانات ووصف المشكلة والمنهج التاريخي لمعرفة الجغرافيا القديمة والجغرافيا المعاصرة، أما المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الجامعات الليبية و بعض الجامعات الدولية والإقليمية .

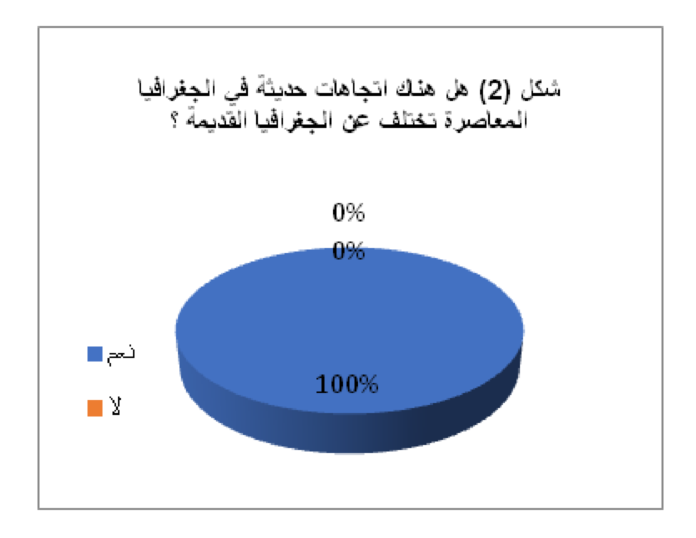
النتائج والمناقشة:

تؤكد آراء أفراد العينة من الأساتذة المتقاعدين، أن هناك اتجاهات حديثة دخلت على الجغرافيا الحالية، بنسبة آراء بلغت ١٠٠٪ شكل (١)



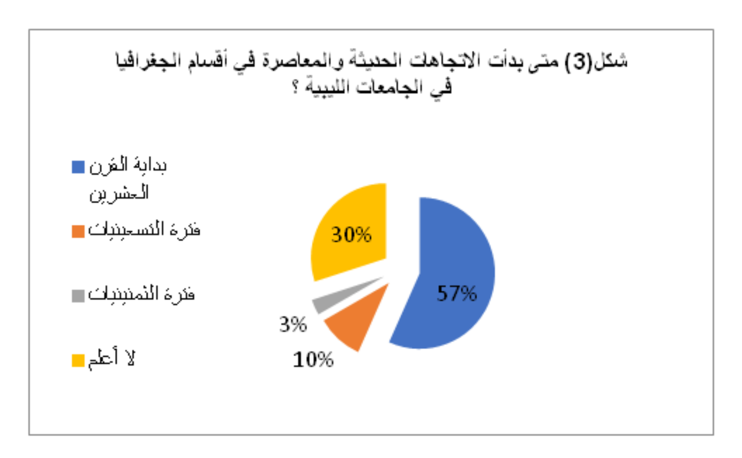
أصبحت سيادة تقنيات الحاسوب مساراً جديداً في الجغرافيا المعاصرة ، مثل نظم المعلومات الجغرافية Gis والتحسس النائي Rs فمواكبة هذه الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ،تضع الجغرافي

في مقدمة فرق العمل المشتركة، ولقد أشارديفد سكول أن التقنيات الحديثة فتحت ،مسارات ساخنة وكثيرة للجغرافيين ،من مطلع الألفية الثالثة ولعل من أهمها مشاكل التغير المناخي ،والنمو الحضري والاضطرابات السياسية ومشاكل المياه ،والأمراض والأوبئة،بالتزامن مع وسائل المعالجة البيانات والمعلومات عبر التقنيات الحديثة للجغرافيا المعاصرة ،التي فتحت نوافذ عمل عديدة وجديدة للجغرافيين ،وساهمت في الإنتقال من الاتجاهات الجغرافية القديمة نحو اتجاهات الجغرافيا المعاصرة ومتطلبات العصر الحالي.(مضر خليل عمر الكيلاني ،٢٠١١م، ص ٥١) كما يتوافق مع آراء أفراد العينة من أعضاء هيأة التدريس ورؤساء أقسام الجغرافيا حيث تؤكد هذه الفئة كذلك وبنسبة بلغت ١٠٠٪ كذلك على وجود اتجاهات حديثة في الجغرافيا المعاصرة، أنظر شكل (٢)،



وقد أكدت الفئتان بأن هذه الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة تتمثل في مقررات نظم المعلومات الجغرافيا والاستشعار عن بعد والإحصاء الجغرافي الكمي ومناهج جغرافيا البحار والمحيطات وجغرافيا الخدمات ،والاتجاه نحو الدراسات التطبيقية، حيث يستخدم الجغرافيين الأساليب القياسية الإحصائية والرياضية ،من أجل الوصول إلى نتائج لتحليل وتعليل وتفسير العلاقات المكانية والزمنية للظواهر الجغرافية (علي سالم أحميدان الشواورة، جابر الحلاق ،مرجع سابق، ص ٧٦) كما تؤكد آراء الأساتذة المتقاعدين أنهم عاصروا الاتجاهات الحديثة من خلال مقررات ومناهج مثل نظم المعلومات الجغرافيا والاستشعار عن بعد والجغرافيا الكمية والتحليل الإحصائي وجغرافية البحار والمحيطات والدراسات البيئية ومناهج البحث وجغرافية التخطيط

العمراني كما تبين من خلال العينة، أنهم تقاعدوا بداية الألفية الثالثة ،وهذا يتوافق مع آراء عينة الطلبة الخريجين الذين أكدوا أن بداية الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية كانت عام ٢٠٠٠م بنسبة آراء بلغت ٥٦.٧٪ شكل (٣).



لقد شهد علم الجغرافيا الحالية اتجاهات معاصرة ،ففي فترة ستينيات القرن العشرين ظهر أول برنامج لنظم المعلومات الجغرافية، بثوبها المعاصر، وأصبح هذه الاتجاه له عدة أوجه من التطبيقات لنظم المعلومات الجغرافيا ،وقد كان مطلع السبعينيات القرن العشرين ولادة ذلك خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (سميح أحمد عودة، ٢٠١٤، ص٥٨)، كما أدى تطور الجغرافيا الحديثة إلى تشعب فروعها بشكل كبير،فظهرت الجغرافيا الطبية والعسكرية وجغرافية الطاقة ،وأصبح الاتجاه نحو الجغرافيا التخصصية أكثر منها للجغرافيا العامة، مثل دراسة مناخ معينة أو دراسة ظاهرات محددة من حيث التخصص والحيز المكاني، والاتجاه نحو الدراسات التفصيلية الدقيقة للظاهرة الجغرافيا وأصبح الاهتمام أكبر بالمجالات التطبيقية (محمد محمود محمدين وطه عثمان الفراء، ٢٠٠٢، ص ٦١)، حيث أصبحت الاتجاهات الحديثة والمعاصرة لعلم المناخ والجغرافية المناخية دراسات تطبيقية وقد، بدأ ذلك منذ الحرب العالمية الثانية وبفضل توفر البيانات والمعلومات المناخية وتطور طرق وأساليب جمع وتخزين المعلومات،وزادت وتيرة ذلك، وجود الوسائل التقنية والأساليب الرياضية والإحصائية، التي تعالج البيانات والمعلومات وتساعد في الربط والتحليل والتعليل الظاهرة وعلاقاتها مع الظاهرات الطبيعية والبشرية، واحتياجات الإنسان، وقد كان للتكنولوجية وخاصة أجهزة الحاسوب دوراً كبيراً وسريعاً في سرعة إحداث الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في علم المناخ التطبيقي وغيره من العلوم (علي أحمد غانم، ٢٠١٠م، ص

٢٥)، إن المناهج الجغرافية الحديثة والمعاصرة ،تدرس أنماط الظاهرات الجغرافية دراسة تحليلية وتطبيقية وتؤدي إلى نتائج دقيقة، (صلاح الدين الشامي، ١٩٨٧م، ص٢٢٧)

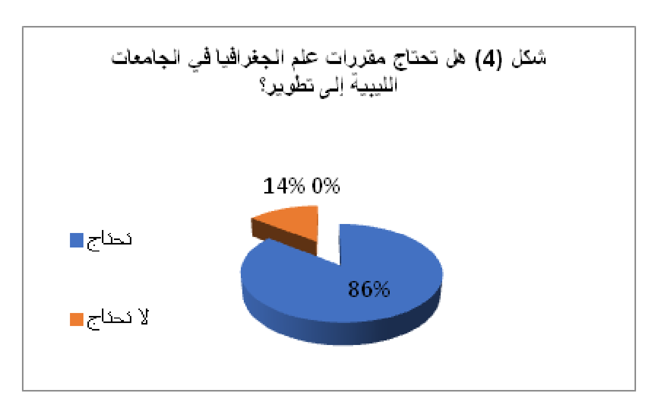
جدول (١) مقارنة لبداية تقنية نظم المعلومات الجغرافية في بعض الدول مقابل ليبيا

الدولة	تاريخ دخول تقنية المعلومات الجغرافية	الفجوة العلمية بين ليبيا وهذه الدول
كندا	١٩٦٤م	٤٤ سنة
أمريكا	١٩٧٩م	٢٩ سنة
السعودية	١٩٩٧م	١١سنوات
ليبيا	٢٠٠٨	١٣ سنة من ولادة نظم المعلومات الجغرافيا في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية

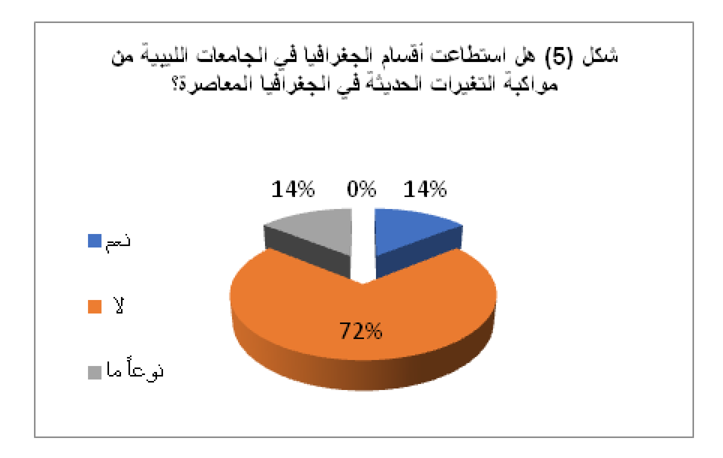
المصدر: (مواقع الانترنت، في قائمة المراجع ،مقابلات هاتفية مع رؤساء الأقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية).

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه وعند مقارنته بدء الاتجاهات الحديثة والمعاصر في تقنية نظم المعلومات الجغرافية بين ليبيا ودول (كندا ،أمريكا ،السعودية) مع آراء أفراد العينة شكلين (٣،٨) التي تؤكد ذلك ،يتبين أن الفجوة العلمية بين ليبيا وكندا وأمريكا شاسعة جداً(٤٤، ٢٩ سنة) بينما هي أقل مقارنة بالسعودية (١١ سنوات)، وهذا يضع الجهات المسؤول والمعنية في الدولة الليبية لتحمل المسؤولية ،ويتطلب سرعة تدارك هذه الوتيرة العلمية المسارعة لثورة تقنيات نظم المعلومات الجغرافية من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات وتدليل العوائق والصعوبات لتحقيق ذلك في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية شكل (٧) .

تؤكد آراء الأساتذة المتقاعدين من أفراد العينة ،أن مقررات ومناهج الجغرافيا في الجامعات الليبية تحتاج على تطوير بنسبة آراء في ذلك بلغت ٨٥.٧١٪ شكل (٤)



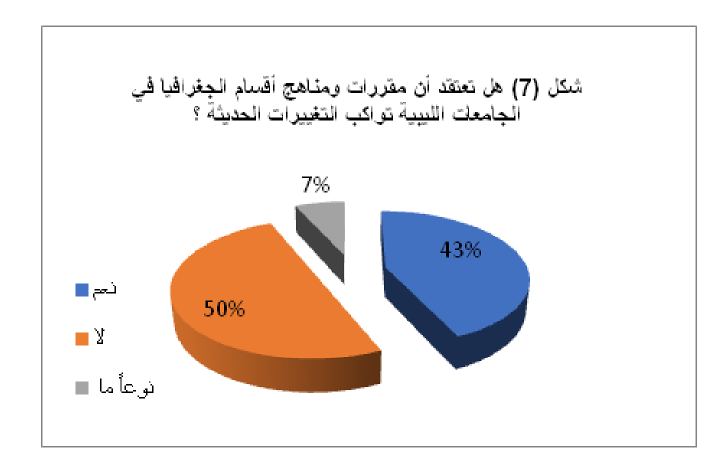
ويرى أفراد العينة أن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير هي ،المقررات والمناهج الجغرافيا المعرفية والتقنية مثل نظم معلومات الجغرافيا والاستشعار عن بعد ، كما تؤكد آراء نفس الفئة أن أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية لم تواكب التغيرات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة بنسبة آراء في ذلك بلغت ٧١.٤٢٪ شكل (٥)، أصبحت هناك اتجاهات حديثة ومعاصرة في معظم مناهج ومقررات علم الجغرافيا ،فاستخدام الأساليب الكمية ونظم المعلومات الجغرافية ساهم بشكل كبير في انتقال مناهج الجغرافيا إلى الاتجاهات المعاصرة والتحول من مجرد وصف الظاهرة ،إلى منهجية تحليل العلاقات المكانية والزمنية للظاهرات الطبيعية والبشرية والربط بين المتغيرات لتفسير الظاهرة، (نبيلة كامل المرشدي، ٢٠٠٩م، ص ١٢)



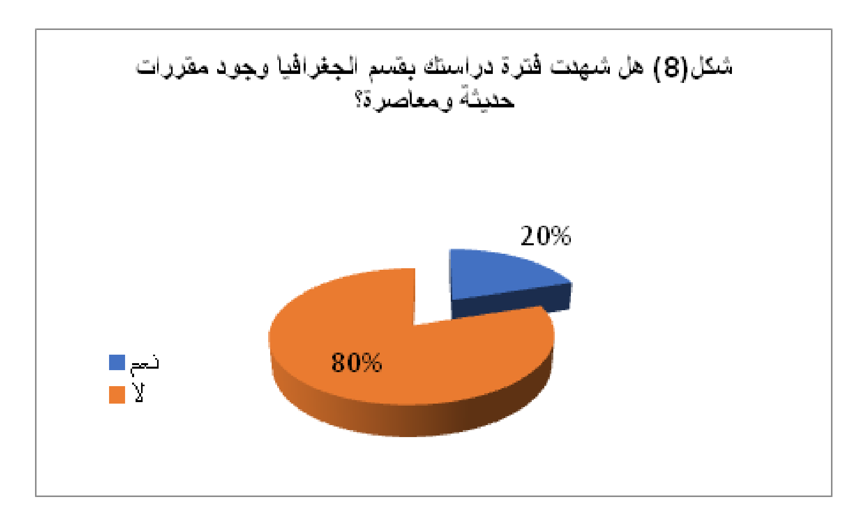
كما تؤكد آراء عينة أعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام على أن الجامعات الليبية لا تملك الاستعداد لمواكبة الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة بنسبة ٤٣.٤٨٪ شكل (٦)



وهذا يتوافق مع آراء عينة الطلبة خريجي قسم الجغرافيا الذين أكدوا بنسبة ٥٠٪ شكل (٧)

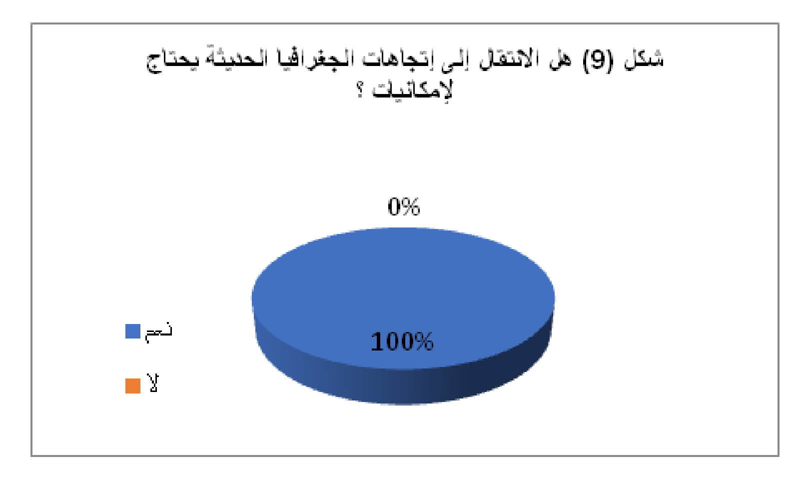


على أن مقررات ومناهج أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية، لم تواكب التغيرات الحديثة في الجغرافيا وهذا راجع لعدة أسباب منها ، غياب تدريب أعضاء هيأة التدريس مما أدى إلى ضعفهم ،ونقص المعامل المجهزة ،وضعف المناهج وقدمها،وضعف الإدارة مقارنة بمتطلبات العصر الحالي،"لم تحدث الثورة الكمية دون معارضة حتى أن ددلي ستامب ،فضل ان يعبر عن الثورة الكمية بالحرب الأهلية "أريلد هولت – ينسن ،ترجمة ،عوض يوسف الحداد، أبوالقاسم عمر اشتيوي ، ٢٠١١م، ص ١١٧" وأكدوا أن فترة دراستهم لم تشهد مقررات ومناهج حديثة بنسبة بلغت ٨٠٪ بينما نسبة ٢٠٪ أكدوا على وجود مقررات ومناهج حديثة شكل (٨)



وذلك خلال السنوات من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٢١، وهذا يتوافق مع نتائج تتبع مناهج ومقررات قسم الجغرافيا جامعة سبها من حيث بدء التحول نحو المناهج الحديثة والمعاصرة وذلك من عام ١٩٨٤م وحتى ٢٠٢١م حيث بينت الإحصاءات ،أنه بدء تدريس المناهج مثل جغرافية البحار والمحيطات وجغرافية المياه كان في عام ١٩٨٩م ، بينما بدأ دخول المقرات الحديثة والمعاصر عام ٢٠٠٣م تمثلت في ،جغرافية نظم المعلو

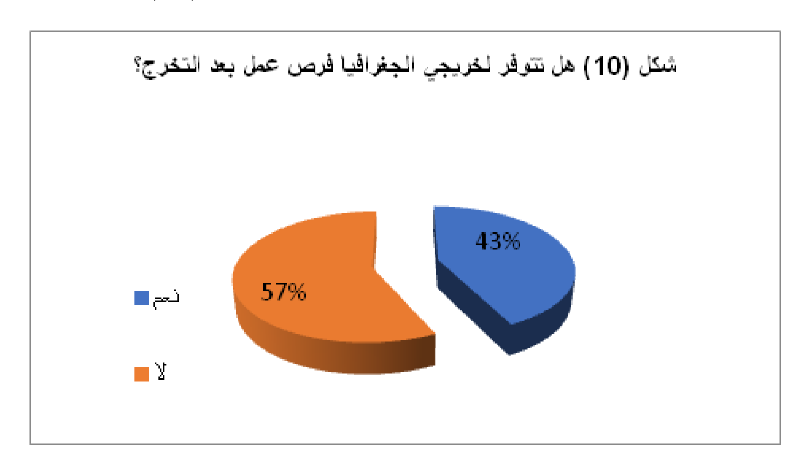
مات الجغرافية ، وقد أشار مرجع حول مناهج أقسام الجغرافيا بأحدى الجامعات العربية عام ٢٠٠٨م "حيث تخلو من التوازن بين المقررات والتكرار بالإضافة إلى نقص علم الخرائط وتقنياته وأساليبه ووسائل الاتصال والثورة المعلوماتية في الحاسبات وقاعدة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها وهذا حال معظم مناهج الجغرافيا ،في الجامعات العربية " (محمد أزهر سعيد السماك،٢٠١١،ص ٥١-٥٣) وشهد عام ٢٠٠٨م بدء تدريس المناهج الجغرافية الحديثة مثل الجغرافيا الطبية والسياحية وجغرافية الموارد والطاقة ،وهذا يتوافق مع أراء عينة الطلبة خريجي قسم الجغرافيا شكل(٣) وأوضحت آراء الطلبة خريجي الجغرافيا ، إن هناك عزوف للطلبة نحو التخصصات علم الجغرافيا في الجامعات الليبية وهذا راجع لعدة أسباب منها، عدم حصول الخريجين على فرص عمل بعد التخرج وكذلك صعوبة مناهج ومقررات علم الجغرافيا في الجامعات وعدم دراية الطالب بعلم الجغرافيا ،بينت كذلك آراء أعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام، أن الانتقال نحو الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في الجغرافيا ومواكبة ذلك يحتاج إلى إمكانيات ونسبة الآراء في ذلك بلغت ١٠٠٪ شكل (٩)



وأن أهم تلك الإمكانيات تتمثل في توفير معامل حديثة ومجهزة وتدريب وتأهيل أعضاء هيأة التدريس وتوفير المراجع الحديثة وأن نقص هذه الإمكانيات يمثل عائق أمام التطور ومواكبة التغيرات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة حسب آرائهم ، كما تؤكد آرائهم بان جغرافية المستقبل ستعتمد على التقنيات الحديثة لتقديم خدمات أفضل مما سيتيح فرص عمل في مجالات كثيرة للخريجين والمتخصصين. إن المتغيرات الحديثة في الحياة البشرية ،تفرضها متطلبات العصر ،وبذلك فهي تفرض نفسها على الجغرافيين لمواكبة هذه المتغيرات والانتقال نحو التوجهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة أصبح أمر واقع فالظروف والمتغيرات هي التي تفرض التجديد (صلاح الدين الشامي، ١٩٨٧، ص ١٠٣-١٠٦)

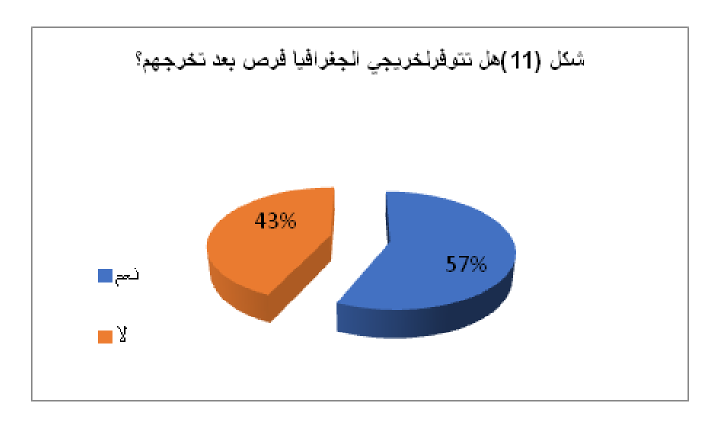
حيث أصبحت مسارات علم الجغرافيا الحديثة تركز على الدراسة الوظيفية من خلال الربط بين الظاهرات الجغرافيا الطبيعية والبشرية ،ومدى ارتباطها بالمشاريع الهندسية والتنمية المكانية ،ومن هنا تحولت الجغرافيا إلى اتجاهات تطبيقية تقدم خدمات للمجتمع (علي سالم أحميدان الشواورة ،جابر الحلاق، ٢٠١٤، ص٧٨)


تؤكد آراء أفراد العينة من الأساتذة المتقاعدين بنسبة ٥٧.١٤٪ شكل (١٠)

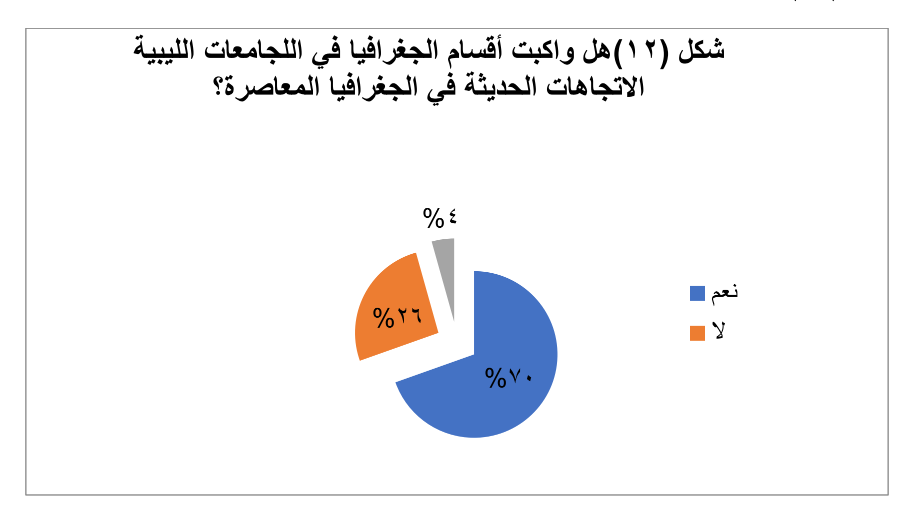


أن خريجي الجغرافيا من الجامعات الليبية لا تتوفر لهم فرص عمل بعد التخرج، وسبب ذلك حسب آرائهم تتمثل في عدم الإعداد الجيد للخريجين وهو نتاج سوء التخطيط من الدولة ،وضعف المناهج وقلة الكفاءات وعدم وجود متخصصين وعدم تطوير الخريجين بما يتوافق مع متطلبات

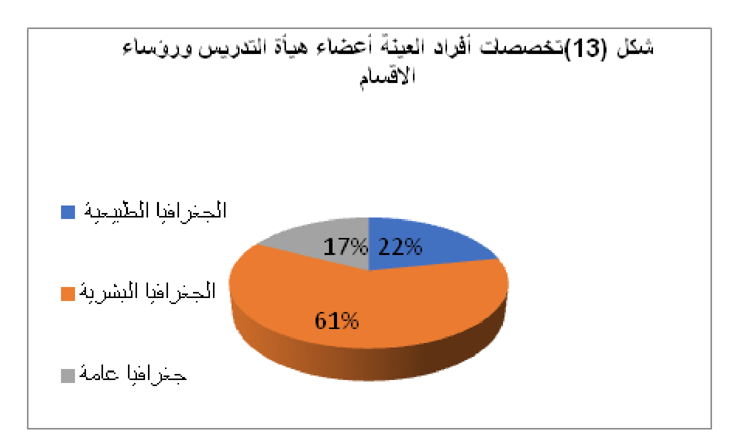
العصر،هذا يتوافق مع آراء الطلبة خريجي الجغرافيا الذين أكدوا بنسبة بلغت ٤٣.٣٪، كما هو مبين في الشكل (١١)



على عدم حصولهم على فرص للعمل بعد التخرج ويرون أن أسباب ذلك ،عدم وجود مجالات عمل لخريجي الجغرافيا سوى في التعليم التربوي فقط بسبب سوء التخطيط من الدولة وإهمالها لهذا التخصص،كما ويرى أفراد العينة من أعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام الذين أكدوا بنسبة بلغت ٧٠٪على أن أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية واكبت الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة بينما بلغت نسبة عدم مواكبة التغيرات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة ٢٦٪ ، ٤٪ نوعاً ما شكل (١٢)



وأوضحوا أن سبب ذلك نقص الإمكانيات المادية والبشرية التي أهمها ،نقص المتخصصين في هذا المجال وضعف الإدارة وقدمها ، كما تبين من خلال عينة أعضاء هيأة التدريس ورؤساء الأقسام أن هناك عدم توازن في التخصصات لدى أعضاء هيأة التدريس حيث بلغت نسبة المتخصصين في الجغرافيا البشرية ٦٠.٨٧٪ بينما تخصص الجغرافيا الطبيعية ٢١.٧٤٪ والجغرافيا العامة ١٧.٣٩٪ شكل (١٣)



عدم التوازن هذا يؤدي إلى نقص المتخصصين في الجغرافيا الطبيعية وغالباً يؤدي ذلك إلى وجود عجز في تدريس التخصص مقررات الجغرافيا الطبيعية وقد تدرس من قبل غير المتخصصين، مما قد يكون له أثر على مخرجات العملية التعليمية .

التوصيات :

بناءً على نتائج هذا البحث نوصي بما يلي :-

١- يجب تحديث وتطوير المناهج ،والمقررات المعرفية والتقنية الجغرافيا في الجامعات الليبية، بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة والمعاصر ومتطلبات العصر.

٢- لابد أن تقوم الجهات المختصة والمعنية في الدولة بالتخطيط العميق لاحتواء وتوجيه خريجي الجغرافيا لمجالات وطيفية متعددة بعد إعدادهم من المصدر بشكل يتناسب مع احتياجات المجتمع.

٣- يجب توفير الإمكانيات المادية منها (معامل حديثة ومجهزة ،مكتبات ومراجع ودوريات ومصادر حديثة ،شبكة إنترنت قوية ومتوفرة) وإمكانيات بشرية أهمها (تدريب وتأهيل عضو

هيأة التدريس ،تجديد ودعم الإدارات القديمة بالعناصر الشابة، التعاون والشراكة الدولية والإقليمية مع الخبراء والمختصين في هذه المجالات)

٤- لابد من وجود التوازن الأكاديمي من حيث التخصصات الجغرافية الطبيعية والبشرية بين أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية .

٥- يجب تسخير كافة الإمكانيات والقدرات للتوجه نحو الدراسات الجغرافية التطبيقية والميدانية واستخدام التقنيات الحديثة والانتقال نحو الاتجاهات الجغرافية المعاصرة .

٦- لابد من وضع الخطط والاستراتجيات المجدولة لمواكبة تطورات العصر لتقليص الفجوة العلمية العصرية بين الجامعات الليبية والإقليمية والدولية .

٧- يجب إعداد خريجي الجغرافية بشكل جيد والمساهمة في تطويرهم وتأهيلهم لخدمة المجتمع .

٨- لابد من إعادة النظر في مكونات قاعدة التعليم الأساسي وإعداد الأجيال وتأهيلهم لمستويات التعليم العالي بكل كفاءة واقتدار تمهيداً لدخولهم لميادين خدمة المجتمع .

قائمة المراجع والمصادر

أولاً:- الكتب

١- أريلد هولت – ينس، ترجمة، عوض يوسف الحداد، أبوا لقاسم عمر اشتيوي، (١٩٩٨م) الجغرافية تاريخها ومفاهيمها، ط الأولى،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

٢- سميح أحمد عودة، (٢٠١٤م) ،أساسيات نظم المعلومات الجغرافية "وتطبيقاتها في رؤية جغرافية "، ط الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن .

٣- صلاح الدين الشامي، (١٩٨٧م)، الجغرافيا المعاصرة –ماذا عن تطور الهدف واحتواء الأزمة ؟،منشأة المعارف بالإسكندرية ،مصر .

٤- صلاح الدين الشامي،(١٩٨٧)،الدراسة الميدانية في العمل الجغرافي،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،مصر.

٥- مضر خليل عمر الكيلاني ،(٢٠١١م) ، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر ، المطبعة المركزية –جامعة ديالى، (الجزء الأول) ،جامعة ديالى ،العراق ، ص ٥١.

٦- علي أحمد غانم ،(٢٠١٠م)، المناخ التطبيقي،ط الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن .

٧- علي سالم أحميدان الشواورة ،جابر الحلاق، (٢٠١٤م) ،الجغرافيا الطبيعية والبشرية ، ط الأولى ، دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن.

٨- محمد أزهر سعيد السماك ، (٢٠١١م)، مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر بين المنهج العام ومناهج التخصصات الفرعية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن .

٩- محمد محمود محمدين ،طه عثمان الفراء،(٢٠٠٢م) ،المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة ،ط الرابعة ،دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية .

١٠- نبيلة كامل المرشدي،(٢٠٠٩م)،جغرافيا المناخ والبيئة، ط الأولى، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، مصر.

١١- بيانات غير منشورة ،(٢٠٢١م)،مكتب المسجل العام بكلية الآداب ،جامعة سبها.

ثانياً:- شبكة الانترنت

1. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9 تاريخ الدخول ٢/مايو/٢٠٢١م

2. https://eng-ahmed-yousef.blogspot.com/2019/07/blog-post_22.html تاريخ الدخول ٢/مايو/٢٠٢١م

3. http://www.gis.club/vb/archive/index.php/t-833.html تاريخ الدخول ٣/مايو/٢٠٢١م

الملاحق

استبانه آراء أساتذة الجغرافيا من المتقاعدين حول الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة(دراسة حالة : الجامعات الليبية)

س١- الجامعة .... الكلية .... القسم العلمي.........................

س٢-الخبرة في مجال التعليم.................

س٣- تاريخ التقاعد.. صفتك قبل التقاعد......................

س٤-حسب خبرتك هل هناك اتجاهات حديثة في الجغرافيا الحالية . نعم ( ) لا ( )

إذا كانت بنعم فما هي؟

س٥-هل هناك فرص عمل متوفرة لخريجي الجغرافيا ؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بلا فلماذا؟

س٦-هل تحتاج مقررات علم الجغرافيا في الجامعات الليبية لتطوير ؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم ففي أي جانب

س٧-هل واكبت أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية التغيرات الحديثة ؟ نعم ( ) لا( )

إذا كانت الإجابة بلا فلماذا؟

س٨- حسب خبرتك متى بدأ دخول الاتجاهات الحديثة في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية ؟

س٩- ماهي آخر المقررات الحديثة التي حضرتها قبل التقاعد ؟

س١٠- هل لديك أي إضافة ؟

شكرا لكم على تعاونكم

استبيان

آراء أعضاء هيأة التدريس ورؤساء أقسام الجغرافيا حول دراسة الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة-(دراسة حالة الجامعات الليبية)

١- الجامعة والكلية والقسم.

٢-التخصص:(العام) (الدقيق)

٣-الخبرة :

٤- الدرجة العلمية:

٥-الصفة:

س٦- هل هناك اتجاهات حديثة في الجغرافيا الحالية تختلف عن الجغرافيا القديمة ؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بنعم فما هي تلك الاتجاهات؟

س٧-هل واكبت أقسام علم الجغرافيا في الجامعات الليبية الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة ؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بلا فلماذا؟

س٨-هل الانتقال إلى الجغرافيا الحديثة يحتاج إلى إمكانيات؟

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم فما هي تلك الإمكانيات

س٩-هل يوجد استعداد لدى أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية لمواكبة اتجاهات الجغرافيا المعاصرة؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بلا فلماذا؟

س١٠–ما هي أهم العقبات التي تواجه الانتقال إلى الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة لدى أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية؟

س١١–حسب خبرتك ما هي توقعاتك لجغرافية المستقبل؟

شكراً لكم لتعاونكم (الباحث)

استبانه آراء الطلبة خريجي قسم الجغرافيا خلال المرحلة الجامعية الأولى جامعة سبها حول الاتجاهات الحديثة للجغرافيا المعاصرة–(دراسة حالة– الجامعات الليبية)

س١– متى بدأت دراستك الجامعية الأولى ومتى تخرجت؟

س٢– هل يجد خريجي الجغرافيا فرص عمل متوفرة بعد تخرجهم ؟

إذا كانت بلا فلماذا؟ لا ( ) نعم ( )

س٣– هل شهدت فترة دراستك دخول مقررات حديثة ومعاصرة؟

إذا كانت بنعم فأذكرها لا ( ) نعم ( )

س٤– متى بدأت الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا المعاصرة في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية ؟

س٥– هل تعتقد أن مقررات ومناهج أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية تواكب التغيرات الحديثة ؟

س٦– ما هو سبب عزوف الطلبة الجدد عن أقسام علم الجغرافيا في الجامعات الليبية ؟

شكراً لتعاونكم مع الدراسة

الباحث

مدى امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا (S.T.S.E)

The extent to which physics teachers possess educational technology competencies according to issues (S.T.S.E)

م.د سعد قدوري الخفاجي، مديرية تربية محافظة ذي قار، العراق

أ.د جلال شنتة جبرآل بطي، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة ذي قار، العراق

المستخلص:_يهدف البحث الى معرفة مدى امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا (S.T.S.E)، ولتحقيق هدف البحث اعد الباحثان استبانة مكونة من (٢٤) فقرة توزعت فقرات الاستبانة الى (٣) مجالات وفي كل مجال (٨) فقرات والمجالات هي :

١- المجال الأول : مهارات استخدام الحاسوب .

٢- المجال الثاني : ثقافة التعليم الالكتروني .

٣- المجال الثالث : مهارات استخدام شبكة النت .

وللتأكد من الصدق الظاهري للاختبار تم عرضه على مجموعة من الخبراء في التربية وطرائق تدريس الفيزياء , كما تم حساب معامل الثبات لفقرات الاستبانة فكان (٠.٨٣)، طبقت الاستبانة بصيغتها النهائية على عينة البحث وبعد جمع البيانات تم اجراء التحليل الاحصائي بإستخدام الحقيبة الإحصائية (SPSS) للحصول على النتائج , وفي ضوء نتائج البحث توصل البحث الحالي الى مجموعة من الاستنتاجات منها :

١- امتلاك مدرسي الفيزياء مهارات استخدام الحاسوب في تدريس الفيزياء بنسبة جيدة .

٢- امتلاك مدرسي الفيزياء ثقافة التعليم الالكتروني بنسبة جيدة .

الكلمات المفتاحية : امتلاك , الفيزياء , التكنولوجيا , التعليم

Abstract: The research aims to find out the extent to which physics teachers possess the competencies of educational technology in light of (S.T.S.E) issues ._To achieve the goal of the research, the two researchers prepared a questionnaire consisting of (24) paragraphs, the paragraphs of

the questionnaire were divided into (3) areas and in each field (8) paragraphs, and the areas are :
. - The first field: computer skills١
2- The second field: e-learning culture.
- The third field: Internet use skills .٣
To ensure the apparent validity of the test, it was presented to a group of experts in education, Methods of teaching physics, and the reliability coefficient was calculated for the items of the questionnaire and was .
(٠،٨٣)The final form of the questionnaire was applied to the research sample. After collecting the data, statistical analysis was carried out using the statistical bag (SPSS) to obtain the results, and in light of the research results, the current research reached a set of conclusions, including :
1- Physics teachers possess good computer skills in teaching physics.
- Physics teachers own a good e-learning culture.٢
key words: possession, physics, technology, education

المقدمة

يواجه مدرسي العلوم بصورة عامة ومدرسي الفيزياء بصورة خاصة في حياته العملية مجموعة من المتغيرات التي لا يمكن مواكبتها (لان من خلال التزود بالخبرات العملية التي تؤهله لذلك فالمعارف تتغير باستمرار وخاصة في مجال التربية والتعليم والطالب هو اكثر المتأثرين بهذه المتغيرات وضعت المدرسين امام تحدي كبير يقتضي مواكبة هذه التغيرات من خلال امتلاكهم مهارات وخبرات متجددة لا يمكن اكتسابها عن طريق الصدفة فقط الا من خلال التدريب والممارسة في الصف .

يعد تطوير المدرسين في مجال تكنولوجيا التعليم من الموضوعات المهمة والمعاصرة التي تحظى باهتمام كبير في مجتمعاتنا ومؤسساتنا التربوية .

مشكلة البحث : **problem of research**

يتميز عصرنا الان بتدفق معرفي هائل الامر الذي تبعه تطوير تكنولوجي ضخم اصبح يمثل عبأ حقيقا على المجتمعات خاصة تلك التي توصف بالمجتمعات النامية والمستهلكة لتلك التكنولوجيا

لذا لابد للمناهج من ملاحقة التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر وتوظيفها للنهوض بالحياة نحو الافضل لغرض استثمارها في خدمة المجتمع وهذا ما اكده المختصين والمتابعين لمناهجنا في العراق يجدها بحاجة ماسة لمراجعتها واعادة النظر فيها حتى يواجهوا المستحدثات والتطورات في بنيتها .

بعد تطور التكنولوجيا من جيل الى جيل من التطورات الهامة في العقد الاخير من القرن العشرين الا ان التكنولوجيا شهدت ثورة كبيرة غيرت الكثير من المفاهيم لطرق في عالم اليوم لذا كان الزاما على اهل التربية والتعليم ان يقحموا الطلبة والمعلمين غمار هذا العلم الذي احدث تغيرات في مناحي الحياة مما ادى الى زيادة الاهتمام في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والطبية والتربوية على وجهة العموم وفي العملية التعليمية على وجه الخصوص . (الزعانيين،٢٠٠٦ص ١١٣)

ان مسيرة التعليم بصورة عامة والتعليم الالكتروني بصورة خاصة لاتخلو من بعض الصعوبات والمعوقات سواء على الصعيد المحلي او العالمي وغالبا ما يجد المدرسين صعوبات ومشكلات في استخدام التقنيات الحديثة من تكنولوجيا التعليم .

ومن هنا جاءت مشكلة البحث وتبلورت بالسؤال التالي :

مامدى امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا (S.T.S.E)

اهمية البحث: Importance of the research

١) يعد البحث الحالي ضمن البحوث التي تهتم بالربط بين مجال تكنولوجيا التعليم والمعلومات ومجال تدريس الفيزياء بما يعود بالفائدة على المجال الأخير.

٢)اهمية معرفة مدى امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا **(S.T.S.E)**.

٣)الافادة من نتائج البحث الحالي في تجنب نقاط الضعف في استخدام تكنولوجيا التعلم.

٤) تعد هذه الدراسة استجابة للتوجيهات الحديثة في مجال تكنولوجيا التعليم والتي تنادي بضرورة الأخذ بمبادئ ومداخل التعلم الإلكتروني في التدريس الصفي لتنمية المهارات والقدرات الفنية والإبداع لدى المتعلمين.

٥) اكساب مدرسي الفيزياء مهارات أساسية لتصميم الدروس والأنشطة الإلكترونية وإقامة دورات تثقيفية في مجال التعليم الإلكتروني.

٦) تكمن اهمية الدراسة كونها تستهدف القطاع التعليمي برمته طالبا ومصمم للمناهج والمعنيين بالشأن التعليمي في وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في التعليم الالكتروني .

هدف البحث : **Aims of the Research**

يهدف البحث الى التعرف على :

معرفة درجة امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا (**S.T.S.E**)

حدود البحث :

يقتصر البحث على :

١- الحد البشري :مدرسي الفيزياء في المدارس المتوسطة الحكومية والاهلية للبنين والبنات.
٢- الحد الزمني : العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠
٣- الحد المعرفي : مهارات الحاسوب وثقافة التعليم الالكتروني ومهارات استخدام شبكة الانترنيت .

المبحث الأول

تحديد المصطلحات:_Limitation of the Research

١- الكفاية

عرفها الفتلاوي (٢٠٠٣)

الكفاية على أنها قدرات يعبر عنها بعبارات سلوكية تشمل مجموعة مهام (معرفية – مهارية – وجدانية) تكون الأداء النهائي المتوقع انجازه بمستوى معين مرضي من ناحية الفاعلية والتي يمكن ملاحظتها وتقويمها بوسائل الملاحظة المختلفة. (الفتلاوي ، ٢٠٠٣ص ٢٧)

التعريف الإجرائي:

يعرفها الباحثان بأنها الحدود الدنيا من القدرات والمهارات التي يمتلكها مدرسي الفيزياء وعينة البحث للقيام بعمله بدرجة مقبولة من الأداء يتسم الفاعلية والنشاط.

٢- الكفاية التكنولوجية :

عرفها رضوان (٢٠١٤)

هي قدرة عضو هيئة التدريس في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في استخدامها في مجال عمله وتوظيفها في انشاء الملفات وعمل الدروس الالكترونية وعمل الاختبارات وتصحيحها . (رضوان ، ٢٠١٤ ص ٥٠)

التعريف الاجرائي :

يعرفها الباحثان هي المهارات التكنولوجية التي يمتلكها مدرسي الفيزياء في مجال التعليم وقدرتهم على استخدامها في الحصول على المعلومات وصياغتها على شكل من اشكال الصور الرقمية وتخزينها في ملفات.

٣- قضايا (S.T.S.E)

عرفها نبهان (٢٠٠٨) بأنه مدخل يهدف الى ابراز العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة اذ يتيح الفرصة للمتعلمين التدريب على اتخاذ القرارات بالنسبة للحياة اليومية ومستقبل المجتمع . (نبهان ، ٢٠٠٦ ص ٨٩)

التعريف الاجرائي :

ويعرفها الباحثان اجرائيا بأنها: قضايا العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة التي حددت في هذا البحث بقضايا (المصادر المائية, نقص الطاقة المفاعلات النووية, تكنولوجيا الاتصالات, نوعية

الهواء وانقلاب الجوي ,العلوم والتكنولوجيا, التنمية المستدامة , التلوث) لمدرسي الفيزياء في تربية محافظة ذي قار .

المبحث الثاني

الخلفية النظرية :

الكفاية :

خصائص الكفاية: تتميز الكفاية بأنها :

*ذات طابع شمولي مدمج بحيث تجد المعارف والمهارات من مستويات مختلفة .

*قابلة للنمو والاغتناء وذلك ان التمكن من كفاية معينة لايعني بلوغ الغاية المنشودة بحيث ان مستوى الكفاية في فترة زمنية معينة قد يصبح في فترة زمنية لاحقة غير مساير لمتطلبات التكيف مع المحيط بل يتحتم استمراريتها عن طريق التكوين المستمر .

*قابليتها للتقويم وذلك رغم كونها غير قابلة للملاحظة باعتبارها قدرات داخلية فيمكن التأكد من توفرها وتحققها عن طريق (الاداءات) والانجازات لدى المتعلم . (هناء ، ٢٠١٢ ص٤٢٩)

منحى العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة (S.T.S.E)

إن مدخل القضايا البيئية (S.T.S.E) يجمع في جوهره ومضمونه مدخلين هامين وهما المدخل البيئي Environmental Approach ومدخل قضايا العلم والتكنولوجيا والمجتمع Approach S.T.S)) أو ما يمكن تسميته بـ (القضايا والمشكلات البيئية الناتجة عن تفاعل العلم والتكنولوجيا والمجتمع) أي تدريس العلوم في سياق اجتماعي بيئي لحل القضايا والمشكلات البيئية المعاصرة لذا فالتعليم في ضوء مناهج (S.T.S.E) هو جزء من تعليم (S.T.S) ولكن هناك تركيز أكبر على التفاعلات البيئية للتطور العلمي والتكنولوجي وفي منهاج (S.T.S.E) فإن التطورات العلمية التي تم اكتشافها تشمل نواحي اقتصادية وأدبية وأخلاقية واجتماعية وسياسية، والتعليم باستعمال منحى (S.T.S.E) هو تعليم يهدف إلى مساعدة الطلبة في تكوين تصورات واقعية عملية حول

التصرف بطريقة مناسبة فيما يتعلق بالأفراد والمجتمعات والبيئة، ويعتبر Hodoson من أشهر الباحثين في مجال التعليم وفق منحى (S.T.S.E) إذ يقترح أربعة مستويات لتعليم العلوم وفق منحى S.T.S.E)) وهي:

١ـ تقدير الأثر الثقافي للعلم والتكنولوجيا.

٢ـ القدرة على اتخاذ القرارات.

٣ـ تطوير القيم والاتجاهات والأفكار الخاصة للفرد.

٤ـ التحضير للاستعداد والمبادرة. (Hodoson, 2003p 655).

الدراسات السابقة

١–دراسة محمود الخالدي (٢٠٠٦)

مدى امتلاك معلمي مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الثانية للكفايات التكنولوجيا التعليمية وادوارهم اللازمة لتنفيذ المناهج المبنية على ضوء مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة

وهدفت الى التعرف على مدى امتلاك المعلمين في مديرية التربية والتعليم الثانية ف يعمان للكفايات الكتولوجيا التعليمية وكشفت النتائج عن ان المعلمين وفقا لمجالاتها الرئيسية بدرجة عالية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين واشارت الى عدم وجود فروق ذات دالة احصائيا في درجة امتلاك المعلمين للكفايات التكنولوجية التعليمية تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي والخبرة .

٢–دراسة الزركاني (٢٠١٨)
تحليل كتب فيزياء المرحلة المتوسطة على وفق قضايا **(S.T.S.E)** ومدى امتلاك مدرسي المادة لها .

هدف البحث الى :

١- قضايا **(S.T.S.E)** التي يتضمنها محتوى كتب علم الفيزياء للمرحلة المتوسطة .

٢- مدى امتلاك مدرسي علم الفيزياء للمرحلة المتوسطة لقضايا (S.T.S.E).

ولتحقيق هدفي البحث تم اعداد قائمة بقضايا (**S.T.S.E**) اذ تم التوصل الى قائمة بالقضايا في صورتها الاولية تكونت من (١٤) قضية رئيسية تتفرع منها (١٢٨) قضية فرعية عرضت على مجموعة من المحكمين المختصين في علم الفيزياء وطرائق تدريسها وعلى بعض مشرفي ومدرسي المادة وبذلك تكونت القائمة بشكلها النهائي من (٨) قضايا رئيسة وهي (نوعية الهواء والغلاف الجوي , نقص الطاقة , المفاعلات النووية , تكنولوجيا الحروب ,التنمية المستدامة)تتفرع منها (٥٨) قضية فرعية ثم قام الباحث بتحليل محتوى كتب علم الفيزياء للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٦) بالاستناد الى القائمة التي تم اعدادها واعتماد الفكرة وحدة للتسجيل والتكرار وحدة للتعداد وتم حساب ثبات التحليل بالاتفاق مع محللين خارجيين ومع الباحث نفسه .ولتحقيق الهدف الثاني اعد الباحث اختبار لما يمتلكه مدرسو مادة الفيزياء من قضايا (**S.T.S.E**) ووضعت في ثلاث مجالات هي : المجال المعرفي ويتكون من (٢٣) فقرة من نوع الاختيار متعدد والمجال السلوكي ويتكون من (١٠) فقرات من نوع الاختيار المتعدد والمجال الوجداني ويتكون من (١٠)فقرات وقد اعطيت خمسة بدائل (موافق . محايد , غير موافق , غير موافق بشدة) وبذلك تكون الاختبار بصورته الاولية من (٤٣) فقرة وتم التحقق من صدقه الظاهري بعرضه على المجموعة من الخبراء المختصين في مجال طرائق تدريس والقياس . (الزركاني ٢٠١٨)

المبحث الثالث

إجراءات البحث

أولا : مجتمع البحث :

يتمثل المجتمع الاصلي للبحث بمدرسي الفيزياء في المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) الحكومية والاهلية في محافظة ذي قار \مدينة الناصرية (المركز) وبلغ عددهم (١٧٣) مدرسا ومدرسة للفيزياء , بواقع (٩٨) مدرس و (٧٥) مدرسة .

ثانياً: عينة البحث

١-العينة الاستطلاعية :

تم اختيار عينة استطلاعية من مدرسي الفيزياء في المدارس الثانوية في مدينة الناصرية , وقد بلغ عدد افراد العينة الاستطلاعية (٢٠) مدرسا ومدرسة فيزياء .

٢- العينة الاساسية :

تتمثل عينة البحث الاساسية بمدرسي ومدرسات الفيزياء في المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) للبنين والبنات الحكومية والاهلية في محافظة ذي قار \مدينة الناصرية \المركز).

تم اختيار (٦٨) مدرسا ومدرسة فيزياء تم اختيارهم بصورة عشوائية كما موضح في الجدول (١) .

جدول (١) اعداد العينة

الجنس	العدد
مدرس	٣٠
مدرسة	٢٨
المجموع	٦٨

ثالثا : اداة البحث :

اعتمد الباحثان الاستبانة اداة لتحقيق هدف البحث في معرفة (درجة امتلاك مدرسي الفيزياء لكفايات تكنولوجيا التعليم في ضوء قضايا S.T.S.E لأنها تعد من الاساليب الاكثر ملائمة لتقويم الخصائص الوجدانية لدى الافراد , عما ذا كانو يوافقون على مضمون عبارات تتعلق باحداث او قضايا او اشياء يهتمون بها او تعبر عن بعض سمات شخصياتهم .

(علام , ٢٠١١ : ١٩٣)

لذا قام الباحثان بما يلي :

١- توجيه استابنة استطلاعية الى عينة عشوائية من مدرسي الفيزياء في المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) في المدارس الحكومية والاهلية وتبلغ عددهم (٢٠) مدرس ومدرسة فيزياء .

٢- كان مجموع فقرات الاستابنة (٢٤) فقرات .

٣- وضعت (٣) بدائل امام كل فقرة (موافق , غير متأكد , غير موافق) .

٤- توزعت فقرات الاستبانة الى (٣) مجالات وفي كل مجال (٨) فقرات هي :

*المجال الاول : مهارات استخدام الحاسوب .

*المجال الثاني : ثقافة التعلم الالكتروني .

*المجال الثالث : مهارات استخدام شبكة الانترنت .

٥- لغرض التاكد من صدق الاداة ثم اعتماد الصدق الظاهري وذلك بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في مجال التربية وعلم النفس وطرائق التدريس.

(*)الخبراء

- ❖ ا.د موفق عبد العزيز الحسناوي /طرائق تدريس الفيزياء /المعهد التقني في الناصرية.
- ❖ ا.د. انعام قاسم الصريفي /علم النفس التربوي /كلية التربية للعلوم الانسانية /ذي قار.
- ❖ ا.م.د حسام يوسف صالح /ط.ت العلوم /كلية التربية جامعة ديالى.
- ❖ ا.م.د فارس كاظم طعيمه /ط.ت/ كلية التربية /جامعة واسط .
- ❖ ا.م.د علي عبد داخل /ط.ت/كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة ذي قار.

٦-من اجل التحقق من وضوح فقرات وتعليمات الاستبانة قبل تطبيقها النهائي وكذلك حساب الوقت المستغرق للاجابة , تم تطبيقها على عينة مدرسي ومدرسات الفيزياء والبالغ عددهم (٢٠) مدرس ومدرسة فيزياء , وقد ثبت ان الفقرات واضحة وتراوح وقت الاجابة عنها بين (٢٠-٢٥) دقيقة .

٧- تم استخراج معامل ارتباط بيرسون لاستخراج معامل الثبات لفقرات الاستبانة فكان (٠,٨٣) وهو معامل ثبات جيد.

<u>رابعا : تطبيق الاستبانة :</u>

وزعت الاستبانة بصيغتها النهائية للفترة ٢٠١٩\١٢\١٥ لغاية ٢٠٢٠\١١\١٥ على عينة البحث والبالغ عددهم (٦٨) مدرسا ومدرسة فيزياء .

<u>خامسا : الوسائل الاحصائية :</u>

استخدم الباحثان لمعالجة البيانات احصائيا الحقيبة الاحصائية (SPSS)

المبحث الرابع

عرض النتائج وتفسيرها:

أولا: النتائج المتعلقة بالمجال الاول :

مهارات استخدام الحاسوب . لمعرفة درجة امتلاك مدرسي الفيزياء مهارات استخدام الحاسوب مرتبة تنازليا , تم تحليل البيانات احصائيا والجدول (٢) يوضح ذلك .

جدول (٢) النسب المئوية لاجابات مدرسي الفيزياء والمتعلقة بالمجال الاول

ت	الفقرات	موافق	غير متأكد	غير موافق
1	القدرة على حوسبة مناهج الفيزياء يساعد على النهوض بها	%٩١	%٧	%٢
2	القدرة على كتابة القوانين الفيزياء بوساطة جهاز الحاسوب .	%٨٢	%١٢	%٦
3	القدرة على استخدام جهاز عارض البياناتdata show	80%	13%	7%
4	القدرة على طباعة الخطط الدراسية بوساطة جهاز الحاسوب .	%٧٥	%١٦	%٩
5	استخدام الحاسوب في تدريس الفيزياء يوفر الوقت والجهد لدى المدرس .	%٧٠	%١٨	%١٢
6	اعتقد ان استخدام الحاسوب يساعد الطلبة على التعلم الذاتي .	%٦٨	%١٩	%١٣
7	ارى ان استخدام الحاسوب يساعد على التفاعل بين الطلبة والمدرس .	%٦٢	%٢١	%١٧
8	اعتقد ان استخدام الحاسوب يرفع مستوى ثقافة ومهارات التكنولوجيا لدى المدرس .	%٥٨	%٢٥	%١٧
	المعدل الحسابي	٪٧٣	%١٦	٪١١

يلاحظ من جدول (٢) ان المعدل الحسابي للاجابات مدرسي الفيزياء والمتعلقة بالمجال الاول (مهارات استخدام الحاسوب) بلغت (٪٧٣) وتعد هذه النسبة (جيدة).

ثانيا:النتائج المتعلقة بالمجال الثاني :ثقافة التعليم الالكتروني

لمعرفة درجة امتلاك مدرسي الفيزياء ثقافة التعليم الالكتروني ، مرتبه تنازليا ،تم تحليل البيانات احصائيا والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣) النسبة المئوية لاجابات مدرسي الفيزياء والمتعلقة بالمجال الثاني

ت	الفقرات	موافق	غير متأكد	غير موافق
١	استخدام التعليم الالكتروني يساهم في تحسين مهارات تدريسي الفيزياء.	٨٩٪	٨٪	٣٪
٢	يساهم التعليم الالكتروني في زيادة التفكير العلمي والبحث في الفيزياء.	٨٧٪	٩٪	٤٪
٣	يسهل التعليم الالكتروني عملية التعلم اثناء تدريس الفيزياء.	٨٥٪	١٠٪	٥٪
٤	توظيف التعليم الالكتروني يساهم في حل بعض مسائل الفيزياء.	٨٠٪	١٣٪	٧٪
٥	استخدام التعليم الالكتروني يحفز دافعية الطلبة نحو تعلم الفيزياء.	٧٨٪	١٥٪	٧٪
٦	التعليم الالكتروني يعمل على مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.	٧١٪	٢٠٪	٩٪
٧	اشعر ان التعليم الالكتروني ينسجم مع اهداف تدريس الفيزياء.	٧٠٪	٢١٪	٩٪
٨	التعليم الالكتروني يوفر طرق واساليب متنوعة في تدريس الفيزياء.	٦٨٪	٢٠٪	١٢٪
	المعدل الحسابي	٧٨٪	١٥٪	٧٪

يلاحظ من جدول (٣) ان المعدل الحسابي لاجابات مدرسي الفيزياء والمتعلقة بالمجال الثاني (ثقافة التعليم الالكتروني) بلغت (٧٨٪) وتعد هذه النسبة جيدة.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمجال الثالث :مهارات استخدام شبكة النت.

لمعرفة درجة امتلاك مدرسي الفيزياء مهارات استخدام شبكة النت، مرتبه تنازليا ،تم تحليل البيانات احصائيا والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤) النسب المئوية لاجابات مدرسي الفيزياء والمتعقلة بالمجال الثالث

ت	الفقرات	موافق	غير متأكد	غير موافق
١	استطيع استخدام البريد الالكتروني	٩٠٪	٩٪	١٪
٢	استطيع استخدام شبكة web	٨٨٪	١٠٪	٢٪
٣	استطيع استخدام برامج الترجمة	٨٦٪	١٢٪	٢٪
٤	استطيع انشاء موقع الكتروني	٨١٪	١٥٪	٤٪
٥	استطيع تحميل برامج من شبكة النت	٧٩٪	١٦٪	٥٪
٦	استخدم مواقع الكترونية متخصصة بالفيزياء	٧٦٪	١٩٪	٥٪
٧	التعامل مع المكتبات الالكترونية	٧٢٪	٢٠٪	٨٪
٨	استطيع المشاركة في المنتديات الالكترونية	٦٣٪	٢٢٪	١٥٪
المعدل الحسابي		٧٩٪	١٥٪	٦٪

يلاحظ من الجدول (٤) ان المعدل الحسابي لاجابات مدرسي الفيزياء والمتعلقة بالمجال الثالث (مهارات استخدام شبكة النت) بلغت (٧٩٪) وتعد هذه النسبة جيدة.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

توصل البحث الحالي الى الاستنتاجات التالية :

١- امتلاك مدرسي الفيزياء مهارات استخدام الحاسوب في تدريس الفيزياء بنسبة جيدة .

٢- امتلاك مدرسي الفيزياء ثقافة التعليم الالكتروني بنسبة جيدة .

٣- امتلاك مدرسي الفيزياء مهارات استخدام شبكة النت بنسبة جيدة.

ثانيا: التوصيات

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثات مايلي :

١- عقد ورش عمل تدريبية في استخدام الكفايات التكنولوجية في العملية التعليمية .

٢- ادراج التدريب على الكفايات التعليمية التكنولوجية ضمن برامج اعداد مدرسي الفيزياء.

ثالثا: المقترحات

استكمالاً للبحث الحالي يقترح الباحثات اجراء مايلي :

١- اجراء دراسة لمعرفة علاقة تحصيل الطلبة مع مهارات استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم

٢- اجراء دراسة لمعرفة اثر التعليم الالكتروني على الميل واتجاهات الطلبة نحو تعلم الفيزياء .

٣- اجراء دراسة لمعرفة صعوبات استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر مدرسي الفيزياء .

المصادر العربية

١- الزركاني , احمد صلاح هادي (٢٠١٨) , تحليل كتب الفيزياء للمرحلة المتوسطة على وفق قضايا (S.T.S.E) ومدى امتلاك مدرسي المادة لها, رسالة ماجستير غير منشورة .كلية التربية الاساسية , العراق , بابل .

٢- رضوان , بواب (٢٠١٤) :الكفايات المهنية اللازمة لاعضاء هيئة التدريس الجامعي من وجهة تظر الطلبة , جامعة جيجل انموذجا (اطروحة دكتوراه) , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , جامعة سطيف , الجزائر .

٣- الزعانين , جمال (٢٠٠٦) : مشكلات تعليم مقرر التكنولوجيا في مرحلة التعليم الاساسي بفلسطين من وجهة نظر المعلمي , التجربة الفلسطينية في اعداد المناهج , المؤتمر العلمي الاول لكلية التربية , المجلد الثاني , جامعة الاقصى .

٤- محمود الخالد (٢٠٠٦): مدى امتلاك معلمي مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الثانية للكفايات التكنولوجيا التعليمية وادوارهم اللازمة لتنفيذ المناهج المبنية على ضوء مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة (رسالة ماجستير) , عمان , الجامعة الاردنية .

٥- هناء عبد الكريم حسن (٢٠١٢) : الكفايات التكنولوجية لاعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية ومدى ممارستهم لها على ضوء بعض المتغيرات .مجلة كلية التربية الرياضية , مجلد ٢٤ , العدد ٣, جامعة بغداد .

٦- نبهان , يحيى محمد (٢٠٠٨) :مهارة التدريس , دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان.

المصادر الاجنبية

1-.Hondson، D(2003):Time for action: Science education for an alternative future. International Journal of Science Education، 25(6):p:645-670

مدى إلتزام المصارف الإسلامية السودانية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية "" دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي مصرف البلد (بنك الشمال سابقاً) "

The extent of Sudanese Islamic banks' commitment to applying social responsibility accounting "Analytical study from the point of view of Bank Al Balad employees (formerly Al Shemal Bank)"

د. عائدة عثمان عبدالله بلال/ جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن/ أستاذ المحاسبة المساعد/ كلية الإدارة والاعمال/ قسم المحاسبة

Dr.aida2016@gmail.com

عمر عثمان بلال/ شركة سلامة المدن للحراسة الأمنية / رئيس حسابات

omaraccou99@hotmail.com AOBilal@pnu.edu.sa–

الملخص: هدفت الدراسة الي ابراز اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية العاملة في السودان وتحديد مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في السودان وذلك من خلال التعرف على مدى إدراك إدارات المصارف الإسلامية السودانية من وجهة نظر موظفي مصرف البلد (بنك الشمال سابقاً) لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالات تطبيق محاسبة المسؤولية في المصارف الإسلامية العاملة في السودان.

وأهميتها تنبع في إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الاعتماد على الأنشطة المتعلقة بالمصارف الإسلامية العاملة في السودان. وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وجزءين وملخص وأهم النتائج والتوصيات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت باليد على المدراء والموظفين في المصارف الإسلامية (مصرف البلد)، حيث تم توزيع (٤٠) استبانة اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (٤٠) استبانة.

وبينت نتائج الدراسة أن إدارات المصارف الإسلامية العاملة في السودان تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأنها تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد جاء التطبيق في المجال ذا العلاقة بالعملاء ومجال خدمة المجتمع والعاملين لديها وحماية البيئة، وجاءت اجابات المبحوثين بدرجة الموافقة والموافقة بشدة.، كما تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات من اجل تعزيز تطبيق محاسبة المسؤولية في المصارف الإسلامية العاملة في السودان وان الدراسة لها علاقة بمحاور المؤتمر من حيث محور العلوم الاجتماعية – المحاسبة والعلوم المالية المصرفية.

المصطلحات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، السودان.

Abstract: -

The study aimed at highlighting the importance of accounting for social responsibility of Islamic banks operating in Sudan and determining the extent of applying social responsibility accounting in Islamic banks in Sudan, by identifying the extent of awareness of the administrations of Sudanese Islamic banks from the point of view of the employees of Al-Balad Bank (formerly AL-SHEMAL Bank) of the concept of social responsibility and areas The application of liability accountability in Islamic banks operating in Sudan. And its importance stems from the possibility of applying social responsibility accounting through reliance on activities related to Islamic banks operating in Sudan. Accordingly, the study was divided into an introduction, two parts, a summary, and the most important findings and recommendations.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed by hand to managers and employees in Islamic banks (Al-Balad Bank). (40) Questionnaires were distributed, from which 40 questionnaires were adopted for the purposes of analysis and study.

The results of the study showed that the administrations of Islamic banks operating in Sudan are aware of the concept of social responsibility and that they apply social responsibility accounting, and the application came in the field related to customers, the field of community service and its workers, and the protection of the environment, and the responses of the

respondents came with the degree of approval and strong approval. Recommendations for strengthening the application of liability accountability in Islamic banks operating in Sudan. The study is related to the conference axes in terms of the social sciences axis - accounting and banking financial sciences.

Key terms: social responsibility, social responsibility accounting, fields of application of social responsibility accounting, Islamic banks, Sudan.

المقدمة:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للازدياد المنفرد في حجم وقرارات الشركات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية، ويركز هذا البحث على بيان مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومدى التزام المصارف الإسلامية بها.

تهتم منظمات عديدة حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها من أجل الإسهام بالبرامج الاجتماعية، وتقديم العون للمعوزين والاهتمام بالشؤون البيئية. وإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا الحنيف، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركّز على أهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة. وقد انعكس الفكر الاقتصادي على الفكر المحاسبي من حيث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

مشكلة البحث: بناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- ما مدى إدراك ادارات المصارف الإسلامية في السودان لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هو واقع تطبيقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في السودان؟
- ما هي مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تحظى بالأولوية من قبل المصارف الإسلامية في السودان؟

أهمية البحث: تأتي اهمية هذه الدراسة كونها من اوائل الدراسات التي قامت بتسليط الضوء على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العاملة في السودان، ومدى إدراك تلك المصارف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في محاولة لتعزيز هذا المفهوم وتطبيقاته مما

ينعكس في مساهمة أكثر فاعلية في تطور ورفاهية المجتمع وبقاء المنظمات واستمرارها وبيان حدود ومجالات المسؤولية الاجتماعية ومدى أهميتها في المصارف الاسلامية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز دور المحاسبة الاجتماعية في المصارف ونقلها من الهامش لتغدو في طليعة العلوم الاجتماعية.
- قياس إدراك ادارات المصارف الإسلامية في السودان لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- بيان واقع تطبيقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في السودان.
- التعرف على مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تستأثر باهتمام البنوك الإسلامية في السودان من حيث درجة التطبيق.

فروض البحث: لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفروض التالية:

الفرضية الرئيسة الاولى: تدرك ادارات المصارف الإسلامية في السودان مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرئيسة الثانية: تطبق المصارف الإسلامية في السودان محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المجالات ذات العلاقة بـ: خدمة المجتمع، وحماية البيئة، والعاملين لديها، وعملاءها.

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

- تطبق المصارف الإسلامية في السودان محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه خدمة المجتمع.
- تطبق المصارف الإسلامية في السودان محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة.
- تطبق المصارف الإسلامية في السودان محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لديها.
- تطبق المصارف الإسلامية في السودان محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاءها.

منهجية البحث:

يعتمد الباحث على المناهج العلمية التالية:

- المنهج التاريخي: ومن خلاله يقوم الباحث باستعراض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.
- المنهج الاستنباطي: وذلك لتحديد أبعاد المشكلة.
- المنهج الاستقرائي: وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.
- المنهج الوصفي التحليلي: ومن خلاله يقوم الباحث بعرض إجراءات الدراسة الميدانية.

التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث:

المتغير المستقل: التزام المصارف الإسلامية

المتغير التابع هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

نموذج متغيرات الدراسة: -

المتغيرات المستقلة   المتغير التابع

	الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية
الزام	**معايير قياس المسؤولية الاجتماعية**

تنظيم الدراسة :

تم تقسيم البحث الى أربعة محاول المحور الأول الإطار العام للبحث والمحور الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، المحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.

الدارسات السابقة :-

دراسة وداعة الله ، ٢٠١٦ بعنوان " محاسبة المسؤولية وأثرها في تخفيض تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية"

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية ومفهومها العام ، بيان متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية في المنشآت الصناعية بصورة صحيحة، وبيان أثر محاسبة المسؤولية على تكاليف الانتاج. استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي

لصياغة الفرضيات، المنهج الاستقرائي لاختبار فروض الدراسة ، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية .توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها ، أن محاسبة المسؤولية تساعد في تحقيق الكفاءة الانتاجية ، محاسبة المسؤولية توفر معلومات تساعد في ترشيد تكاليف الإنتاج .أهم التوصيات : الاهتمام بمحاسبة المسؤولية في شركة النيل للبترول المحدودة، وعلى الوحدات الاقتصادية الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات معلوماتية تمكن من ضبط ورقابة تكاليف العمليات الانتاجية من خلال ادخال أساليب جديدة وتكنولوجيا متقدمة في العملية الإنتاجية) وداعة الله ، خطاب محمد ،(٢٠١٦) ، ص ٢)

- دراسة نوفل ، وآخرون ، ٢٠١٢ " تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام معدلات العائد وذلك من خلال تحليل قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية ، و تحليل قدرة هذه الشركات على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة ومدى تأثير هذه التدفقات على سيولتها ، بالإضافة إلى تقييم هيكل التكاليف والهيكل المالي لهذه الشركات من خلال دراسة درجات الرفع المالي والتشغيلي وأثر ذلك على معدلات العائد المحققة. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها :انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار في الأموال المقترضة والممثلة بعدم قدرة هذه الشركات على توليد معدل عائد على الاستثمار يفوق كلفة الأموال المقترضة وعدم استخدام الرفع التشغيلي بكفاءة ، ارتفاع مخاطر الأعمال وزيادة المخاطر المالية في الشركات عينة الدراسة ، وأيضاً انخفاض قدرة الشركات على خدمة ديونها بسبب ارتفاع أعباء الدين. أهم التوصيات: على الشركات أن تعمل على زيادة كفاءتها التشغيلية من خلال استخدام معدلات أقل من الرفع التشغيلي والتخلص من بعض أعباء المصاريف التشغيلية المتضخمة. والتقليل من استخدام الرفع المالي والذي شكل أعباء عليها ممثلة بخدمة الدين ، والبحث عن مصادر تمويلية أخرى من غير الاقتراض الخارجي مثل التمويل بالملكية أو استخدام مصادر التمويل الداخلي (نوفل ، موسى عبدالهادي ، وآخرون ، (٢٠١٢) ، ص ٢).

- دراسة آل غزوي ، ٢٠١٠ "قياس المنافع الاجتماعية في الشركات ونشر القوائم المالية عن المحاسبة الاجتماعية ·

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية قياس المنافع الاجتماعية في الشركات ونشر القوائم المالية عن المحاسبة الاجتماعية والتي تبين مدى تقديم خدمات اجتماعية ومعرفة مدى قدرة هذه الشركات بمشاركة المجتمع، وكذلك معرفة الأساليب والطرق للمحاسبة الاجتماعية وتسليط الضوء على المحاولات من قبل المنظمات والهيئات الدولية للمحاسبة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والدوريات والكتب العربية والأجنبية. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها : المنافع الاجتماعية هي فوائد تتحقق معظمها لأطراف خارجية والعديد منها يصعب قياسها قياساً نقدياً ، لايزال الفكر المحاسبي لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية الداخلية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي، ركز أكثر الباحثين على قائمة التأثيرات الاجتماعية والتي تنظر إلى تدفق النقد والمصادر الاجتماعية من وإلى المساهمين. أهم التوصيات: الحاجة إلى تحديد أسس قياس ملائمة للتطبيق يحقق الاستخدام الأمثل في بيئة الأعمال حيث ان قياس المنافع الاجتماعية والخاصة الخارجية يمكن قياسها ويمكن الاستفادة منها وكذلك يمكن للباحثين تطويرها بما يتواكب مع حجم الشركة ونشاط الشركة (آل غزوي، حسين عبدالجليل، (٢٠١٠) ، ص ٢).

- دراسة اللولو،٢٠٠٩ "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالاتها والإفصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤوليــة لديها، وقد اعتمدت الدراسة على أساليــب الإحصاء الوصفية واستخدام الاستبانة كـأداة للدراســـــة. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها: إدراك الشركات مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة

نفس الاهتمام بالرغم من توفر مقومات التطبيق لديها، حيث أن تطبيق محاسبة المسؤولية يتطلب الإلمام الكامل وتوفر كادر محاسبي كفؤ، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين. أهم التوصيات: ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ويتم ذلك من خلال تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية في التوعية عن أهمية هذا المفهوم، ويجب أن يكون للحكومة موقف ايجابي اتجاه الشركات التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات (اللولو ، محمد سالم ،(٢٠٠٩) ، ص ٢)

- دراسة أبو سمرة ، ٢٠٠٩ "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (التشريعات، وثقافة الشركات المساهمة العامة، واهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي (أبو سمرة ، حامد أحمد)، ٢٠٠٩) ،ص ٢)

أهم النتائج: وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون معدوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة ، ذلك يعود إلى وجود معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أهم التوصيات: أن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية، ويستخدمها في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة، وضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات غير الربحية بتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أسوة بالعديد

من الدول المتقدمة، وتعزيز ثقافة وممارسة الشركات المساهمة العامة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية الفلسطينية في هذا المجال.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة :

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في البيئة المطبقة عليها الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة على وجهة نظر موظفي مصرف البلد (بنك الشمال) في السودان ، بينما الدراسات السابقة طبقت في بيئات عربية مختلفة.

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بالحالية استخلص الباحث أن الدراسات السابقة تطرقت إلى جوانب متعددة لمحاسبة المسؤولية حيث أنه فرع مستحدث في المحاسبة ومن هذه الجوانب: مفهوم محاسبة المسؤولية ومدى إمكانية تطبيقها في الشركات وعلاقتها بالإفصاح وغيرها العديد، بينما في هذه الدراسة تم التطرق إلى دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام المصارف السودانية بها على وجه الخصوص.

المحور الاول: – الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تواجه المنظمات اليوم تحديا كبيرا حيث تمارس عملها في بيئة معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسيًا واجتماعيًا وتقنيًا. ومع زيادة الوعي لدى المجتمع أصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنظمة دون تحقيق الأهداف الاجتماعية، وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، وأحدث مراحل التطور المحاسبي، وتماشيًا مع التوجهات الجديدة للمجتمع السعودي لرؤية ٢٠٣٠م، والتي تتمثل في تخصيص القطاع العام وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجود سوق للأوراق المالية وتبني كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية المعايير المحاسبية ، برزت الحاجة إلى التحري عن المحاسبة الاجتماعية. (أسامة الحيزان ، ٢٠٠٨ ، ص ٤)

أولا: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حقوق الانسان وسميت بعدة أسماء مثل المحاسبة الاجتماعية Social Accounting أو المحاسبة الاجتماعية لمنظمات الأعمال Corporate Social Accounting لكن الشائع هو تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting.

وتعرف بأنه فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المنظمة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي باعتبار أن المنظمة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط مصالح المالكين. وتقوم هذه المحاسبة على الافتراضات التالية (طاهر محسن الغالبي و صالح مهدي العامري، ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١-١١٢):

- أن المنظمة لها التزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولأطراف وفئات متعددة في المجتمع وعليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها.
- إن الموارد المتاحة للجميع نادرة ومحددة، لذلك يتوجب استثمارها بفاعليه وبما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول من مثل هذه الاستثمارات.
- لا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء والهواء فهي موارد نادرة يتوجب على منظمات الأعمال تعويضها للمجتمع.
- من حق المجتمع على المنظمة الاطلاع على ما تقوم به من أعمال وخاصة في الإطار الاجتماعي من خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي.

تزايد دور العولمة الاقتصادية خلال سنوات التسعينات، ممّا أدى إلى ظهور شركات لعبت دورًا في الحد من الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق في الملكية وتفعيل أنظمة الحكومة، إضافة إلى ضمان سلامة البيئة، وفي سنة ١٩٧٠م ظهرت مفاهيم التزام الشركات في تحمل أنشطتها على المجتمع المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم له ثلاثة أوجه (عبدالله ال موسى ، ٢٠١٤، ص ٤):

- المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم آدم سميث (Adam Smith) الذي أكد على أن كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن

من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفًا أحاديًا تسعى إلية المنظمة.

- المفهوم الإداري: الذي تم إدراكه سنة ١٩٣٠م، حيث تم التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع وأشار فرنسيس سيتون (FRANCIS X.STTON) في بحثه سنة ١٩٥٦م، إلى كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في الشركات الكبيرة من خلال موازنة إدارة المنظمة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة) التي قد يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.
- المفهوم البيئي: الذي اختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند جاكوبي (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند هاي جراي (HAY–GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ ويليامز (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة ١٩٦٠م بتَحسُّسْ المديرين في كون مسؤولياتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما رالف نادر (RALPH NADER) وجون جالبريث (JOHN K.GALBRAITH).

ثانياً : تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (يوسف يوخلخال ، ٢٠١٢ ، ص ٢) ، إذ عرف الصبان المسؤولية الاجتماعية بأنها: " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وتوصيل تلك المعلومات للفئات، والطوائف المختصة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات." (يوسف يو خلخال ، ٢٠١٢، ص ٢ [١] وعرف كل من (Davis & Blomstrom) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنشأة بمراعاة الآثار والنتائج المترتبة عن قراراتها على النظام الاجتماعي الخارجي، بطريقة تضمن

[١] يوسف بو خلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير- جامعة بشار،2012م، ص2.

إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات".

ولاحظ الكاتب أن من خلال المفهوم السابق أنه يراعي الإمكانيات المادية للمنشأة للقيام بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية نحو البيئة، بمعنى ضرورة تحقيق أرباح كافية حتى تكون المنشأة قادرة على الإنفاق البيئي والاجتماعي.

وعرفت جمعية الإداريين الأمريكيين (American Management Association) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "استجابة إدارة المنشآت العملية للتغير في توقعات المستهلكين، والموظفين، والاهتمام العام بالمجتمع مع استمرار الاهتمام بالنشاطات التجارية الهادفة إلى تحقيق الثروة الاقتصادية" (نورالدين المحمودي ، ٢٠٠٧ ، ص ٢).

وعرف (التويجري) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنشأة بتوظيف جهود العاملين فيها لصالح الجميع، (الموظف، والمنشأة، والبيئة) حسب المبادئ الإسلامية التي يتسنى إيجاد فائض من العائدات، بعد خصم المصاريف الخاصة بتيسير أمور المنشأة". وعرف كارول المسؤولية الاجتماعية بأنها:" التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن." (يوسف يو خلخال ، ٢٠١٢، ص ٢) وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: " الالتزام المستمر من قبل شركات الاعمال بالتصرف أخلاقيًا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية".

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". وتعرف أيضًا بأنها: "مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئة، والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين".

تعطي التعاريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نقاطًا مشتركة تتمثل في : (نورالدين المحمودي ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣):

- المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة تجاه المجتمع، ويبنى هذا الالتزام على أساس توقعات المجتمع، أي تشكل رغبات المجتمع أساسًا في تحديد المسؤولية.
- "التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- الطابع "الطوعي والإرادي" الذي يميز المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تصبح جزءًا من ثقافة التيسير بها وليست نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية؛ هذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، بحيث تنظر المؤسسة مقابلاً يكون على شكل اعتراف بدورها الإيجابي من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها.
- الطابع "الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز استراتيجيتها، الأمر الذي يتطلب تغيرًا في ثقافة التيسير بها."
- عنصر "الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق ورسم الممارسات الجيدة للمؤسسة وتتبع التطورات الحاصلة بها.
- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح "مواطنة وبالتالي سترتبط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع (المحيط) الذي تعمل فيه .(الطاهر خامرة، ٢٠٠٧ ، ص٨٠-٨١(.
- تتحدد المسؤولية الاجتماعية بطاقة المنشأة على أن تتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون.

مما سبق يستنتج الباحث مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية: "هي فرع من فروع المحاسبة، يختص بتحليل وقياس العمليات المتعلقة بقيام المنشأة بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية، بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنها لصالح المنشأة، إظهار نتيجة القياس في التقارير المحاسبية (التقليدية أو المقترحة) بصفة دورية، بما يساعد جهات عديدة –داخلية أو خارجية–في اتخاذ القرارات المناسبة." (نورالدين المحمودي ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٣)

ثالثاً: الجذور التاريخية (نشأة) المحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة بل لها الصفة الديناميكية والواقعية الطاهر خامرة، ٢٠٠٧، ص٨٠-٨١)، والمحاسبة علم اجتماعي ومهنة المحاسبة مهنة خدمية، ويقاس تقدم مهنة المحاسبة بمدى مواكبتها للتغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، ومدى

قدرتها على خدمة أهداف المجتمع المحيط بها، كما يقاس علم المحاسبة بقدرته على تقديم النظريات والمفاهيم والأساليب الحديثة والمتقدمة التي تخدم المهنة وترشدها لتضمن أدائها بأعلى مستوى من الكفاءة.

وتعتبر المحاسبة البيئة والاجتماعية كمصلح وكنظام فرعي للمحاسبة ظاهرة جديدة نسبيًا، حيث أن بداية نشرة عام ١٩٤٣م، وفي ذلك الوقت كانت المحاسبة الاقتصادية – الاجتماعية تخلط أحيانًا بالمحاسبة الاجتماعية. (سعيد النعيمات وفارس حسين ، ٢٠١١ ، ص ٣١٣) ووردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن ال ٢٠، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٢م تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد عجيلة محمد وشنيني عبدالرحيم ، ٢٠١٢ ، ص ٧).

وقد ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting SRA)) في الفكر المحاسبي خلال العقد السادس من القرن العشرون وذلك في كتابات بعض الباحثين أمثال Anderson Linowees, Mobley ، مع بداية العقد السابع شكلت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) لجنة متخصصة أوكلت إليها معالجة مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية كما نشطت فيما بعد الدراسات والبحوث عن أغراضها ومشاكلها. سعيد النعيمات وفارس حسين ، ٢٠١١ ، ص ٣١٤).

ومن ناحية أخرى، يرى (الشيرازي) أن تطور المحاسبة الاجتماعية للمنشأة مر بثلاثة مراحل متتالية هي نور الدين عبدالله المحمودي، ٢٠٠٧ ، ص٩٣- ٩٤.):

- المرحلة الأولى: وتكون مسؤولية المنشأة وفقًا لهذه المرحلة التقليدية تعظيم الأرباح مع التزاماتها بمراعاة القواعد والقيم السائدة في المجتمع.
- المرحلة الثانية: حيث تكمن مسؤولية المنشأة في مسؤولية اجتماعية بمعنى أن تساهم المنشأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ومسؤولية خاصة بمعنى أن تلتزم المنشأة بتحقيق الربح لملاكها.

أي أن النشاطات الاجتماعية تتمثل في تلك النشاطات التي تستلزمها القوانين أو السياسات العامة أو القيم الاجتماعية السائدة، وبالتالي فإن هذه النشاطات تُعد بمثابة قيد على هدف تعظيم الربح.

- المرحلة الثالثة: وهذا ينظر للمنشأة على أنها نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر يجب أن تحافظ على التوازن معه، وبالتالي يجب عليها أن تنهض بصورة إيجابية بالرفاهية العامة للمجتمع من خلال قيامها بنشاطات إلزامية واختيارية تستهدف الحد من النتائج الخارجية السلبية لنشاطاتها والمساهمة أيضًا في حل المشكلات الخاصة بالمجتمع، مما يجعلها تسعى إلى تحقيق مستوى مرضي من الأرباح بدلاً من تعظيمها، وتُعد هذه المرحلة هي الاتجاه الغالب في الوقت الحالي.

لقد أصبحت المسؤولية البيئة والاجتماعية لمنشآت الأعمال المعاصرة أمرًا مقبولاً عمومًا في جميع المجتمعات الحديثة، المتقدمة والنامية، ومن المتوقع أن تزداد مستقبلاً نشاطات ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية، وأن يزداد طلب الإفصاح عن تطبيقاتها واستخداماتها تبعًا لتغيرات الوسط وظروف المجتمع سعيد النعيمات وفارس حسين ،٢٠١١ ، ص٣١٤) .

رابعاً: العوامل المساهمة في زيادة اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تأتي أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها أحمد إبراهيم اللحيدان وآخرون ، ٢٠١٣، ص ٢):

- ازدياد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية، حيث لم يعد معيار تقييم أداء المشروع هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي، وتوفير البيانات عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.
- ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.
- دور التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة.
- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة، منها (محمد فوزي وادي وخالد محمد نصار ، ٢٠١٦ ، ص ٧): إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول منظمة الأعمال ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب، إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل

المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

خامساً : أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تتطلب المحاسبة الاجتماعية نموذجًا محاسبيًا تستند إليه القيم الاجتماعية التي تسود البيئة التي يعمل المشروع فيها. ويتم التعبير عن الآثار الاجتماعية ذات العلاقة بهذه البيئة داخل وخارج الوحدة بتكاليف وعائدات اجتماعية، بناء عليه فإن أهداف المحاسبة الاجتماعية تتلخص بما يلي:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي يوسف بو خلخال، ٢٠٠٧، ص٢).

- معرفة مدى إحداثها لإشكاليات بيئية واجتماعية، ومقدار مساهمتها في تقديم الحلول لها (سامر مظهر قنطقجي ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨).
- "قياس وتسجيل الأداء الاجتماعي لتحديد مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية العامة في المجتمع.

- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء" ي (وسف بو خلخال، ٢٠١٢، ص٢) .

- ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي ياسر أحمد السيد، ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥٢).

ومما سبق يلخص الباحث الأهداف الفرعية للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة في النقاط التالية: (نور الدين عبد الله المحمودي، ٢٠٠٧ ، ص٣٤)

- تحسين المستوى الاجتماعي، والمادي، والنفسي للعاملين، وتمثل هذه المجموعة من الأفراد نقابة للعاملين.
- الإنتاج والبيع بما يلبي بعض الحاجات الاجتماعية للعملاء، وتمثل هذه المجموعة من الافراد جمعية حماية المستهلك.
- التبرع للمؤسسات، والجمعيات الخيرية التي بدورها توزع المساعدات على الفقراء، والمساكين للحد من ظاهرة الفقر.
- مساعد الدولة (الحكومة) في القيام بواجباتها الاجتماعية خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة لتلك الدولة، وتمثل هذه المجموعة من الأفراد (المجتمع) الحكومة. "فلم يعد دقيقًا القول إن مسؤولية رعاية المجتمع والتأثير عليه ايجابيًا، والتخلص من مشكلاته هي مسؤولية حكومية فقط، بل أنها تتعدى ذلك لتشمل مختلف القطاعات العامة، والخاصة التي تشكل المجتمع بمختلف مكوناته التي تتصف بالتكامل، والتأثير المتبادل كنظم اجتماعية مفتوحة".

سادساً: طبيعة المسؤولية الاجتماعية:

ينطوي المفهوم الضمني للمسؤولية الاجتماعية على أن أنشطة المنشأة تشمل معاني اجتماعية داخلية وخارجية في آن واحد. وعلى ذلك يمكن للباحث تبويب هذه المسؤولية إلى (أحمد سامي عثمان ، ١٩٧٨ ، ص ١٤١):

(١) مسؤولية اجتماعية داخلية: ويقصد بها مسؤولية المنشأة من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية. ويشمل هذا المجال من المسؤولية الاجتماعية:

- المشاكل المصاحبة لإدارة التنظيم البشري والتي تتعلق أساسًا باختيار العاملين والتدريب والترقيات والمكافآت.

- اشتراك العاملين في اتخاذ القرارات كوسيلة لتوفير إطار متماسك للعلاقات داخل المنشأة.
- توفير الظروف الطبيعية المناسبة لأداء العمل والاستخدام الأمثل للموارد المادية من وجهة نظر اجتماعية.

(٢) مسؤولية اجتماعية خارجية: ويقصد بها مسؤولية المنشأة من أجل الآثار الخارجية للأنشطة التي تزاولها على مختلف الفئات أو العناصر الاجتماعية الخارجية. وتتمثل الآثار الخارجية الموجبة في شكل منافع (عوائد) اجتماعية، بينما تسبب الآثار الخارجية السالبة تكاليف (أعباء) اجتماعية، فالمنافع الاجتماعية تعتبر منافع خارجية يتمتع بها أو تعود على المجتمع، أما التكاليف الاجتماعية فهي تكاليف خارجية أو تضحيات يجب أن يتحملها المجتمع. ولذلك تركز الاهتمام من وجهة نظر المجتمع على التكاليف الاجتماعية الخارجية لنشاط المنشأة أكثر من المنافع الاجتماعية الخارجية،

سابعاً: مجالات المحاسبة الاجتماعية: حددت دراسة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA في عام ١٩٩٣م مجالات المحاسبة الاجتماعية في: البيئة، والموارد غير المتجددة، والموارد البشرية، والموردين والزبائن، والمنتجات، والمجتمع. لذلك تقسم المحاسبة الاجتماعية إلى مجالات التالية (سامر مظهر قنطقجي، ٢٠٠٦ ،ص ٧) :

- الموارد البشرية: كتحسين حالة العاملين وتوفير السكن والتأمين الصحي ورياض الأطفال وبرامج التدريب وما إلى ذلك.
- البيئة ومحاربة التلوث: كتحسين البيئة المحيطة بزراعة الشجر والاعتناء به ومعالجة النفايات والمخلفات الناجمة عن عمليات الوحدة الاقتصادية.
- حماية المستهلك: بتحسين جودة المنتجات وضمان نوعيتها إضافة إلى تقديم كفالات وخدمات ما بعد البيع.

المحور الثاني: – المصارف الإسلامية: –

نشأت البنوك الإسلامية وانتشرت في العالم الإسلامي وغير الإسلامي استجابة لتطلعات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة النظم الربوية المدمرة لكيانها والمحطمة لقوى الفصل الاقتصادي فيها.

المصارف الإسلامية هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج يعمل في إطاره يستمد قواعده من آداب وقيم وأخلاق الشريعة الإسلامية ويكون جهازها مصرفي متكامل يعمل في إطار العقيدة وعلى هدى من الشريعة الإسلامية مطبقاً تعاليمها وكافة معاملاته لأوامر الله سبحانه ومتجنباً لكافة نواهيه ومحرماته .

البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونمؤها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية ومما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها ومن هذا التعريف يتبين لنا أن هناك عدة عناصر أساسية تلتزم بها البنوك الإسلامية وهي ():

- الالتزام بالقواعد المستقرة للشريعة الإسلامية.
- الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد كل البعد عن مجالات الحرام والمشكوك فيها.
- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال.

أهداف البنوك الإسلامية:

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- تحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.
- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السلعي في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق.

أنواع البنوك الإسلامية: -

هناك عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقاً لعدة أسس هي ( ):

- وفقاً للنطاق الجغرافي: - بنوك إسلامية محلية وأخرى دولية.

- وفقاً للمجال الوظيفي للبنك: – بنوك إسلامية صناعية ، زراعية، تجارية.

دراسة حالة مصرف البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً): –

تأسس مصرف البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً) كشركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة بالخرطوم بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٣م بموجب قانون الشركات وزاول نشاطه رسمياً في ١٩٩٠/١/٢م ، ويقوم البنك بممارسة جميع الأعمال والأنشطة المصرفية ، ويباشر البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بالخرطوم (برج بنك الشمال شارع السيد عبدالرحمن) وكذلك من خلال فروعه السبعة عشر المنتشرة داخل السودان .وللبنك شركات تابعة لها مثل الشركة العالمية الحديثة للاستثمار مملوكة للبنك بنسبة ٩٩.٩٪ ويتكون مساهمات رأس مالها من الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وبنك السودان وآخرين .

السياسات المحاسبية لمصرف البلد (بنك الشمال الإسلامي): –

- يتبع البنك التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق في تسجيل موجوداته ومطلوباته وإيراداته ومصروفاته علماً بأنه في عام ١٩٩٧م قد تم إعادة تقييم الموجودات الثابتة (بواسطة بيت خبرة) وتم إثباتها بسعر السوق.
- القوائم المالية للشركة العالمية التابعة والتي يمتلك البنك نسبة ٩٩٪ من رأسمالها غير موحدة مع ميزانية البنك حسب منشور بنك السودان رقم ٢٠٠٢/٢٥ – ٢١/ سبتمبر ٢٠٠٢م.
- يتم إهلاك الموجودات طبقاً لطريقة القسط الثابت وهي عبارة عن إهلاك الموجودات بأقساط سنوية متساوية خلال العمر الافتراضي لكل صنف من الموجودات.
- العملات الأجنبية يتم تحويل عملياتها الى الجنيه السوداني بالسعر السائد وقت تنفيذ العملية. ومن بعد يتم تحويل قيمة الموجودات والمطلوبات في تاريخ قائمة المركز المالي بالسعر السائد في ذلك التاريخ.
- يتم إثبات أرباح وخسائر عمليات المشاركة والسلم عند تصفية كل عملية أما أرباح المرابحات أو خسائرها فيتم إثباتها عند تحصيل الأقساط من الزبون.
- يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للأسس والمعايير التي وضعها البنك المركزي آخذين في الاعتبار الديون التي وافق البنك المركزي على إطفائها من الأرباح خلال العشر سنوات القادمة.

- تظهر الاستثمارات في المساهمات الرأسمالية في قائمة المركز المالي بالتكلفة دون أن يخصم منها المخصص المكون لانخفاض قيمتها.
- يخضع البنك للزكاة طبقاً لمنشورات ديوان الزكاة كما يخضع أرباح الأعمال طبقاً لمنشورات ديوان الضرائب.
- يتم حساب أرباح حسابات ودائع الاستثمارات على أساس (العام المالي) ويسمح البنك بالسحب أو الإضافة مع الاحتفاظ لصاحب الحساب بحقه في العائد عند نهاية الفترة.

المحور الثالث: تحليل النتائج واختبار الفروض

أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها: يتناول هذا القسم وصفًا لخصائص أفراد عينة الدراسة، وعرضًا لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة عبر الاستبانة وذلك من خلال التحقق من فرضيات الدراسة على النحو التالي:

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

– المصادر الثانوية: حيث تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

– المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على (٤٠) من العاملين في مصرف البلد.

مجتمع الدراسة: شمل مجتمع الدراسة العاملين في مصرف البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً).

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة تتكون من (٤٠) من العاملين في مصرف البلد، وأخذت العينة بطريقة عشوائية. وكانت مواصفات العينة على النحو التالي:

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات

الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيبرمان – براون.
- طريقة ألفا – كرو نباخ.
- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية: تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من فراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

جدول رقم (١) معامل ألفا كرو نباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	الثبات
1.	المحور الاول	14	0.903

2.	المحور الثاني	8	0.893
3.	المحور الثالث	5	0.889
4.	المحور الرابع	5	0.840
5.	المحور الخامس	8	0.916
6.	إجمالي العبارات	40	0.962

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠١٨م.

يوضح الجدول السابق أن معامل كرو نباخ لكل عبارات الاستبيان يساوي ٠.٩٦٢ وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرو نباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الأشكال البيانية.
- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- معادلة سيبرمان – براون لحساب معامل الثبات.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال.
- اختبار مربع كاي لدلالة الفروض.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية، بالإضافة الى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولا: البيانات الشخصية:

جدول رقم (١) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة المئوية
من ٢٠ واقل من ٣٠ سنة	3	7.5%
من ٣٠ سنة واقل من ٤٠ سنة	21	52.5%
من ٤٠ سنة ماقل من ٥٠ سنة	10	25%
٥٠ سنة فاكثر	6	15%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

يتضح ان أغلبية المبحوثين هم من الفيئة العمرية أقل من ٣٠سنة حيث بلغ عددهم ٢٤ مبحوث وبنسبة ٤٨٪ من العينة المبحوث، مما يدل على صحة الخبرة لدى المبحوثين.

جدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ماجستير	16	40%
بكالوريوس	22	55%
دكتوراه	0	0%
اخرى	2	5%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية،٢٠١٨م.

يتضح من الجدول أن أغلبية افراد عينة الدراسة هم من تخصص محاسبة حيث بلغ عدد المبحوثين ٧٥ مبحوث وبنسبة بلغت ٤١.٧٪ من العينة المبحوثة، مما يدل على التخصصية الامر الذي يساعد على فهم اسئلة الاستبانة.:

جدول رقم (٣) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
ادارة اعمال	14	35%
محاسبة	16	40%
اقتصاد	6	15%

مالية	2	5%
اخرى	2	5%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

يتضح الجدول ان معظم افراد العينة المبحوثة هم من حملة المحاسبة حيث بلغ عددهم ١٧ مبحوث وبنسبة ٣٤٪من العينة المبحوثة.

جدول رقم (٤) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	3	7.5%
من ٥ الى١٠ سنوات	16	40%
من ١٠ الى15 سنة	5	12.5%
15سنة فآكثر	16	40%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح أن أغلبية المبحوثين خبرتهم اقل من ٥ سنة ويليهم من خبرتهم تتراوح بين ٥ سنة واقل من ١٠ سنة حيث بلغت نسبتهم من العينة المبحوثة ٢٣.٣٪، مما يوكد صدق النتائج التي يتم التوصل اليها بناء على الاسئلة المطروحة عليهم.

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول: "إدراك الادارات المختلفة ببنك الشمال الاسلامي بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

جدول رقم **(5)** اختبار مربع كاى لعبارات المحور الأول:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	توجد رؤية واضحة لدي ادرة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	111.020	1	.000

2	يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه الي البيئة	79.885	2	.000
3	يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين	112.454	3	.000
4	تعد المسؤولية الاجتماعية احدى اولويات البنك	106.527	1	.000
5	يعد الايفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية احد اهداف البنك	116.797	4	.000
6	يهتم البنك بتحقيق اهداف اجتماعية جنبا الي جنب مع الاهداف الاقتصادية	106.912	3	.000
7	محاسبة المسؤولية الاجتماعية عبارة عن اسلوب رقابي محاسبي لخدمة الادارة	130.996	2	.000
8	يساهم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقيم الاداء الاجتماعي	101.321	2	.000
9	يوجد قناعة لدى البنك بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	115.278	4	.000
10	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية لدى العاملين لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية	106.340	3	.000
11	وجود صعوبات تحد من تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك	83.429	2	.000
12	تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنك يؤدي الي تحقيق اهداف المنشأة	107.375	4	.000
13	تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنك يؤدي الي تعظيم الربح	87.768	2	.000
14	تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنك يزيد من فعالية وكفاءة الرقابة الادارية	79.031	2	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،٢٠١٨م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على:" ادراك الادارات المختلفة ببنك الشمال الاسلامي بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع

كاي المحسوبة كالآتي(١١١.٠٢٠-٧٩.٨٨٥-١١٢.٤٥٤-١٠٦.٥٢٧—١١٦.٧٩٧-١٠٦.٩١٢-١٣٠.٩٩٦-١٠١.٣٢١-١١٥.٢٧٨-١٠٦.٣٤٠-٨٣.٤٢٩-١٠٧.٣٧٥-٧.٧٦٨-٧٩.٠٣١) وبدرجات حرية (٤-٣-٢-١) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالةsig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الثاني: "تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع "

جدول رقم (٦) اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثاني:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	تسعى محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية	77.833	1	.000
2	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع	66.567	2	.000
3	يقوم البنك بتدريب عدد من الطلبة لتأهليهم للحياة العملية	65.948	2	.000
4	يقوم البنك بمساعدة المقبلين على الزواج من ابناء المجتمع	103.324	1	.000
5	يقوم البنك بتكريم ومنح دراسية للمتفوقين من ابناء المجتمع	104.523	2	.000
6	يساهم البنك بتمويل المراكز الثقافية والنوادي الترفيهية والرياضية	115.630	2	.000
7	يعمل البنك على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات و الزكاة و القرض الحسن	77.191	1	.000
8	يقوم البنك بتعين عدد من الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة	104.391	1	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على:" تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (٧٧.٨٣٣-٦٦.٥٦٧-٦٥.٩٤٨-١٠٣.٣٢٤-١٠٤.٥٢٣-١١٥.٦٣٠-٧٧.١٩١-

١٠٤.٣٩١) وبدرجات حرية (١ – ٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠٠٠.) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

المحور الثالث: " تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة"

جدول رقم (٧) اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثالث:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يساهم البنك بتجميل وتشجير المناطق المجاورة له	138.862	2	.000
2	ينفذ البنك برنامج لحماية البيئة والمحافظة عليها	138.324	1	.000
3	يقدم البنك مساعدة مالية للمنظمات العاملة في مجال حماية البيئة	104.846	2	.000
4	يقوم البنك بتنظيم حملات توعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها	127.533	2	.000
5	يقوم البنك بتشجيع العاملين لدية على الحد من التلوث البيئي	103.524	1	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

لاختبار صحة المحور القائل" تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة""تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (١٣٨.٨٦٢-١٣٨.٣٢٤-١٠٤.٨٤٦-١٢٧.٥٣٣-١٠٣.٥٢٤) وبدرجات حرية (٢-١) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الرابع:" تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لديها"

جدول رقم (٨) اختبار مربع كاى لعبارات المحور الرابع:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يوفر البنك بيئة عمل ملائمة للعاملين لديها	106.329	2	.000
2	يوفر البنك بإعداد برامج ودورات تدريبية للعاملين لديه	108.810	2	.000
3	يوفر البنك التامين الصحي للعاملين لديه	104.554	1	.000
4	يساهم البنك بالعمل على توفير مساكن للعاملين لديه	81.352	2	.000
5	يساهم البنك في تنظيم رحلات لتأدية الشعائر الدينة للعاملين	76.069	2	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

لاختبار صحة المحور القائل" تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لديها" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (٧٦.٠٦٩-٨١.٣٥٢-١٠٤.٥٥٤-١٠٨.٨١٠-١٠٦.٣٢٩) وبدرجات حرية (١-٢-٣) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الخامس: تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه عملائها"

جدول رقم (٩) اختبار مربع كاى لعبارات المحور الخامس:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يحرص البنك على توظيف الاموال في مجالات الاستثمار ذات الصيغة الاسلامية	87.557	1	.000
2	يلتزم البنك بالوضوح والصدق للعملاء في التعامل معهم في كل الحالات	93.747	2	.000
3	يحترم البنك الفروقات الفردية بين العملاء	123.606	2	.000

4	يمنى البنك الوعي المصرفي السليم بين العملاء	144.444	1	.000
5	يستجيب البنك لشكاوي واقتراحات عملاءه	112.256	2	.000
6	يهم البنك بتمويل عملاءه من اصحاب المهن و الحرف	122.472	2	.000
7	تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى توفير معلومات تساعد عملاءه في ترشيد القرارات	97.989	1	.000
8	تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى توفير معلومات تساعد عملاءه في تقيم الاداء.	95.871	1	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على" تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤلية الاجتماعية تجاه عملائها "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (٨٧.٥٥٧–٩٣.٧٤٧–١٢٣.٦٠٦–١٤٤.٤٤٤–١١٢.٢٥٦–١٢٢.٤٧٢–٩٧.٩٨٩–
٥.٨٧١) وبدرجات حرية (١ – ٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام بأهمية المسؤولية الاجتماعية يزيد من المساهمة الفعلية للتنمية.
- يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.
- توجد التزام جيد لدى مصرف البلد بالمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية إذ يساعد هذا المفهوم على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

- اعتبار ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد المعايير للمفاضلة بين الشركات عند التقديم على المناقصات الحكومية.
- تنشيط دور الإعلام لإبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها الإيجابية على الشركة والمجتمع.
- إجراء المزيد من البحوث حول سبل تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها باعتبارها وسيلة فعالة في مساعدة المنظمات على البقاء وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

المراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

- باتر محمد علي وردم،٢٠٠٣ ، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع).
- سامر مظهر قنطقجي، المحاسبة الاجتماعية، (دمشق، دار النهضة، ٢٠٠٦م)، ط١، ج٢.
- طاهر محسن الغالي وصالح مهدي العامري،٢٠٠٥م، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (عمان، دار وائل).
- عبد الله حنش آل موسى،٢٠١٤م، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، (الرياض، ردمك).
- محمد عبد العزيز ربيع،٢٠١٥م، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، (الأردن، عمّان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
- نجيب عصام يماني،١٤٣٣هـ، منظومة مفاتيح التنمية المستدامة، (جدة).
- نور الدين عبد الله المحمودي،٢٠٠٧م، نحو النظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية، (ليبيا، دار الكتب الوطنية).

ثانيًا: المقالات والمجلات

- أحمد سامي عثمان،١٩٧٨م، المحاسبة عن مسؤولية الاجتماعية للمنشأة في المجتمع المعاصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد (٢)، العدد (٢).

- أحمد فرغلي محمد،١٩٧٩م، اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، المجلد (٧).
- بلال فايز إسحاق وآخرون،٢٠١٤م، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، الأردن، المجلد (٤١)، العدد (٢).
- جميل حسن النجار،٢٠١٦م، المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأثرها على الأداء المالي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، القدس، العدد (٢٩).
- سالم عبد الجبار آل عبد الرحمن،١٤٣٤هـ، الموارد البشرية والتنمية المستدامة (توطئة لحديث في المنهج)، المنهل، جدة، المجلد (٧٥)، العدد (٦٣٥).
- سعيد النعيمات وفارس حسين،٢٠١١م، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٨).
- عبد الله بن جمعان الغامدي،٢٠٠٧م، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد (٢٣)، العدد (١).
- عصام فهد العربيد،٢٠٠٨م، المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (٢٨)، العدد (٢).
- محمد سمير الصبان،١٩٨٧م، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد (١).
- ياسر أحمد السيد،٢٠٠٩م، دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد (٢).
- يوسف محمود جربوع،٢٠٠٧م، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، المجلة الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد (١٥)، العدد (١).

ثالثًا: الرسائل الجامعية

- أسامة الحيزان،٢٠٠٨م، الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الاجتماعية ودراسة مدى الحاجة إلى معيار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
- الطاهر خامره،٢٠٠٧م، المسؤولية البيئة والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح.
- عايد بن عبد الله العصيمي،١٤٣٤هـ، دور الحكومة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في الإدارة العامة، غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- محمد سالم اللولو،٢٠٠٩م، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني،١٤٣٧هـ، تصور مقترح لتفعيل الدور الثقافي للمعلمة في ضوء اتجاهات التعليم من أجل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في التربية، غير منشورة، كلية التربية، جامعة القصيم.
- نوره بنت عبد الله المجدول،١٤٣٤-١٤٣٥هـ، الدور الحكومي في تعزيز التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- يوسف بو خلخال،٢٠١٢م، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. جامعة بشار.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

- عجيلة محمد وشنيني عبد الرحيم،٢٠١٢م، فعالية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، الملتقى لدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.
- عبد الرحمن محمد الحسن،٢٠١١م، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

- محمد فوزي وادي وخالد محمد نصار،٢٠١٦م، انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

- اليونسكو، http://www.un.org/.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، . http://www.unesco.org/

The implication of COVID-19 on supply chain management of fast food companies (Saudi Arabia: A case study)

Rola Jawadi, Princess Nourah Bint Abdul Rahman University, Saudi Arabia

Jawadi_r@yahoo.com

Azzah Alzahrani, Princess Nourah Bint Abdul Rahman University, Saudi Arabia

T.azzahsaad@gmail.com

Abstract

This paper aimed to investigate the impact of COVID-19 on fast food companies, focusing on fast food restaurants from an accounting point view. This has never been researched in the Saudi Arabia, which makes this paper a valuable contribution. The study focused on S.W Companies as a case study sample of a fast food franchise in Jeddah, where the S.W most branches. Jeddah is one of the biggest cities in Saudi Arabia, where stringent restrictions were imposed in several areas. The research methodology builds on an interview model and personal_observation to investigate the impact of COVID-19 on S.W during the period from 1 April 2020 to the end of June 2020 in Saudi Arabia. This paper provides an early assessment of the implications of the COVID-19 pandemic on S.W Companies, focusing on supply chain management, including sales, supplies, employees, and delivery. The study findings revealed that COVID-19 affected these elements during total and partial lockdown, which led to a clear decline in them.

Keywords: COVID-19, franchise, supply chain management, curfew, lockdown, case study KSA.

Research problem

The world is facing a new virus and pandemic. COVID-19, the disease caused by a new coronavirus (SARS-CoV-2), when the first case was

reported in Wuhan, China. A few months later, COVID-19 spread around the world and turned into a pandemic. The COVID-19 outbreak has had significant economic, political, and social consequences worldwide. After the World Health Organization declared COVID-19 a pandemic in March 2020; several countries have suspended business activities and adopted social distancing to slow down the rate of infection. All affected countries are struggling to simultaneously mitigate the economic impact and save lives. While some countries-imposed lockdowns or curfews, other countries did not impose any restrictions. Saudi Arabia has imposed different levels of restriction, starting with a curfew in March 2020 and progressing to a complete lockdown in May 2020.As Saudi citizens interested in studying the impact of this crisis on our economy, we tried to do an early assessment from an accounting point of view. Especially, since there is not enough research yet regarding this problem. We found a very few articles about the crisis impact on business. According to the General Authority of Small and Medium enterprises (Monshaat) the operations and management and finance markets are highly and negatively affected by the coronavirus pandemic. (General Authority of Small and Medium enterprises, Monshaat 2020). Other study said that,” dietary habits have changed significantly during the COVID-19 pandemic among Riyadh residents. Although some good habits increased, such as consuming home-cooked meals, the quality and the quantity of the food was compromised”.(Alhusseini, N., & Alqahtani, A. (2020).The previous papers did not emphasis the impact on restaurant sectors although from our personal observation, we believed that those restrictions affected restaurants the most .Therefore ,we have decided to conduct this early assessment of the implications of the COVID-19 pandemic on restaurant sectors using S.W Companies as a case study sample .

Motivation

The primary motivation for conducting this research is the Corona pandemic, which has swept the entire world. Because of living in Saudi Arabia and working in university as a faculty member, we chose to discuss a topic that is the talk of the hour as well as sectors that have been severely affected by the pandemic. In addition, the help by a friend to obtain information and have access to the company in Jeddah, made it easier to

collect the data we want, while many restaurants refused to accept our request.

Development of Research Questions

This research paper aims to shed light on the potential effects of COVID-19 on fast food supply chain restaurants in Saudi Arabia. The main research question and sub-questions are:

How did the coronavirus (COVID-19) affect the supply chain management of S.W Companies?

- How do coronavirus crises affect fast food restaurant sales?
- Do coronaviruses cause any supply shortages for fast food restaurants?
- How did coronaviruses change fast food restaurants’ delivery?
- What is coronaviruses' impact on fast food restaurants’ workforce?

Research objectives

As Saudi citizens interested in studying the impact of this crisis on our economy, we have decided to conduct this early assessment of the implications of the COVID-19 pandemic on S.W Companies’ supply chain. The study divided into four parts: sales, supplies, employees, and delivery. The study findings revealed that COVID-19 affected these elements during the total and partial lockdown, which led to a clear decline in them. These findings shed light and inform the authorities, other restaurants, and other people who are interested in the strengths and weak points and help them formulate better risk management plans.

Introduction

According to the Centers for Disease Control and Prevention-influenza division, the world has faced four pandemics between 1920 to 2009 (Jernigan, 2020). Nowadays, the world is facing a new virus and pandemic. COVID-19, the disease caused by a new coronavirus (SARS-CoV-2), can be traced back to December 2019 when the first case was reported in Wuhan, China. A few months later, COVID-19 spread around the world and turned into a pandemic. The COVID-19 outbreak has had

significant economic, political, and social consequences worldwide. After the World Health Organization declared COVID-19 a pandemic in March 2020, several countries have suspended business activities and adopted social distancing to slow down the rate of infection. All affected countries are struggling to simultaneously mitigate the economic impact and save lives. While some countries-imposed lockdowns or curfews, other countries did not impose any restrictions. Although COVID-19 has impacted economies around the world damagingly, the effects differ among them. The impact was different even among industries in the same countries. Saudi Arabia has imposed different levels of restriction, starting with a curfew in March 2020 and progressing to a complete lockdown in May 2020. Some cities had more restrictions than others, such as Dammam, Makkah, Riyadh, and Jeddah. While those restrictions aimed to save lives, many businesses were harmed. Malls, cinemas, dine-in restaurants, and beauty salons were closed. People were not allowed to leave their homes without permission and for necessary needs only. Those restrictions affected restaurants the most. Therefore, as Saudi citizens interested in studying the impact of this crisis on our economy, we tried to do an early assessment by using S.W Companies as an example. We are currently amid the pandemic without the benefit of a crystal ball, so it is difficult to know what the future holds concerning the scope, scale, and length of the pandemic, and, therefore, the medium- to long-term implications for food supply chains. This case study was done in Jeddah, one of the big cities in Saudi Arabia, which had different levels of restrictions from March to June. Jeddah also has most S.W branches in Saudi Arabia. This paper has four foci: supply chains (supplies, sales, deliveries, and employees), S.W Company as an example case, methodology, and results.

The impacts of COVID-19 on supply chains—food supplies

"Food supply chains have needed to adjust rapidly to demand-side shocks, including panic buying and changes in food purchasing patterns, as well as plan for any supply-side disruptions due to potential labor shortages and disruptions to transportation and supply networks" (Hobbs, 2020). According to National Post, dramatic images in the early stages of the COVID-19 pandemic showed supermarket shelves emptied of food and non-food items after Canada's health minister encouraged people to

stockpile supplies (Hobbs, 2020). Not only people in Canada, but many people around the world also posted photos showing long lines and rows upon rows of empty shelves. Government officials and food industry representatives have been quick to emphasize that there is plenty of food in the system, but short-run panic buying behaviors became self-perpetuating (Hobbs, 2020). As many countries started to enforce lockdowns and social distancing, consumers engaged in stockpiling behaviors due to their fear of disruptions to food distribution systems.

Working from home and the closure of restaurants, cafés, and hotels added more burden on the food retailing sector. Agriculture and Agri-Food Canada (AAFC) has estimated that over one-third of food expenditures in Canada occur in restaurants and have now shifted to the food retailing sector (AAFC,2017). While the demand surge from panic buying behaviors is considered a short-term problem, the long-term demand would be driven by the fall in consumer incomes. As people lose their jobs, they become more price-sensitive and consume less expensive products (Hobbs, 2020).

Supply-side disruptions during the pandemic may be affected by labor shortages and disruptions to national and international transportation networks. In the USA, for instance, meat processing plants have been virus hotspots: workers have fallen ill with COVID-19, with some of them dying and more plants closing. John Tyson, chairman of the major meat producer Tyson Foods, said, “Millions of pounds of meat will disappear . . . The food supply chain is breaking” (Kam, 2020). To head off shortages in the nation’s food supply chains, President Trump signed executive order compelling meat processors to remain open, despite plant worker deaths due to COVID-19 (Telford et al., 2020). Despite that order, plants have continued to close and struggle to operate at full capacity. Even before the closures of meatpacking plants, the demand for meat rose as customers stocked up on groceries. In the eight weeks that ended April 25, meat sales at grocery stores and other retailers were up 43% compared to the same period last year, according to Nielsen data (Park, 2020).

Major grocers, including Kroger and Costco, added purchase limits for meat to prevent hoarding and help maintain stocks. Some fast food restaurants, such as Wendy’s and Subway, removed hamburgers and other

beef products from their online menus, according to financial firm Stephens Inc. Some restaurants like Shake Shack have raised beef meals' prices. (Rutherford, 2020).

Sarah Gibbens, the author from National Geographic, identified four other food supply chains disrupted by COVID-19: milk, eggs, potatoes, and leafy greens. The dairy industry was affected by the pandemic differently. Ricky Jones, the operations manager at Magic Valley Quality Milk Transport, walked out the door as 4,100 gallons of milk poured down the drain. With restaurants and schools closed across the country, milk processors have lost a large chunk of their market, leaving dairy farmers with no one to take their milk (Gibbens, 2020). According to the Dairy Farmers of America, demand across the country has declined by 12 to 15 percent (Hillyard et al., 2020).

In Saudi Arabia, despite panic buying, the government reacted quickly. His Excellency, the Minister of Environment, Water and Agriculture (MEWA), Abdulrahman Abdulmohsen A. AlFadley, said that unlike many countries suffering from derailed food supply chains due to COVID-19, the Food Security Strategy in the Kingdom of Saudi Arabia succeeded in overcoming the supply chain disruption that affected the global food supply (MEWA,2020). Saudi Arabia has provided an example by implementing the Food Security Strategy in cooperation with the private sector. He pointed out that the ministry's efforts to use the comparative advantage each region has concerning climate and abundance of water and agricultural technologies have made the agricultural sector achieve high growth and self-sufficiency in food production, as Saudi Arabia's agriculture GDP grew to SR61.4 billion at constant prices, equivalent to 4% of the non-oil GDP. AlFadley stated that the Kingdom ranks 30th on the Global Food Security Index (GFSI) out of 113 countries, a jump of two places compared to the previous ranking (MEWA, 2020). Despite the government's efforts, and according to Trading Economics, the cost of food in Saudi Arabia increased from 1.6% in February up to 6.70% in June 2020 compared to 1.5 % in February 2019 and 1.9% in June 2019 (Ministry of Environment, Water and Agriculture, 2020). The Saudi government has used different media platforms to increase people's awareness and trust, which reduced panic buying behaviors.

Supply chains—sales affected by COVID-19

The COVID-19 outbreak devastated the tourism and hospitality sectors, which face severe financial problems as demand has practically fallen to an absolute minimum, especially in countries that had complete lockdowns or some restrictions. According to the National Restaurant Association in the USA, the restaurant industry, more than any other industry in the nation, has suffered the most significant sales and job losses since the COVID-19 outbreak began (NRA,2020). It published a shocking survey in April 2020 about COVID-19's impact on the restaurant industry. The survey showed that the industry will sustain $240 billion in losses by the end of 2020, from which more than $50 billion took place only in April (NRA,2020). It also showed that four in ten restaurants are closed (NRA,2020). Even though the lockdown and restrictions were different from state to state, the impact is still huge.

According to the June 2020 Statistics Canada report, the situation in Canada was not better (Statistics Canada,2020). It depicts that full-service restaurants across the country took the brunt of the fallout at a 57.6 percent loss in sales, while limited-service restaurants that were able to offer takeout and delivery options saw a 22.8 percent drop in sales (Statistics Canada,2020).

In Europe, which was the most infected continent in the second quarter of the year, the impact was different among countries. In March 2020, in tandem with other country-wide initiatives to contain the spread of Coronavirus, both Spain and France closed all restaurants (Allen, A., 2020). Statista in Spain claimed that annual turnover for restaurants, bars, and pubs decreased by 42 percent (Allen, A., 2020). In France, economy minister Bruno Le Maire and public accounts minister Gérald Darmanin announced Thursday 9 April that French GDP is expected to drop six percent in 2020(Elzas,2020). Therefore, due to the current coronavirus pandemic, France is facing its worst recession since 1945, with 30 to 40 percent of businesses closed. After the UK announced in March that pubs, bars, and restaurants had to close to customers other than for delivery or takeaway, bar sales dropped by 60 percent and restaurants by 56.4 percent (Luty,2020).

Meanwhile, in efforts to stem the spread of COVID-19, Saudi Arabia closed all malls, parks, restaurants, and cafés across the country.

Supermarkets, pharmacies, and food deliveries were exempt from the ban. The restaurant sector has grown significantly in Saudi Arabia during the past years to 80 billion riyals in 2019, according to the Foodex POS System and Restaurant Management (Saudi 24 News, 2020). That growth was supported by increasing demand and facilities granted to new investors and the emergence of new patterns that meet the needs of generations that use technology intensively. Smartphones also helped the growth of food delivery platforms using different applications; the food delivery sector accounted for 40% of the volume of business in 2019, at 32 billion riyals. However, restaurants in Saudi Arabia lost more than 80% of total sales during the crisis, according to the Foodex POS System and Restaurant Management (Saudi 24 News, 2020).

To reduce the negative impact of the crisis, many franchises—such as McDonald’s Subway, and Yum Brands—have reduced or deferred franchise royalties and rent payments.

Food deliveries have changed significantly during the crisis

Many restaurants were affected by the coronavirus pandemic, and Saudi Arabia is no exception. Food services were among the first to feel the true impact of the COVID-19 crisis on their business. While most restaurants have shut down their dining rooms, some of them are making the transition to takeout and delivery more easily.

Saudi Arabia turned to e-commerce during the COVID-19 outbreak. Many restaurants have relied on order delivery, whether through restaurant apps or other delivery sites, such as Talabat, UberEats, and Jahez. To increase sales, most fast food chains and restaurants offer deals and discounts during an outbreak. For example, in the US, Burger King orders costing $10 and up are eligible for free delivery. “&Pizza restaurant” All health care workers and hospital staff get a free pizza and free delivery with a valid hospital ID. At Starbucks, all front-line responders get a free tall hot or iced coffee (Garrity, 2020). Restaurants are also limiting their menus for the transition to delivery (Datassential, 2020). The volume of delivery requests before the crisis in Saudi Arabia was recorded at 22.5%, while during the crisis it was 88%, and the number of Saudis working in delivery service increased by nearly 300% since the beginning of the crisis (foodics,2020).

According to our observations, we found it was due to the complete curfew in Saudi Arabia, most people spent their time cooking at home and learning new recipes because they worried about ordering food from restaurants. Consequently, some restaurants offered parties or gathering boxes with food ready to cook at home, such as Hamburgini, a burger restaurant, which provides boxes including meat, bread, vegetables, and different kinds of sauces.

Fast food restaurants in Saudi Arabia faced many difficulties during the curfew period for several reasons, one being the fact that people are afraid of virus exposure due to the lack of cleanliness and a certain level of hygiene of the restaurants.

According to the Ministry of Municipal and Rural Affairs, vehicles must be registered; drivers have a valid license, insurance policy, and determine the identity of the restaurant it is licensed to, and car plate number (Ajahlan,2020). Those requirements represent one of the problems with the change in curfew times during the period of the current coronavirus crisis in Saudi Arabia. Most restaurants also do not accept cash but only use cards, Saudi Telecom Company pay (STC), and Apple Pay. Delivery service rescued many restaurants and reduced their losses, as FOODICS reports that revenue in the online food delivery sector is expected to reach $1.556 million in 2020 via third-party applications. As for the percentage of direct delivery requests from restaurants, the projected market is $981 million in 2020.

The pandemic overshadows the workforce

The impact of the current COVID-19 pandemic caused many restaurants around the world to layoff workers to reduce costs. Some of them also lost their jobs when they were infected with the virus. During mid-March, Subway restaurant in the US, for example, laid off 150 employees, 100 of them at the value chain corporate offices according to Alan Marcus, Subway's senior director (Wida,2020). MacDonald’s in California, USA, is a different story: the employees went on strike in the restaurant due to few health precautions being applied and the virus spreading among the employees and their families (Schrotenboer.,2020). However, the USA did not lockdown during the crisis. According to Citi Research, those who were unlikely to use online food delivery services were about 64%, and

25% of customers reported that they might order online. On the other hand, only 10% considered using online food delivery during the COVID-19 outbreak. This is for several reasons, and 60% prefer to cook at home by themselves. However, people who did not like to use online food delivery because of high costs and they worried about hygiene were 35% and 20%, respectively. In addition, 10% of customers feel comfortable when picking up food at their home or work. (Pollard, M., 2020).

Through observations, they found that the highest number of orders were during the week; due to work, while the least were placed over the weekend.

In Europe, as we mentioned before, most countries locked down during the crisis, and the World Health Organization declared that Europe is now the focal point of the coronavirus instead of China. The Italian and Spanish governments had complete lockdowns, but France and Britain partially excluded pharmacies and supermarkets. Some restaurants closed totally, while others depended on takeout and delivery. For instance, Barrel and Stone, a pizza restaurant in the UK, recorded a sharp increase in inquiries from hospitality businesses for delivery during the crisis. The company helped customers use delivery apps (Knight, 2020).

There is no doubt that the COVID-19 crisis was a test for countries worldwide, especially in the economic world. Countries used to deal with security, political, economic, environmental, and social crises. No health crisis in their mind exceeded the requirements; to face the capabilities of all countries, including developed countries, and therefore the element of surprise—which distinguishes crises and disasters—was present and strongly (Keshk, 2020).

Research Method

This study considers S.W Company, the huge fast food franchise restaurant that has branches all around the world. The story of S.W in Saudi Arabia started in January 1993 when the first location in Saudi Arabia opened in Jeddah. Then, it spread around the Kingdom. We had an interview with S. W’s CEO in Jeddah, which has the most S.W branches.

Although the S.W CEO accepted our interview and gave us some information, he refused to give us the financial statement or mention his name or the full name of the S.W restaurants because of the company confidentiality policy. Our interview questions were quantitative and qualitative, focusing on before and after the 2019–2020 crisis. The quantitative questions aimed to assess the crisis effects on sales volume, sales turnover, and supplies. The qualitative questions focused on job losses and plans.

For the previous reasons, and due to resource scarcity and many restaurants refusing to share their data, this paper investigates the effects of COVID-19 on fast food supply chain restaurants in Saudi Arabia by using a documentary research method. We appraised our documents resources, interview and personal observation by applying four criteria: authenticity, credibility, representativeness, and meaning.

Regarding authenticity, we used news published in formal journals from each country, and we verified whether the news was odd or fake. After we searched and confirmed his identity, we contacted S. W's CEO by his business phone number and requested a formal interview. He gave us the percentage impact after reviewing their original documents and asked the financial department for detailed information. We believe that S. W's CEO is trustworthy and has expertise, and all given information was objective and reliable, which satisfied the credibility requirement.

Through our research, the third and fourth criteria (representativeness and meaning) were also achieved via a case study. It found that it applies to most franchise restaurants in Saudi Arabia. This means that the coronavirus has affected fast food restaurants in Saudi Arabia. As for the articles used in the study, we did not consider any opinions or author's comments. Rather, we took them at face value and linked them to our topic and compare them with our personal observation

Research Results

After analyzing the information and our observation, we found that S.W did not suffer supply shortages since the Saudi government facilitated all food transportation from farms and groceries. We believe that relying on domestic suppliers had a positive impact during this crisis. There was no

shortage of meat like in the USA or other sources in other countries. We also believe that the reduction in S.W Company's demand has offset the lack in supply, if any.

In the first and second quarters of 2019, S.W sales were higher than their target by 6%. Apparently, unlike 2019, S.W sales in the first and second quarters of 2020 plunged by 75% and 85%, respectively. This decline is not only due to lockdown but also because of delivery difficulties. Unlike S.W, many restaurants have managed to adapt quickly and have relied more on delivery and the idea of virtual kitchens, licensed commercial kitchens that only prepare menus for delivery. Especially during the lockdown, many families enjoyed preparing their meals at home as a group activity. That led some restaurants to change menu items to semi-ready products to prepare at home and focus on family meals. S.W could offset its lack of sales if they changed their menu or made more offers or simple boxes that can be prepared at home or delivery applications like other restaurants.

We found that delivery issues were behind about 50% of the sales reductions mentioned before. Since S.W does not have delivery services, it relies solely on delivery applications, which were already crowded. In this case, S. W. Companies plan to avert future crises. According to the company CEO, it will create an app to receive more food requests. It will also take advantage of the other restaurant's experiences to increase their revenue, such as "fares breakfast" as he reported on his social media account that their sales increased by 40% because of weekly promotions for online-only orders attracting customers and implementing the precautionary measures imposed by the Saudi Arabian health minister.

Some S.W. employees' have been laid off to reduce costs while the rest stay on salary without change and the virus has not affected anyone. Although S.W. led a social initiative for the health and military sector, the sales rate was still low. Additionally, although S.W franchisors have reduced the franchise payment by 50%, that did not help to reduce losses according to S. W's CEO. This case was used as a sample, which was observed to represent almost all franchise restaurants in Saudi Arabia.

Future research area

The current study suggests that COVID-19 has had a clear impact on the fast food and franchise sectors in Saudi Arabia. They tried to improve during the crisis. The study found that it is important to study the market and competitors in the same field. Furthermore, market evaluation is necessary before restarting activities by adapting to the new situation through the suitability of the product and services according to the new circumstances, such as adopting a semi-ready menu, creating fast and affordable delivery applications, making affordable family meals, and the most important thing: listening to competitors. Consequently, we emphasize that the food sectors never give up. The paper's conclusions contribute to further research studies.

Acknowledgments

First, we are grateful to Allah for allowing us to complete this research paper. We wish to express our sincere thanks to Dr. Eman Faraj for her support and valuable advice. We also thank S. W's CEO in Jeddah for giving us the wonderful opportunity to complete this paper by providing the necessary information. Finally, we would like to place on record our sense of gratitude for our families and all who directly or indirectly helped in this venture.

References

1. Allen, A. (2020, March 19). How Coronavirus is Impacting the Restaurant Industry. Retrieved from https://aaronallen.com/blog/restaurant-industry-coronavirus.
2. Alhusseini, N., & Alqahtani, A. (2020). COVID-19 pandemic's impact on eating habits in Saudi Arabia. *Journal of public health research*, *9*(3), 1868. https://doi.org/10.4081/jphr.2020.1868
3. Ajahlan, (2020). Quarantine conditions and instructions in Saudi Arabia Retrieved from https://www.momra.gov.sa/ar
4. Bonti-Ankomah, S., Stamplecoskie, A., & Carrier-Leclerc, O. (n.d.). An overview of the Canadian agriculture and agri-food system 2017. (Rep.). Retrieved http://home.cc.umanitoba.ca/~brewindg/25aafc_overview_2017.pdf

5. Elzas, S. (2020, April 12). French will have to work harder post Covid-19 lockdown, says bosses' union. Retrieved from https://www.rfi.fr/en/business/20200412-french-will-have-to-work-harder-post-covid-19-lockdown-says-bosses-union
6. Food services and drinking places, April 2020. (2020). Statistics Canada. Retrieved from https://www150.statcan.gc.ca/n1/en/daily-quotidien/200624/dq200624c-eng.pdf?st=PpdneD27
7. Garrity, A. (2020). McDonald's, Burger King, and other restaurants offering free meals and food deals amid the coronavirus crisis. McDonald's, Burger King, and Other Restaurants Offering Free Meals and Food Deals amid the Coronavirus Crisis. Retrieved from https://www.newsbreak.com/news/1534085459347/mcdonalds-burger-king-and-other-restaurants-offering-free-meals-and-food-deals-amid-the-coronavirus-crisis.
8. General Authority of Small and Medium enterprises, Monshaat. 2020. "The Impact of COVID-19 on SME in Saudi Arabia: A Large-Scale Survey." https://www.psu.edu.sa/psu/articles/2020/06/25/survey-impact-of-covid-19-on-sme-in-saudi-arabia-white-paper-02_1593062630.pdf
9. Gibbens, S. (2020). These 5 foods show how coronavirus has disrupted supply chains. Nationalgeographic. Retrieved from https://www.nationalgeographic.com/science/2020/05/covid-19-disrupts-complex-food-chains-beef-milk-eggs-produce/
10. Hillyard, V., Barrett, M. and Wargo, M. (2020). Dairy farmers forced to dump milk as demand drops amid coronavirus closures. Retrieved from https://www.nbcnews.com/news/us-news/dairy-farmers-forced-dump-milk-demand-drops-amid-coronavirus-closures-n1182601
11. Hobbs, J.E. (2020). "Food supply chains during the COVID-19 pandemic", Can J Agr Econ, 68, pp. 171-176. Retrieved from https://doi.org/10.1111/cjag.12237.
12. How changed the scene of the restaurant sector in Saudi Arabia after Corona? . (2020). Saudi 24 News .Retrieved from https://www.saudi24news.com/2020/07/how-changed-the-scene-of-the-restaurant-sector-in-saudi-arabia-after-corona.html
13. Impact of COVID-19: How CEOs respond to SME's recovery planning in Saudi Arabia . (2020). Research and Intensive Center Retrieved from https://psu.edu.sa/gspnwp-0003

14. Industry research. (2020). National Restaurant Association. Retrieved from https://restaurant.org/manage-my-restaurant/business-operations/covid19/research/industry-research
15. Jernigan, D., & Jester, B. (2018, August 29). 100 Years Since 1918: Are We Ready for the Next Pandemic? (Rep.). Retrieved from https://health.hawaii.gov/docd/files/2019/02/5.-Flu_Jernigan.pdf
16. Kam, K. (2020). How COVID-19 is affecting us food supply chain. Retrieved from https://www.medscape.com/viewarticle/932630.
17. Keshk , Ashraf,.(2020).DERASAT, https://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2020/04/Implications-and-Crisis-Management-Mechanisms-Pursued-by-Countries.pdf
18. Knight, N. (2020). Coronavirus (COVID-19): UK foodservice today and tomorrow. Retrieved from https://www.igd.com/articles/article-viewer/t/coronavirus-covid-19-uk-foodservice-today-and-tomorrow/i/24837
19. Luty,J . (2020). Percentage change in like-for-like sales of pub, bar and restaurant groups during coronavirus (COVID-19) pandemic in the United Kingdom (UK) in March 2020. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1105174/uk-pub-and-restaurant-sales-fall-due-to-covid-19/
20. Monique Pollard. (2020), How COVID-19 Is Impacting Online Food Delivery Platforms. Retrieved from https://www.citivelocity.com/citigps/how-covid-19-is-impacting-online-food-delivery-platforms/
21. Park, E. (2020). Nielsen data shows sales continue surge in last week of April. Retrieved from https://www.supermarketperimeter.com/articles/5074-nielsen-data-shows-sales-continue-surge-in-last-week-of-april
22. Report 8: the operator story- COVID-19, (2020), Datassential, Retrieved from https://covid19.dotfoods.com/wp-content/uploads/2020/04/Datassential-Coronavirus8-04-03-20.pdf
23. Report V7: “The café and restaurants sector before and after the Corona Crisis, (2020). Retrieved from: https://twitter.com/foodics/status/1287662135506612229
24. Rutherford, J. (2020). Stephens Inc.: Reports. Retrieved from https://www.stephens.com/institutional-equities-and-research/research/reports

25. Saudi Arabia overcame global food supply crisis. (2020). Ministry of Environment, Water and Agriculture, Retrieved from https://www.mewa.gov.sa/en/MediaCenter/News/Pages/News2362020
26. Schrotenboer, Brent. (2020), USA TODAY. Retrieved from https://www.usatoday.com/story/money/business/2020/05/19/coronavirus-mcdonalds-employees-national-strike-over-safety/5218729002/
27. Telford, T., Kindy, K. and Bogage, J. (2020). 'Trump orders meat plants to stay open in pandemic', The Washington Post, April 29, 2020.Retrieved from https://www.washingtonpost.com/business/2020/04/28/trump-meat-plants-dpa/
28. This is how a chain of restaurants # Fars breakfast has overcome "Corona". (2020, April 26). Awaan. Retrieved from http://awaan.sa/archives/6584
29. Yoshino, N., Hendriyetty, N. & Taghizadeh-Hesary, F. How a big impact from COVID-19 on SME finance & infrastructure maintenance can be avoided. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/342877046_Japan_SPOTLIGHT-How_a_big_Impact_from_COVID-19_on_SME_finance_Infrastructure_Maintenance_Can_be_Avoided
30. Wida, Erica Chayes .(2020). Today. Retrieved from https://www.today.com/food/subway-lays-150-employees-amid-ongoing-covid-19-pandemic-t182305.

أثر جودة الخدمات الالكترونية بالجامعات السعودية على رضا العملاء في ظل جائحة كورونا

The impact of the quality of electronic services in Saudi universities on customer satisfaction in light of Coronavirus

أ.م.د.منى جعفر عمر محمد/ قسم ادارة الأعمال/ كلية الادارة والأعمال/ جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ،المملكة العربية السعودية

Mgmohammed@pnu.edu.sa

الملخص:هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر جودة الخدمات الالكترونية على رضا العملاء ، وتتمثل مشكلة الدراسة في قياس وتحديد أثر جودة الخدمات الالكترونية في الجامعات السعودية على رضا المستفيدين منها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق منهج دراسة الحالة على احدى الجامعات السعودية ، وتم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج الاحصائي باستخدام (SPSS) في الجانب الميداني للدراسة، و استخدمت الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، تمثل مجتمع البحث بالمستفيدين من طالبات جامعة الأميرة نورة، وتم أخذ عينة عشوائية مقدارها ٣٨٤ مفردة ، وقامت الدراسة على خمسة فرضيات وقبلت جميعها، و تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان الذي تم تطويره بالاستعانة بأدوات الدراسات السابقة وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن تحقيق جودة الخدمات الالكترونية في التعليم العالي يؤدي إلى الوصول لثقة العملاء ورضاهم عن مستوى جودة الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل الجامعات السعودية، و قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تفيد الجامعات السعودية في تبني واستحداث إجراءات تساعد علي تحسين جودة الخدمات الالكترونية في مجال التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمات، الخدمات الالكترونية، رضا العملاء

Abstract: This study aims at clarifying the impact of quality of electronic services on customer satisfaction, and the problem of studying is to measure and determine the impact of quality of electronic services in

Saudi universities on the satisfaction of its beneficiaries, and to achieve the objectives of the study, the case study approach applied at Saudi universities. The descriptive approach to the theoretical aspect of the study was followed, and the statistical approach using (SPSS) in the field side of the study, and the survey was used as a basic tool for collecting initial data, The study population represented the beneficiaries of the students of Princess Noura University and random sample of (N =384) was taken, and The study was based on five hypotheses all were accepted. and after analyzing the data, the study reached results that achieving the quality of electronic services in higher education leads to reaching customer confidence and satisfaction with the level of service quality. The electronic data provided by Saudi universities, and the study provided a set of recommendations that benefit the wide range of universities Friendly in adopting and developing procedures that help improve the quality of electronic services in the field of higher education.

Key Words: Quality of services, electronic services, customer satisfaction

المقدمة:

يعيش العالم اليوم تغيرات واضحة ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي ككل، بالإضافة لما يشهده من تطور سريع غير مسبوق في مجال الخدمات الالكترونية، بسبب جانحة كورونا (COVID– 19) والتي تأثرت بها جميع القطاعات ومن بينها قطاع التعليم في جميع دول العالم ، فأدركت المؤسسات التعليمية أهمية التعليم عن بُعد المعزز بالإنترنت كخيار استراتيجي بصفته الخيار الأمثل، خاصة في ظروف الأزمات والظروف الاضطرارية، مما يستدعي السعي لتحقيق جودة تلك الخدمات الالكترونية للوصول الى رضا العملاء ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية .

المحور الاول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

١/ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد كثير من الجامعات على تقديم معظم خدماتها الكترونيا، مما يحتم التأكد من جودتها وقياس أثر ذلك على رضا عملائها، ومعرفة متطلبات تحقيق جودتها سعيا للوصول الى الميزة التنافسية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف تؤثر جودة الخدمات الالكترونية على رضا المستفيدين منها في التعليم العالي؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

١. ما المقصود بالخدمة الالكترونية وما هي طرق تحديد جودتها؟
٢. ما مدى وعي العملاء بجودة الخدمات الالكترونية المقدمة لهم ؟
٣. هل هناك فهم واضح لدى الجامعات بالالتزام بجودة الخدمة الالكترونية؟
٤. ما مدى تأثير مؤشرات جودة الخدمات الالكترونية على رضا العملاء؟

٢/ أهمية الدراسة:

مثلت اهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على الاهتمام بجودة الخدمات الالكترونية وعلاقتها برضا العملاء، اكتسبت هذه الدراسة أهميتها العلمية من أنها تعتبر محاولة لتقديم معلومات تفيد في تحسين وتطوير جودة الخدمات الالكترونية في مجال التعليم من خلال استخدام منهج علمي يثري المعرفة العلمية ، كما أنها ستفتح افاقا جديدة للمهتمين والباحثين في مجال جودة الخدمات الالكترونية عبر الاستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة.

٣/ اهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم في مشكلة الدراسة وأسئلتها تشكلت مجموعة من الأهداف كما يلي:-

١. التعرف على المفهوم الحديث لجودة الخدمات الالكترونية.
٢. معرفة وتحديد ودراسة العوامل المؤثرة على رضا مستخدمي الخدمات الالكترونية بالجامعات.
٣. معرفة أثر جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر مواقع الجامعات السعودية على رضا مستخدميها.
٤. التوصل إلى نتائج وتوصيات قد تساهم في تحسين جودة الخدمات الإلكترونية بالجامعات السعودية وزيادة رضا مستخدميها .

٤/ فرضيات الدراسة:

فرضية الدراسة الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة الخدمات الالكترونية و رضا المستفيدين منها.

وتتفرع منه فرضيات التالية:

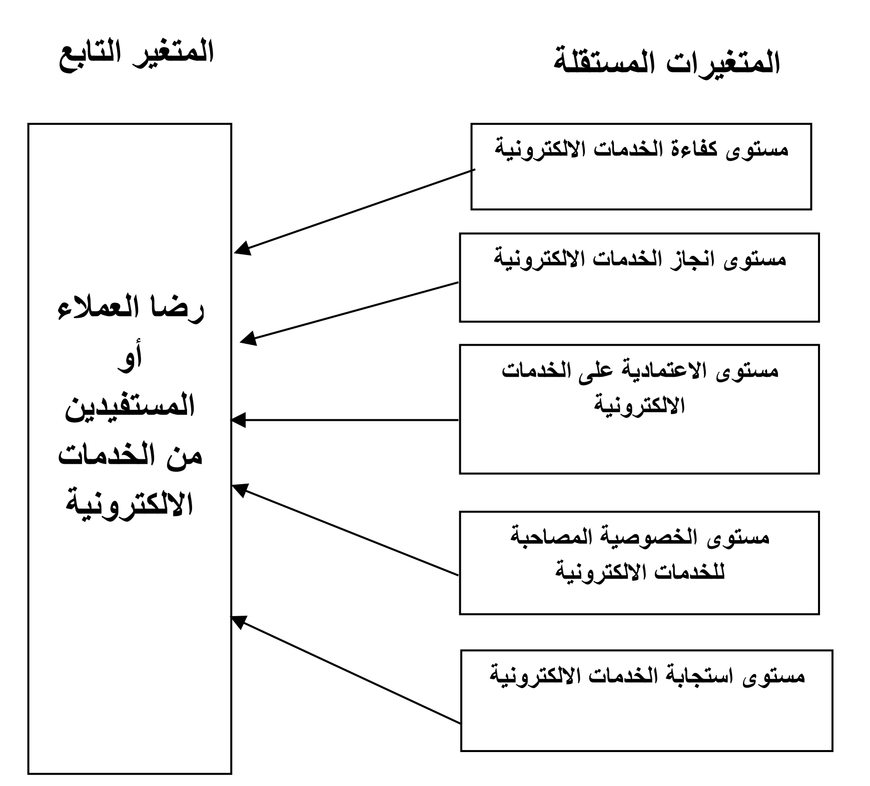
١- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.
٢- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

٣- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

٤- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

٥- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

شكل (١) : المخطط الفرضي للدراسة



المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة، ٢٠٢١م

٥/ منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم بتحديد الظاهرة الراهنة ووصفها وصفاً دقيقاً ثم الوصول إلى التفسير المناسب لتلك الظاهرة، ويقدم معلومات عن الظاهرة كما هي في الواقع،

بالإضافة لاستخدام المنهج الاحصائي بتطبيق برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

٦/ أدوات جمع البيانات:

تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من مصادرها الأولية.

٧/ مخطط الدراسة:

تكونت هذه الدراسة من المحور الأول وهو الاطار المنهجي الذي يحوي خطة الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة، والمحور الثاني هو الإطار النظري والذي يناقش المفاهيم الأساسية للخدمات الالكترونية وجودتها، بالإضافة لاطار مفاهيمي حول رضا العملاء. أما المحور الثالث فيحوي إجراءات الدراسة الميدانية ومناقشة فرضيات الدراسة، بالإضافة للخاتمة التي تشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **دراسة (صالح، ٢٠٢٠):" تقويم جودة الخدمات الإلكترونية للتعليم عن بعد بكلية التربية بسوهاج من وهجة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب"**

هدفت الدراسة الى معرفة مدى جودة الخدمات الالكترونية لنظام التعليم عن بعد بكلية التربية بسوهاج، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي وتم توزيع استبانة على ٥٠ عضو من اعضاء هيئة التدريس وعلى ٢٠٠ طالب وطالبة، وكانت النتائج بان مستوى الجودة كان متوسط الدرجة من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك عدم وجود فارق في استجابات اعضاء التدريس بسبب دورات الحاسوب المقدمة او بسبب متغير الجنس، كذلك اوضحت الدراسة وجود فروق بسبب مستوى الرتبة الأكاديمية للمدرسين المساعدين وعدم وجود اي فروق بسبب جنس او تقديرات الطلاب، واوصت الدراسة بأهمية انشاء وحدة تكون مسؤولة عن الاعتماد والجودة يكون من مهامها الاهتمام بعمليات الجودة ومراجعة الخدمات الالكترونية بشكل مستمر واجراء دراسات لتتبع تأثير جودة الخدمات الالكترونية على نجاح التعليم عن بعد.

- **دراسة (راضي ومغاري والنجيلي،٢٠١٨):**

"الادارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة التعليمية في الجامعات الفلسطينية (دراسة حالة جامعة الازهر-غزة)"

هدفت الدراسة للتعرف على مستوى تحقيق جودة الخدمات التعليمية بجامعة الازهر بغزة و تحديد دور الادارة الالكترونية في تحقيق جودة الخدمة التعليمية، وكان مجتمع الدراسة مكون من جميع العاملين في الجامعة (ما عدا العاملين في فئة الخدمات) وقد بلغ عددهم ٥٧٠ شخصا تم اختيار عينة منهم باستخدام اسلوب العينة العشوائية الطبقية، وتم توزيع ١٣٨ استبانة خضع ١٢٠ منها للدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان مستوى تطبيق الجامعة لجودة الخدمة التعليمية والادارة الالكترونية يعتبر ضعيفا، واوضحت الدراسة بان هناك علاقة طردية قوية بين جودة الخدمة التعليمية و بين الإدارة الالكترونية، ولا توجد فروق لها دلالة احصائية بين استجابات الافراد بتحديد دور الادارة الالكترونية في تحقيق الجودة للخدمات التعليمية تعزى الى المسمى الوظيفي ،لكن توجد فروق تعزى لمتغيرات كسنوات الخدمة و المؤهل التعليمي.

- **دراسة (الحلبي،٢٠١٧)**

" جودة الخدمات الالكترونية وأثرها على رضا المستخدمين: دراسة حالة على برنامج برق بلس - غزة"

هدفت الدراسة للتعرف على أثر جودة الخدمات الالكترونية على رضا العملاء، وتم تطبيق هذه الدراسة على موقع برق بلس. تم توزيع استبانة على ٤٠٠ شخص من مستخدمي الموقع وتم استرداد ٣٦٠ منها، واظهرت الدراسة بان جودة الخدمة كانت من اهم العوامل تحققا في الموقع، واخر العوامل تحققا كان الدعم الفني، واوصت الدراسة على اهمية دعم الادارة لتحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة الكترونيا، واوصت بعمل زيارات دورية ميدانية لسؤال المستخدمين عن آرائهم وسماع مقترحاتهم لأنها تساهم في تحسين الجودة.

- **دراسة (الهنداوي،٢٠١٦):**

"أثر جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البنوك التجارية الأردنية على رضا العملاء"

كان ابرز هدف لهذه الدراسة هو التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك التجارية في الاردن ومعرفة مستوى رضا العملاء عنها، تم اختيار ٤٤٤ عميل بشكل عشوائي كعينة من مجتمع الدراسة وتم توزيع الاستبانات عليهم، وأوضحت الدراسة النتائج التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاستجابة والأمان والموثوقية على

رضا العملاء، بينما لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسهولة الاستخدام على رضا العملاء ولا يوجد أي فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة حول مستوى الرضا وجودة الخدمات الالكترونية والعلاقة بينهما تعزى الى متغيرات كالجنس والمهنة والعمرو الدخل والمؤهل العلمي التي يشار اليها بالمتغيرات الديموغرافية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت اهداف الدراسات السابقة واختلفت في القطاعات والمتغيرات التي تناولتها ولكن جميعها اتفقت مع الدراسة الحالية في استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، الا أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة بما يلي :

١-كونها تمت اثناء مواجهة العالم لجائحة كورونا، حيث ان العالم أصبح يعتمد بشكل أكثر من السابق على الخدمات الالكترونية .

٢-زايادة الطلب على الخدمات الالكترونية مما قد يكشف عن بعض جوانب القصور فيها وعن عدم رضا بعض العملاء عن جودة بعض الخدمات الالكترونية ، الأمر الذي لم يتطرق له الباحثون في الدراسات السابقة.

٤-هناك ازدياد في الحاجة الى دراسات تساعد في تحسين جودة الخدمات الإلكترونية في هذه الظروف وخصوصا في قطاع التعليم، وما ستقدمه هذه الدراسة في الظروف الحالية سوف يمثل إضافة جديدة تساعد في تحسين جودة الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين منها، لذا تعد الأسباب السابقة مبررات لإجراء هذه الدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري:

١/ المفاهيم الأساسية للخدمات الالكترونية وجودتها.

١/١ مفهوم وتعريف الخدمة الالكترونية

توفير تعريف دقيق للخدمة الالكترونية هو امر صعب، لذا قام الباحثون بتقديم تعاريف متعددة ومختلفة لوصفها وتختلف هذه التعاريف في بعض النقاط، لكن يمكن القول بان جميعها اتفقت على دور التكنولوجيا المهم والكبير في تسريع تقديم الخدمات وتسهيلها، والخدمة الالكترونية شأنها شأن اي خدمة اخرى ويشمل ذلك الخدمات التقليدية، لكن الفارق الاساسي هو انها تتم عن طريق الشبكة الالكترونية.

تم تعريف الخدمات الالكترونية بأنها تقديم خدمات من قبل المنظمات الانتاجية والخدمية عبر الشبكة الالكترونية،

(Sanayel&Jikar,2013,p.103)

ويعتمد نجاح تلك المنظمات على جودة خدماتهم المقدمة الكترونيا، وعرف (اللوزي,٢٠١٠,ص١٨٧) الخدمات الالكترونية على انها استخدامات للتكنلوجيا ولتطبيقات الانترنت المتوافرة على المواقع الالكترونية لتعزيز الحصول على المعلومات ولتوصيلها بفعالية وكفاءة. ويمكن تعريف الخدمة الالكترونية بانها اللقاء الذي يجمع بين المستهلك ومقدمي الخدمة وهي تختلف عن اللقاءات التقليدية المادية المعتاد عليها في مجالات التسويق التقليدية؛ لأنها خدمة ذاتية تغيب فيها العناصر المادية التقليدية ويغيب فيها دور موظفي المبيعات (O'cass &Carlson,2010,p.112).

والتعريفات السابقة تعكس ثلاث عناصر تعتبر رئيسية لمفهوم الخدمات الالكترونية، وهي مستلم الخدمة، ومقدم الخدمة وطريقة التوصيل. وحاليا يعتبر الانترنت هو الوسيلة الاكثر اهمية لنقل الخدمات الالكترونية، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج ان الخدمة الالكترونية تعتبر شكلاً من اشكال الخدمات الذاتية التي تتطلب قيام طالب الخدمة بخدمة نفسه بنفسه، فبدلاً من الاستعانة بموظف لتقديم الطلب في مكتب او التحدث عبر الهاتف لطلب المعلومات او الاستفسارات، يتم الحصول على اي خدمة الكترونية عن طريق التفاعل المتبادل والآلي بين مقدم الخدمة وبين طالبها، والوسيط بينهما هي التكنلوجيا. لذا، يجب ان تصمم الخدمة الالكترونية بشكل يناسب رغبات وحاجات وتطلعات متلقي هذه الخدمات.

مفهوم وتعريف جودة الخدمة:٢/١

تعددت واختلفت تعاريف جودة الخدمة وذلك يرجع الى صعوبة تحديد العوامل المؤثرة على جودة الخدمة ولصعوبة حصر خصائصها وذلك يجعل عملية قياسها صعبة. والتعريفات الواردة حول جودة الخدمة توضح بان الجودة هي الفارق بين توقع العملاء والتي قد تسمى بالخدمة المتوقعة وبين الخدمة المدركة او ما يسمى بالخدمة هي المؤشر الذي يقيس الاختلاف بين مدركات العميل الفعلية نحو الخدمة وبين توقعاته المسبقة.

(purcarea,2013,p. 573).

وعرف (الحلبي,٢٠١٧,ص١٠) جودة الخدمة بانها: مقياس لمستوى الجودة المقدمة مع التوقعات المسبقة لدى العميل، فالمقصود بتقديم خدمة ذات جودة يعني ان تكون الخدمة متوافقة مع توقعات العملاء في المحصلة النهائية.

وعرف (حلوز، والضمور،٢٠١٢,ص٤٧) جودة الخدمة بانها عبارة عن قيام الشركة بتقديم وتصميم خدماتها من اول مرة بشكل صحيح، وان حصل خطأ غير مقصود اثناء اداء بعض الخدمات فيجب ان تعثر الشركة على طريقة لتتغلب على هذه المشكلة او على طريقة لتواجه هذا الموقف.

عرف (نجم,٢٠١٠,ص٤٧٢) الجودة الالكترونية بانها الشكل الاخير والارقى لتطور اهتمامات ومجالات تطوير الجودة وتحسينها، لذا يجب ان تتوافر مجموعة من المعايير كسرعة التنفيذ، وان يكون ادخال البيانات سهل النمط ولا يُشعر طالب الخدمة بالملل، وتجنب حدوث اي تأخير بسبب بطء التحميل او لوجود مشاكل في التصميم، ويجب ان تكون الخدمة الالكترونية ذات موثوقية عالية ومتوافقة مع التقنيات الأخرى.

تحظى جودة الخدمات باهتمام الاطراف المتعاملة جميعها لان تأثيرها كبير على المركز التنافسي لاي منظمة ولان لها تأثير على الصورة التي يرسمها العميل ذهنيا للمنظمة وتعرف الجودة بانها مقدرة الخدمة الالكترونية على تلبية وتحقيق المنفعة المستهدفة من تلك الخدمة من خلال معايير محددة (الشوادفي,٢٠١٠,ص١٧٣).

٣/١ : ابعاد جودة الخدمة الالكترونية

تمت مناقشة هذا الموضوع في الكثير من الدراسات وحاول العديد من الباحثين تحديد أبعاد لجودة الخدمات الالكترونية، ناقش (صالح,٢٠٢٠,ص٢١٦) خمسة ابعاد لجودة الخدمة الالكترونية وهي:

١.**كفاءة الخدمة:** نقصد بالكفاءة هنا هو اتمام المنظمة خدمة لعميلها بشكل سليم وصحيح وبالمستوى الذي وعدت به عمليها وبوقت محدد وقصير.

٢ .**انجاز الخدمة:** الانجاز هنا يقصد يه الثقة بالمعلومات المتوفرة عبر الموقع وبإتمام الخدمة المقدمة.

٣.**الاعتمادية:** نعني بالاعتمادية هنا هو امتلاك الموظفين المسؤولين عن تقديم الخدمات للمهارات والقدرات الواجب امتلاكها لأداء وتقديم الخدمات بشكل صحيح ومناسب.

٤.**الخصوصية:** يقصد بالخصوصية هنا ضمان عدم امكانية الاطلاع على المعلومات التي تخص العملاء على الموقع من قبل غير المصرح لهم وضمان سريه هذه المعلومات.

٥.الاستجابة: الاستجابة هنا يقصد بها مدى قابلية الموقع لتوفير المعلومات في حالة وجود مشكلة.

أهمية جودة الخدمة الإلكترونية: ٤/١

من خلال ما تم استعراضه سابقاً يمكن الاستنتاج بان تطبيق الخدمات الالكترونية أصبح امرا مهما لدى المؤسسات لان هذه الخدمات تعتبر عنصر مهم في تصميم وتسويق الخدمات لدى هذه المؤسسات لذا يجب الاهتمام ايضا بجودة الخدمات الالكترونية المقدمة من جميع النواحي وتتوضح اهمية جودة الخدمة في النقاط التالية (حلوز والضمور,٢٠١٢,ص٤٣٥):

١- تعد طريقة للحفاظ على العملاء الحاليين للمؤسسة وطريقة لجذب عملاء جدد

٢- لها تأثير على حجم الطلب على الخدمات وعلى ذلك يصنع الطلب عليها

٣ -تعد وسلة او طريقة لاكتساب الميزة التنافسية

٤- تعد من مصادر تحقيق الربح للمؤسسات

٢/ إطار مفاهيمي عن رضا العملاء

١.٢ مفهوم وتعريف رضا العملاء:

كانت هناك العديد من المحاولات من قبل المختصين لتحديد مفهوم لرضا العميل وقد عرف(Kotler&Others,2011,p.88) الرضا بانه شعور يشعر به العميل يوحي له بالسرور او الاستياء، ويكون هذا الشعور نتيجة لمقارنة توقعات العميل مع الاداء الملاحظ للمنتج .ويعد رضا العملاء من اهم علامات نجاح المنظمة، سواء كانت تقدم منتجات او خدمات لان رضا الزبون يعتبر موضوع بالغ الاهمية في جميع الاعمال سواء تمت بالطريقة التقليدية ام بطريقة الكترونية (Abdulkader et al,2011. p.2).

ويعتبر (Hoffman& Nateson,2011. p.319) الرضا بمثابة الحكم على جودة الخدمات المقدمة عن طريق عمل مقارنة بين توقعات العميل المسبقة للخدمة وبين الاداء الفعلي لهذه الخدمة, ويمكن اعتبارها معيارا يشير الى مدى تطابق توقعات العميل مع الاداء الفعلي.

وعرف (محمد,2018,ص٦٥) الرضا بانه استجابة من العميل متحققة اتجاه ميزة معينة لخدمة او سلعة والتي توفر له مستوى من السرور والمتعة وقد يدفعه ذلك الى مستويات اعلى او اقل من الوفاء للخدمة او المنتج.

٢.٢ أهمية رضا العملاء:

يرى (محمد,٢٠١٨,ص٦٥) بان عملية تحقيق رضا العميل بالاعتماد على جودة الخدمات المقدمة تعتبر عملية في غاية الاهمية للمنظمة؛ نظرا لما تقدمه من مزايا عديدة والذي يوضح اهمية جودة الخدمات واهمية بناء رضا العميل، وايضا فيه توضيح لاحتاج المنظمة للاهتمام بقياس رضا العميل

بشكل دوري ومستمر لان تحقيق رضا العميل يعطي مزايا مهمة لمنظمات الاعمال ومنها النقاط التالية:

١. تكوين سمعة طيبة وصورة ذهنية جيدة عن المنظمة.
٢. تساعد في تكوين نية لإعادة الشراء لدى العميل.
٣. يساعد تحقيق الرضا في الحفاظ على العملاء الحاليين للمنظمة.
٤. يساعد تحقيق رضا العميل في خفض تكاليف جذب العملاء الجدد.
٥. يساعد في توفير مزايا تنافسية للمنظمة
٦. رضا العميل يساعد في اخفاض تكلفة تقديم الخدمات.

٣.٢ العوامل المؤثرة في رضا العميل عن الخدمات الالكترونية:

اهتمام المنظمات بالحفاظ على العملاء الحاليين يتزايد باستمرار، وفي نفس الوقت تسعى المنظمات الى جذب عملاء جدد، لذا يمكن اعتبار رضا العميل مؤشراً على نجاح المنظمة في تقديم الخدمات والمنتجات الى عملائها في السوق.

من خلال التعاريف السابقة عن الرضا العميل ومفاهيمه يمكن ان نستنتج بان التجارب السابقة يمكن ان تُأثر على الرضا، وهناك عوامل أخرى متعددة تؤثر على الرضا الالكتروني منها (الهواري، طواهير,٢٠١٢,ص١٠٠):

1- عوامل لها ارتباط بالموقع: وهي خصائص الموقع ومنها: تصميم الموقع، وسهولة الشراء، والامن المالي، وظروف التسليم، وخصائص العرض، والسعر. اي بصفة عامة جميع العوامل التي تساهم في جودة الموقع والتي تم نقاش نقاطها سابقاً.

٢-عوامل لها ارتباط بخدمات الزبائن: جودة خدمات الزبائن تعد من اهم العوامل في تحديد رضاهم، فكلما زادت قدرة الخدمات المقدمة على حل المشكلات والرد على الأسئلة كلما زاد رضا الزبائن عن جودة تلك الخدمة.

٣/المحور الثالث: الدراسة الميدانية

١/٣ اجراءات الدراسة الميدانية

الهدف من إجراءات الدراسة الميدانية هو تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق اهدافها واثبات فرضياتها وذلك عن طريق الاستفادة من الدراسات السابقة ومن الاطار النظري لتحقيق هدف هذه الدراسة الا وهو معرفة مدى تأثير مستوى جودة الخدمات الالكترونية على رضا العملاء، كما تم الاستفادة من الاطار النظري ومن الدراسات السابقة في تصميم اداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة ومن خلالها تم الحصول على نتائج هذه الدراسة، وتم تحديد مجتمع الدراسة وعينته ومصادر المعلومات وأساليب جمعها من المصادر الميدانية والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

بناء أداة الدراسة: تم تصميمها حسب أسلوب الأسئلة المغلقة (CLOSED QUESTIONNAIRE) والتي تستخدم فيها أسئلة ذات اجابات محددة حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الموافقة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ويمتاز هذا النوع بسهولة الإجابة عليه وسهولة تحليله، وقد تكونت الاستبانة من ٥ محاور تحتوي على ٢٣ عبارة.

- المحور الأول: العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.
- المحور الثاني: العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.
- المحور الثالث: العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.
- المحور الرابع: العلاقة بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء.
- المحور الخامس: العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

٢.٣ صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يُقصد به ان تكون أسئلة الاستبانة قادرة على قياس ما رُغب بقياسه من خلالها، وتم التأكد من صدق الأداة المستخدمة في هذه الدراسة بطريقتين:

أولاً: الاتساق الداخلي

للتأكد من صلاحية وصدق اداة القياس لما اعدت لقياسه تم التأكيد على صدق هذه الاداة عن طريق صدق الاتساق الداخلي، والمقصود بصدق الاتساق الداخلي هو مدى اتساق كل فقرة من الاستبانة مع المحور الذي تنتمي له تلك الفقرة، وتم حساب اتساق استبانة هذه الدراسة عبر

حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور نفسه وبين كل فقرة من فقرات ذلك المحور والنتائج كانت كالتالي:

جدول رقم (١) صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع		المحور الخامس	
رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٨٦٤**	١	٠.٨٥٨**	١	٠.٨٦٩**	١	٠.٨٦٤**	١	٠.٨٦٦**
٢	٠.٨٧٥**	٢	٠.٨٧٨**	٢	٠.٨٨٥**	٢	٠.٩٠٠**	٢	٠.٨٨٥**
٣	٠.٨٩٤**	٣	٠.٨٧٤**	٣	٠.٨٩٠**	٣	٠.٨٨٢**	٣	٠.٩٠٥**
٤	٠.٨٤٤**	٤	٠.٨٦٥**	٤	٠.٨٣**	٤	٠.٨٧٣**	٤	٠.٨٥٠**
٥	٠.٨٩٠**	٥	٠.٨٩٦**	٥	٠.٨٧١**	٥	٠.٨٨٦**	٥	٠.٩٠١**

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م   **دالة عند مستوى دلالة ٠،٠١

يتضح من الجدول رقم (١) أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهي اعلى من معامل الارتباط المقبول وهو (٠.٦٠) مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

ثانياً: الصدق البنائي

أحد مقاييس صدق الأداة هو الصدق البنائي، وهو يبين مدى ارتباط كل محور بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، والنتائج كانت كالتالي:

جدول رقم (٢) صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور	**معامل الارتباط بالمحور**
المحور الأول: العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.	٠.٩٦٢**
المحور الثاني: العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.	٠.٩٨٠**
المحور الثالث: العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.	٠.٩٨١**
المحور الرابع: العلاقة بين مستوى خصوصية الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.	٠.٩٧٧**

المحور الخامس: العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء	٠.٩٧٢**

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م **دالة عند مستوى دلالة ٠،٠١

يتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهي اعلى من معامل الارتباط المقبول وهو (٠.٦٠) مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

٤.٣ طرق تحليل البيانات:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Packages for the Social Sciences)، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة من الجانب الميداني، فقد تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social sciencesوالتي يرمز لها اختصارا بالرمز (SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي (mean) والانحراف المعياري (standard deviation): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات عينة الدراسة عن اسئلة الدراسة (متوسط متوسطات العبارات) مع العلم بأنه يفيد في ترتيب عبارات الدراسة حسب أعلي متوسط حسابي موزون.
- تم استخدام معامل الارتباط بيرسون " person correlation": لمعرفة درجة الارتباط بين كل سؤال من اسئلة الدراسة.
- تم استخدام معامل الفا كرونباخ (cronbacha Alpha): لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.
- تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث الى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات جامعة الأميرة في مدينة الرياض، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة للمجتمع حجمها (٣٨٩) مفردة، وذلك بتطبيق المعادلة الإحصائية التالية:

حجم العينة (N)=

[(الدرجة المعياريةZ)[٢] (نسبة المجتمع المدروس) (النسبة المكملة)]÷ (خطأ المعاينة)[٢]

وعلى أية حال فإنه يكفي أن يكون لدى الباحث عينة تتكون من ٣٨٤ شخصاً لتمثل أي مجتمع كان، ويمكن استخدام المعادلة –عندما تكون النسبة مجهولة نستخدم ٥٠٪– كما يلي:

$$(0.5)^2 / (1.96)^2 \times 0.5 \times N=0.5$$

وهذا يؤدي الى ان حجم العينة المطلوب هو ٣٨٤ شخصاً.

تم توزيع ٣٨٩ استبانة لضمان الحصول على الحجم المطلوب من العينة، وتم جمع ٣٨٩ استبانة صالحة للتحليل وتم تحليلها.

٥.٣ اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

يتناول هذا القسم عرض وتحليل لأهم النتائج الاحصائية، وبناءً على تحليل نتائج الدراسة ومناقشة نتائج الدراسة والتعليق عليها وتفسيرها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى، والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

جدول (٤) استجابات مجتمع الدراسة على عبارات المحور الاول حسب متوسطات الموافقة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
١	أجد جميع المعلومات والخدمات متاحة لي عبر الموقع الالكتروني مما يحقق رضاي عنه.	٣.٨٩	٠.٨٧	٧٧.٨	١
٢	انا راضٍ عن موقع الجامعة لأني أجد من السهل تسجيل الدخول الى حسابي الشخصي من خلال الموقع وتنفيذ الخدمات من خلاله.	٣.٨٧	٠.٨٣	٧٧.٤	٣
٣	انا راضٍ عن الخدمات الالكترونية لأني أستطيع الحصول على أي معلومة بسهولة من خلال موقع البنك وبأقل جهد ممكن.	٣.٨٥	٠.٩٤	٧٧	٤
٤	يستجيب الموقع بسرعة على مدار الساعة مما يحقق رضاي عن الخدمات الالكترونية المقدمة لي.	٣.٨٤	٠.٩٧	٧٦.٨	٥
٥	انا راضٍ عن الخدمات الالكترونية المقدمة لي لأن الموقع يتمتع بالأدوات اللازمة لإدارة الخدمات من خلاله.	٣.٨٩	٠.٩٥	٧٧.٨	٢
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٨٦	٠.٨٠	٧٧.٢	

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م

من خلال النتائج في الجدول (٤) يتضح أن استجابة مجتمع الدراسة موافق على عبارات محور العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، بمتوسط حسابي (٣.٨٦) وبنسبة موافقة بلغت (٧٧.٢٪)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة مجتمع الدراسة على العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٨٩ إلى ٣.٨٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة على موافق على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في وجهات النظر من حيث موافقة مجتمع الدراسة على عبارات محور العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

ولاختبار الفرضية المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين من خدمات موقع الجامعة ، قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النّتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٦) نتائج اختبار (T) لتوضيح العلاقة بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
٢١.٤٠١	٣٨٨	٠.٠٠٠**	يوجد أثر

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ ** عند مستوى دلالة (٠.٠١).

حيث تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وجود علاقة إحصائية وذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء المستفيدين، حيث بلغت قيمة الاختبار (٢١.٤٠١) ومستوى الدلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠١ مما يؤكد صحة وقبول الفرضية المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى كفاءة الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين.

وتشير النتيجة إلى رضا المستفيدين عن موقع الجامعة لأنهم يجدون من السهل تسجيل الدخول الى حسابهم الشخصي من خلال موقع الجامعة وتنفيذ الخدمات من خلاله وتفسر هذه النتيجة أن هناك تأثير لكفاءة الخدمات الالكترونية على الرضا العام لدى المستفيدين، حيث أشارت استجابات افراد الدراسة لوجود تأثير، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (راضي ومغاري

والنجيلي،٢٠١٨) بعنوان "الادارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة التعليمية في الجامعات الفلسطينية (دراسة حالة جامعة الازهر-غزة)"، حيث اوضحت الدراسة ان هناك علاقة طردية قوية بين جودة الخدمة التعليمية و بين الإدارة الالكترونية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية، والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

جدول (٧) استجابات مجتمع الدراسة على عبارات المحور الثاني حسب متوسطات الموافقة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
١	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني أجد المعلومات المتاحة عبر الموقع دقيقة.	٤.٠٢	٠.٨١	٨٠.٤	١
٢	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية لأني اثق بصحة المعلومات المتاحة عبر موقع البنك.	٣.٨١	٠.٩٣	٧٦.٢	٥
٣	جميع ما تقدمه الجامعة من معلومات عبر موقعها مؤكده دائما مما يحقق الرضا عن خدماتها الالكترونية.	٣.٩٣	٠.٨٨	٧٨.٦	٢
٤	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني دائما متأكد بان أي عملية تنفذ من خلال الموقع ستؤدي الى النتيجة التي اتوقعها.	٣.٨٤	٠.٩٦	٧٦.٨	٤
٥	ارى بان الخطوات المتبعة لإجراء الخدمات الالكترونية عبر الموقع تتبع تسلسلا منطقيا ومفهوما مما يحقق رضاي عنه وعن خدماته.	٣.٨٨	٠.٩٣	٧٧.٦	٣
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٨٩	٠.٧٩	٧٧.٨	

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م

من خلال النتائج في الجدول (٧) يتضح أن استجابة مجتمع الدراسة موافق على عبارات محور العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، بمتوسط حسابي (٣.٨٩) وبنسبة موافقة بلغت (٧٧.٨٪)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة مجتمع الدراسة على العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٤.٠٢ إلى ٣.٨١) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة على موافق على أداة الدراسة مما يوضح التجانس

في وجهات النظر من حيث موافقة مجتمع الدراسة على عبارات محور العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

ولاختبار الفرضية المتمثل في التعرف عَلَى يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا عملاء بنك البلاد في مدينة الرياض، قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النّتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) نتائج اختبار (T) لتوضيح العلاقة بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
٢٢.٣١٢	٣٨٨	٠.٠٠٠**	يوجد أثر

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م ** عند مستوى دلالة (٠.٠١).

حيث تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠١ مما يؤكد صحة الفرضية المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى انجاز الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، وتشير النتيجة إلى ثقة المستفيدين بالمعلومات المتوفرة عبر الموقع وبإتمام الخدمة المقدمة، وتفسر هذه النتيجة تأثير مستوى انجاز الخدمات الالكترونية على رضا العملاء أو المستفيدين.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الهنداوي،٢٠١٦) بعنوان "أثر جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البنوك التجارية الأردنية على رضا العملاء" التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاستجابة والأمان والموثوقية على رضا العملاء.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة، والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين.

جدول (١٠) استجابات مجتمع الدراسة على عبارات المحور الثالث حسب متوسطات الموافقة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
١	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للبنك لأنه من السهل الوصول لهذه الخدمات عبر الموقع الالكتروني.	٤.٠١	٠.٧٩	٨٠.٢	١
٢	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني لا اواجه أي صعوبات او مشاكل اثناء تنفيذ الخدمات عبر الموقع.	٣.٩٤	٠.٩٠	٧٨.٨	٢
٣	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني أرى بان صفحات موقع الجامعة تتسم بسهولة تصفح محتوياتها.	٣.٨٦	٠.٩٣	٧٧.٢	٤
٤	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية لأن موقع الجامعة يترك طابعا إيجابيا لدي عند تصفحه.	٣.٩٤	٠.٩١	٧٨.٨	٣
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٩١	٠.٧٧	٧٨.٢	

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م

من خلال النتائج في الجدول (١٠) يتضح من استجابة مجتمع الدراسة انه موافق على عبارات محور العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، بمتوسط حسابي (٣.٩١) وبنسبة موافقة بلغت (٧٨.٢٪)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة مجتمع الدراسة على العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٤.٠١ إلى ٣.٨٠) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة على موافق على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في وجهات النظر من حيث موافقة مجتمع الدراسة على عبارات محور العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

ولاختبار الفرضية المتمثلة في التعرف على هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النّتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار (T) لتوضيح العلاقة بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
٢٣.١١٣	٣٨٨	٠.٠٠٠**	يوجد أثر

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م ** عند مستوى دلالة (٠.٠١).

حيث تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠١ مما يؤكد صحة الفرضية .

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة، والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

جدول (١٣) استجابات مجتمع الدراسة على عبارات المحور الرابع حسب متوسطات الموافقة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
١	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني اثق بضمان الحفاظ على المعلومات الخاصة بي بسرية تامة	٤.٠٣	٠.٨٠	٨٠.٦	١
٢	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني لا اقلق من احتمالية ان يتم اختراق حسابي في موقعها.	٣.٨١	٠.٩١	٧٦.٢	٤
٣	انا راضٍ عن مستوى الأمان التي توفرها الجامعة في موقعها الالكتروني مما يحقق رضاي عن خدماتها الالكترونية.	٣.٩٥	٠.٩٣	٧٩	٢
٤	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية لأني أشعر بالأمان عند تمكيني من تنفيذ الخدمات الإلكترونية المقدمة لي.	٣.٩٤	٠.٩٠	٧٨.٨	٣
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٩١	٠.٧٩	٧٨.٢	

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م

من خلال النتائج في الجدول (١٣) يتضح أن استجابة مجتمع الدراسة موافق على عبارات محور العلاقة بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء، بمتوسط حسابي (٣.٩١) وبنسبة موافقة بلغت (٧٨.٢٪)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة مجتمع الدراسة على العلاقة بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٤.٠٣ إلى ٣.٨١) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة على موافق على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في وجهات النظر من حيث موافقة مجتمع الدراسة على عبارات محور العلاقة بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا العملاء

ولاختبار الفرضية المتمثلة في هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النّتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار (T) لتوضيح العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
٢٢.٧٨٢	٣٨٨	٠.٠٠٠**	يوجد أثر

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م **

عند مستوى دلالة (٠.٠١).

حيث تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين مستوى الخصوصية المصاحبة للخدمات الالكترونية ورضا المستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠١ مما يؤكد صحة الفرضية، كما تفسر هذه النتيجة ضمان عدم امكانية الاطلاع على المعلومات التي تخص المستفيدين من قبل غير المصرح لهم وضمان سريه هذه المعلومات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة، والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء.

جدول (١٦) استجابات مجتمع الدراسة على عبارات المحور الخامس حسب متوسطات الموافقة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
١	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للبنك لأني أتمكن دائما من حل المشكلات التي تواجهني على الموقع .	٣.٩٩	٠.٨٥	٧٩.٨	١
٢	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأنه من السهل على إيجاد طرق للتواصل مع مسؤولي الدعم الفني.	٣.٨٣	٠.٩٠	٧٦.٦	٤
٣	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للجامعة لأني أجد الشرح المقدم من الدعم الفني واضحا ووافيا لحل المشاكل التي تواجهني.	٣.٩٢	٠.٩٦	٧٨.٤	٢
٤	انا راضٍ عن الخدمات الإلكترونية للبنك لأني أرى بان الموقع يقدم شرحا واضح للعناصر الموجودة فيه ويشرح طريقة استخدامها.	٣.٨٧	٠.٩٣	٧٧.٤	٣
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٩٠	٠.٨١	٧٨	

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م

من خلال النتائج في الجدول (١٦) يتضح أن استجابة مجتمع الدراسة موافق على عبارات محور العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، بمتوسط حسابي (٣.٩٠) وبنسبة موافقة بلغت (٧٨٪)، ويتبين كذلك من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تقارب في موافقة مجتمع الدراسة على العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٨٩ إلى ٣.٨٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة على موافق على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في وجهات النظر من حيث موافقة مجتمع الدراسة على عبارات محور العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

ولاختبار الفرضية المتمثلة في هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء ببنك البلاد في مدينة الرياض، قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النّتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٨) نتائج اختبار (T) لتوضيح العلاقة بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية ورضا العملاء

قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
٢١.٨٢	٣٨٨	٠.٠٠٠**	يوجد أثر

المصدر: اعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، ٢٠٢١ م **

عند مستوى دلالة (٠.٠١).

حيث تبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين مستوى استجابة الخدمات الالكترونية وبين رضا المستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠١ مما يؤكد صحة الفرضية وتشير هذه النتيجة ايضاَ رضا المستفيدين عن قابلية الموقع لتوفير المعلومات في حالة وجود مشكلة لدى العملاء وأنهم يتمكنون من حل المشكلات التي تواجههم على الموقع .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- تشير النتائج إلى رضا طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن عن الخدمات الالكترونية المقدمة لهم عبر موقع الجامعة لأنهم يجدون من السهل تسجيل الدخول الى حساباتهم الشخصية وتنفيذ الخدمات المتاحة لهم.
- تؤثر كفاءة الخدمات الالكترونية على الرضا العام لدى المستفيدين من الخدمات الالكترونية بجامعة الأميرة نورة .
- يثق المستفيدين بالمعلومات المتوفرة عبر موقع جامعة الأميرة نورة وبإتمام الخدمة المقدمة.
- تشير النتائج إلى ان الموظفين المسؤولين عن تقديم الخدمات يمتلكون القدرات المطلوبة لإتمام الخدمات بشكل صحيح ومناسب.
- مستوى الاعتمادية على الخدمات الالكترونية يؤثر في رضا المستفيدين ويزيد من رضاهم عنها.
- تشير النتائج إلى أن طالبات جامعة الأميرة نورة واثقون بان المعلومات التي تخصهم لا يمكن الاطلاع عليها من قبل غير المصرح لهم وتتم المحافظة عليها بسرية تامة.
- تشير النتائج إلى مدى قابلية الموقع لتوفير المعلومات في حالة وجود مشكلة لدى المستفيدين.

- أشارت النتائج إلى رضا المستفيدين من الخدمات الإلكترونية لجامعة الأميرة نورة حيث تبين انهم يتمكنون من حل المشكلات التي تواجههم اثناء عملهم على الموقع .

- **ثانياً: التوصيات:**

بناء على نتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن التوصية بالآتي:

١. ضرورة قيام جامعة الأميرة نورة بدراسات دورية لقياس فعالية الخدمات الإلكترونية وضمان رضا المستفيدين، فضلاً عن التطور المستمر في مجال التكنولوجيا وأنظمة الاتصال.
٢. الوقوف على مقترحات المستفيدين والاهتمام بحل مشاكلهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها، والأخذ بها على محمل الجد.
٣. القيام بدراسة جودة الخدمات الإلكترونية من خلال أبعاد أخرى ومتغيرات أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة وقياس مستوى رضا المستفيدين.
٤. العمل على نشر ثقافة الخدمات الإلكترونية للجامعة بين المستفيدين منها وبيان أهميتها ومزاياها في سرعة إنجاز المعاملات وتلبية احتياجاتهم.
٥. العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية وتحديث الخدمات الالكترونية المقدمة للمستفيدين.

المراجع :

المراجع العربية:

- حسين، إيمان (٢٠١١) **قياس جودة الخدمات الالكترونية باستخدام مدخل الفجوات دراسة تطبيقية في قطاع الاتصالات الأردنية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الحلبي، مؤمن عبد السميع حسن. (٢٠١٧). **جودة الخدمات الالكترونية وأثرها على رضا المستخدمين: دراسة حالة على برنامج برق بلس** – غزة.
- حلوز، فاطمة والضمور، هاني، (٢٠١٢) **أثر جودة الخدمة المصرفية في ولاء الزبائن للبنوك الأردنية، دراسات العلوم الإدارية**، المجلد ٣٩، العدد (١).
- الشوادفي، محمد غمري. (٢٠١٠). **الاداء الالكتروني للخدمات وعلاقته بالولاء للمنظمة.** مجلة التجارة والتمويل(كلية التجارة–جامعة طنطا)مصر، العدد الثاني.

- صالح، شعيب. (٢٠٢٠). **"تقويم جودة الخدمات الإلكترونية للتعليم عن بعد بكلية التربية بسوهاج من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب"**.
- اللوزي، موسى (٢٠١٠) **الصعوبات التي تواجه تطبيق الخدمات الالكترونية كما يراها العاملون في أجهزة الخدمة المدنية في الأردن.** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السادس (١).
- محمد، حسام الدين موسى. (٢٠١٨). **دور إدارة علاقات العملاء في العلاقة بين رضا العميل وولائه دراسة ميدانية بالتطبيق على عملاء شركات الهاتف المحمول بمصر.**
- نجم، عبود (٢٠١٠). **إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الهواري، جمال و طواهير، عبدالجليل(٢٠١٢).**محاولة قياس رضا الزبون على جودة الخدمات الإلكترونية باستعمال مقياس NetQual, دراسة حالة موقع ويب مؤسسة بريد الجزائر,**

المراجع الأجنبية:

- Abdul Kadir, Hazlina, Rahman, Nasim, Masinaei, Reza (2011), **Impacts of service quality on customer satisfaction: Study of Online banking and ATM services in Malaysia**, International Journal of Trade, Economics and Finance920 (1).
- AlHawary, Sulieman & AlSmeran, Warda. (2017). **Impact of Electronic Service Quality on Customers Satisfaction of Islamic Banks in Jordan.** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 1, 170.
- Carlson, J. and O'Cass, A. (2010). **Exploring the relationships between eservice equality, satisfaction, attitudes and behaviors in content**–driven eservice web sites. Journal of Services Marketing, 24(2),112–127.

- Hoffman, K. and Bateson, J (2011) **Service, Marketing**, University Journal of Commerce Research, vol 33, No. (1).
- Kotler, P., Armstrong, G., Tolba, A., Habib, A. (2011). **Principles of Marketing**- Arab World Edition. Person Education Limited.
- Purcarea V. L., Gheorghe I. R. and, Petrescu C. M. (2013). **The assessment of perceived service quality of public health care**. Procedia Economics and Finance, No. (6): 573-585.
- Sanayel ,a. and Jokar, A. (2013) .**Determining the Effect of Electronic Services Quality on Satisfaction**. International Journal of Academic research, 3(4):103- 111.

تأثير الاحتلال الأمريكي على مؤسسات الدولة العراقية وانعكاسه على المجتمع

The Impact of the American occupation on the institution of Iraqi state

فاتن يوسف خليل، قسم العلاقات الدولية، جامعة آلتن باش

fatenyousefkh03@gmail.com

الملخص: لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق مجرد قوى عسكرية دخلت بلد، وإنما كان تغيير جذري لنظامه الاجتماعي وبنية مؤسساته، بسبب الاجراءات التي رافقت الاحتلال وما تخللها من حل وزارات بكاملها وما تبعها من نتائج كارثية على العراق ومواطنيه، هذه الاجراءات تسببت بضرب البنية الاجتماعية وانعكست على مبدأ المواطنة ومفهوم الحقوق والواجبات لدى المواطنين، فالموظف الذي يسير شؤون المؤسسات والوزارات هو أبن المجتمع وعدم حصوله على حقوقه من ثروات بلده بشكل عادل يدفعه إلى التمرد على اداء واجباته تجاه الدولة وهو بالتالي ينعكس سلبا على مصالح المواطنين ويجمد عمل المؤسسات ويتسبب بشلل كبير فيها. الطائفية التي زرعت في العراق بعد الاحتلال كان لها أثرها أيضا على المجتمع وتسببت بتفككه بشكل كبير إضافة إلى سيطرة الميليشيات المتنفذة على مؤسسات الدولة ما جعلها ميدان للرشوة والحسوبية بعيدا عن تنفيذ القانون، وهو يرتبط بشكل كبير بالوضع الأمني في البلاد أيضا، ضعف المؤسسات الأمنية في العراق وخضوعها لمعايير طائفية جعل من العراق ساحة للصراعات والتصفيات الشخصية والعشائرية بعيدا عن القانون، وكل هذا سببه حل الجيش العراقي الذي عرف بعقيدته العسكرية وتدريبه العالي حتى أنه كان من أقوى الجيوش العربية في العالم، استبدل هذا الجيش بقوة حصلت على تدريب وسلاح من الأمريكيين، لكمنها تفتقر للعقيدة العسكرية التي تعتبر الأساس لجميع الجيوش في العالم.

كلمات المفتاحية: الاحتلال، الفساد، الأمن، المواطنة، الطائفية، مؤسسات الدولة، العشائرية، الخدمات.

Abstract:

American didn't just military occupation, it is essential changeable for social system and structure of institutions because the procedures of American occupation, and canceled of ministries, which caused the catastrophic results, these procedures reflect on the citizenship principle and the understanding of the rights and responsibilities for the citizen, the employee is a citizen, if they don't get their rights, they cannot do the responsibilities.
The Sectarianism in Iraq appears after the American occupation, it caused the disaster results in the society and lead to control militias in institutions of Iraq, so it was the main reason of destroyed Iraqi institutions and even society, the cancelations of the army also caused loss of security and effect on the state authority and the economy.

Key words: occupation, Sectarianism, society, in institutions, militia.

المقدمة:

الفوضى التي عصفت في العراق ليست وليدة عام ٢٠٠٣ أي السنة التي احتلت بها القوات الأمريكية العراق، بل هي نتاج لعقود من الصراعات والحروب التي شهدها أرض الرافدين وما تبعها من أزمات اقتصادية ونفسية أرهقت بلد من أغنى بلدان العالم، لا يسعنا العودة إلى الجذور التاريخية للصراعات في العراق لأنه يحتاج إلى مجلدات، لكن ربما نكتفي بالعودة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام ١٩٩١ وما خلفه من رواسب مهدت للفترة الحالية من انتشار الرشوة والمحسوبية وتفضيل المواطن العراقي مصلحته الشخصية على المصلحة العامة لانقاذ نفسه من براثن الجوع التي نخرت به بسبب الحصار الاقتصادي، وهنا بدأت تسقط ورقة التوت من المجتمع وبدأ الفساد يتجذر في المؤسسات ولو كان بشكل محدود بسبب النظام القاسي والصارم الذي عرف به حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين فكان الخوف هو المعيار الذي يردع المواطن من ارتكاب التجاوزات في مؤسسات الدولة وليس الحس الوطني، فالمواطنة لاتأتي بالصدفة ولا بالغريزه، بل تأتي من خلال حصول المواطن على حقوقه في بلده، ما يعمق الروح الوطنية داخله ويجعله حريص على المحافظة على البلد، لكن فقدان المواطن لحقوقه يجعله يتقاعس عن أداء واجباته.

أحتل الأمريكيون العراق وعمت الفوضى في أرجاء البلاد بسبب جملة من الاجراءات التي قام بها الاحتلال بشكل مقصود لإنهاء مقدرات العراق بشكل كامل، ما أنعكس على مؤسسات الدولة وجعل منها مرتعا للفساد والرشوة والمحسوبية، وهو ما أنعكس تدريجيا على المجتمع وجعله يفقد تماسكه الخلق فجوة كبيرة بين المواطن والدولة، تى أصبحت العلاقة بينهما تنافسية وليست تكاملية، الدولة تحاول قمع المواطن وتغييبه لمنعه من المطالبة بحقوقه، والمواطن بالتالي يلجأ إلى جميع الطرق حتى وإن كانت غير شرعية للحصول على حقوقه.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث بالوقوف على أهم الأسباب التي وضعت العراق في مصاف الدول الأكثر فسادا في العالم، وتداعيات الفوضى التي تشهدها مؤسسات العراق على المجتمع والتسبب بتفككه وانعدام هويته، البحث يسلط الضوء على انعكاس القرارات التي اتخذتها قوات الاحتلال الأمريكية على مؤسسات الدولة والتي ألقت بظلالها على المجتمع.

إشكالية البحث:

الاحتلال الأمريكي لم تنعكس آثاره على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، بل كان له آثار اجتماعية تمثلت بانهيار مؤسسات الدولة التي حرمت المواطنين من حقوقهم، ما يجعلهم يلجؤون إلى توفير متطلباتهم بنفسهم بعيدا عن الأطر القانونية، اشكالية البحث هي انعكاس انهيار مؤسسات الدولة على المجتمع وما تسببه من غياب القانون بشكل تدريجي حتى يتحول المواطن إلى دولة بحد ذاته يسن قوانينه الخاصة ويختار واجباته، وسيناقش البحث أيضا أسباب هذه الفوضى وجذورها وأشكالها وأهمية وجود مبدأ المواطنة في المجتمع، كما سيشرح البحث هذا المبدأ وتأثيره على شكل الدولة بشكل عام، وأسباب غياب هذا المبدأ في العراق.

خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الاجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي الاجراءات التي قام بها الاحتلال الأمريكي وأدت إلى الفوضى في المؤسسات؟
- التحديات التي واجهت المؤسسات العراقية في تلك الفترة وجعلت الفساد ينخر جدرانها؟
- كيف تمكن الفساد في المؤسسات من خلق فجوة بين الدولة والمجتمع؟

- ماهو انعكاس هذه الفجوة على مبدأ المواطنة والانتماء؟

المنهجية:

لنتمكن من الحصول على النتائج المرجوه من البحث فقد اخترنا المنهجيات التالية:

- المنهجية التاريخية: نستطيع من خلالها الوقوف على الوقائع التي أوصلت مؤسسات العراق إلى هذه المرحلة من الفوضى.
- المنهجية التحليلية: نحلل من خلالها الأحداث التي حصلت في العراق ونقرأ انعكاسها على المجتمع.
- المنهجية الكمية: القيام بمقابلات مع موظفين في مؤسات الدولة عاصروا فترة الحصار وما تركته تلك الفترة من اثار نفسية واقتصادية عليهم وموظفين لايزالون في عملهم لمعرفة واقع مؤسسات الدولة حاليا، اضافة إلى اخذ نماذج عن مواطنين يعانون من سوء الخدمات وما تسبب لهم ذلك من ضياع لهويتهم، إضافة إلى خبير في علم الاجتماع لمعرفة الرأي العلمي في ظاهرة فقدان الهوية ومبدأ المواطنة.

المبحث الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق

١.١ بدايات الاحتلال والاجراءات التي رافقته

عندما دخل الأمريكان إلى العراق عام ٢٠٠٣ بدأ تدمير جميع مرتكزات الدولة وأصبح العراق فريسة للنهب وسرقة المؤسسات ومقتنيات الدولة والأملاك العامة والخاصة، وبدأت البنى التحتية بالتهالك، وظهرت طبقة غير وطنية وبدأت تتغلغل في الأروقة السياسية، حتى نشأت أحزاب وجماعات جاء بعضها من خارج العراق وبعضها أنشأ داخله، وبدأ تأثيرها يظهر على المجتمع العراقي من خلال محاولاتها لجذب الشارع والدخول إلى أدمغة العراقيين، لاسيما أن البلاد في تلك الفترة كانت تعاني فوضى رافقتها مخاوف من العراقيين بشأن مستقبلهم، فكان من السهل على هذه الجماعات التغلغل في عقول الجمهور واعطائهم أمل بالاستقرار والأمن. هذه الفترة أيضا كانت تحكم من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر الذي اتخذ هو الآخر قرارات أدت إلى تفاقم الأزمة في البلاد ووضعها في دائرة الصراع بشكل أوسع، كان أبرز قراراته وأخطرها

هو ل الجيش العراقي الذي كان من أقوى الجيوش في المنطقة، وهو ما زاد من حالة الفوضى في البلاد التي أصبحت خالية من رجال الأمن أو أي قوى تعنى بحماية المواطنين وأملاكهم وأملاك الدولة، أما القرار الثاني الذي تسبب بتهالك المؤسسات فهو قرار طرد مسؤولي حزب البعث الكبار من الوظائف بموجب ما عرف بقانون اجتثاث البعث، وهي خطوة لاثبات جدية الولايات المتحدة بمساعيها لقضاء على حزب البعث في العراق بشكل كامل، لكن هذا القرار كانت له آثار كارثية على مؤسسات الدولة لأنه أفرغها من أشخاص ذوو خبرة وكفاءة، لاسيما بعد أن عينت أشخاص يحملون الجنسية الأمريكية في هذه المؤسسات لكنهم لايملكون الخبرة الكافية لادارة هذه المؤسسات، هذه الاجراءات تسببت ببطالة في صفوف موظفي هذه المؤسسات، حتى وجدوا أنفسهم دون عمل ولا رواتب تقاعد أو تعويض، ما دفع بعدد منهم إلى أحضان مجموعات ارهابية قدمت لهم مغريات مادية كبيرة بحجة محاربة الأمريكان، الذين كانوا سببا في تجويعهم. هذا الدمار والقرارات العشوائية رافقها أيضا دمار للاقتصاد العراقي من خلال تدمير قطاعات حيوية مثل النقل والاتصالات والطرق والمصانع، وهو ما زاد من انتشار البطالة لأن العاملين في هذه القطاعات وجدوا أنفسهم أما عاطلين عن العمل أو يعملون في مؤسسات متهالكة يديرها أشخاص لايملكون الخبرة في توجيهها بالاتجاه الصحيح، القطاع الوحيد الذي دأب الأمريكان على الحفاظ عليه هو قطاع النفط، الذي تعرض هو الآخر للاستهداف من قبل العناصر المسلحة التي كانت تسيطر على البلاد في تلك الفترة التي خلى في العراق من التواجد الأمني[١].

في ١٣ يوليو ٢٠٠٣ شكل بول بريمر مجلس الحكم الانتقالي وعين ٢٥ كأعضاء للمجلس، كانوا من رموز المعارضة لنظام صدام حسين ينتمون إلى تيارات وأحزاب مثل المؤتمر القومي العراقي وحزب الدعوة والوفاق الوطني العراقي والحزب الديموقراطي الكردستاني، تم توزيع المقاعد على أسس طائفية وقومية وهو ما أسس إلى نظام طائفي في العراق لم يكن معهود من

[١] صابر، علي صباح، (٢٠١٥)، الاحتلال الأمريكي للعراق وإ شكالية بناء الدولة (2003– 2014)، رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط، ص٤٧.

قبل، فقد حصل الشيعة على ١٣ مقعدا والسنة والأكراد حصلوا على ٥ مقاعد لكل منهما، كما حصل المسيحيون على على وقعد واحد والتركمان كذلك. في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وقعت سلطة الائتلاف المؤقتة قرار نقل السلطة إلى العراقيين، وتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ وبعدها غادر بريمر العراق، الحكومة تشكلت برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة بعيدا عن ارادة العراقيين في اختيار اعضاء هذه الحكومة، فسيطرت الشخصيات التي كانت منفية خارج العراق في زمن نظام صدام حسين إضافة إلى دخول الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني للحياة السياسية في العراق، وبذلك عادت الوجوه والتيارات التي كانت موجودة في مجلس الحكم الانتقالي إلى الحكومة المؤقتة، وهيمنت على مقدرات العراق لغاية هذه اللحظة، وهو ما جعل العراق فريسة لنظام طائفي تمدد إلى جميع مفاصل الدولة وحتى إلى المجتمع العراقي الذي عرف بالتعددية والتعايش بين الطوائف. الدستور العراقي الذي كتب عام ٢٠٠٥ كان سبب أيضا في إرساء دعائم الطائفية في العراق، فصياغته كانت بعيدة عن تشاور جميع القوى العراقية، فقد وضع العراق أمام إشكاليات كبيرة بقي يعاني منها بسبب الثغرات الموجودة في بنوده والفقرات المبهمة التي تطرح الكثير من التأويلات، أبرز اشكالية موجودة في الدستور هي هوية العراق، فالدستور يتجاهل الانتماء العربي للعراق بوصفها دولة عربية في المقام الأول اضافة إلى وجود بند اقصاء البعثيين من المشهد وحرمانهم من الانخراط في مؤسسات الدولة وتجاهل كفاءاتهم التي يحتاج إليها العراق، وهو تهميش واضح لشريحة ليست قليلة في العراق[٢]. هذه الاجراءات لم تأتي من قبيل الصدفة، بل كان مخطط رسمته الولايات المتحدة بالتعاون مع إيران، السفير الأمريكي السابق زلماي خليل زاده ذكر في كتابه "من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب" تحدث عن لقاءات سرية أجراها مسؤولون أمريكيون مع نظراءهم الإيرانيون لبحث ضرب العراق والتسهيلات التي تقدمها إيران في هذا الشأن، كما ذكر ان قرار حل الجيش العراقي كان متخذا قبل غزو

---

[٢] سليم، جمال محمد ورشدي، داليا أحمد، (٢٠١٣)، الطائفية والتدخل الخارجي الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي، العدد ٢٣٧، منشور في كراسات إستراتيجية، مصر،ص١١و ص١٥.

العراق وهذا ما أكده بريمر في مناسبات عدة، رغم انكار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لهذه الحقيقة، أمر يوضح أن المرحلة التي لحقت بالغزو كانت مقصودة وليس سوء تقدير من الادارة الأمريكية كما يظن البعض. الدبلوماسي الأمريكي السابق نبيل خوري تحدث في لقاء له على قناة الجزيرة عن معلومات تلقتها الولايات المتحدة حول دور ايران في استخدام عناصر من تنظيم القاعدة لضرب القوات الأمريكية، رغم الدورالدبلوماسي الذي لعبته في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، زلماي خليل زاد تحدث عن هذه النقطة في كتابه وقال أيضا أن تصرف ايران دفع الولايات المتحدة الى قطع قنوات الاتصال معها، لكن واشنطن أستأنفت لقاءاتها مع طهران بغرض تسهيل دخول قاسم سليماني الى العراق لفتح قنوات حوار مع القادة العراقيين وتنفيذ اجندات أمريكية إيرانية في البلاد(٣). الخطة الأمريكية في العراق كتبت حروفها منذ اللحظة الأولى لدخول قوات التحالف إلى العراق، وكانت تتمحور حول تدمير الهيكل العام للدولة والقضاء على حزب البعث وتشكيلات عديدة اعتبروا تابعة لنظام صدام حسين لكنها بطبيعة الحال تشمل شريحة كبيرة من الشعب العراقي الذي كان منخرط في هذه المؤسسات، ففي ٩ أيار عام ٢٠٠٣ سلم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد مذكرة إلى الحاكم المدني الأمريكي في العراق بول بريمر تنص على محاربة الفصائل التابعة لنظام صدام حسين منها حزب البعث وفدائيو صدام وهذا لإثبات حسن نيتهم أمام العراقيين ورغبتهم الحقيقية في تغيير النظام في العراق بشكل جذري، أما فيما يخص الجيش فقد مثل انسحاب الجيش من ثكناته أثناء حرب ٢٠٠٣ صدمة كبيرة للمجتمع العراقي وحتى الأمريكان، وكانت هناك خطة لأستدعاء الجيش مرة أخرى لتكوين جيش جديد تدربه وتجهزه القوات الأمريكية، وهو مقترح قدمه قائد القيادة المركزية الأمريكية في العراق جون أبي زيد، لكن السياسة الأمريكية الجديدة في العراق والسعي وراء التخلص من نظام صدام حال دون اعتماد هذه الفكرة، ما دفع بريمر لأصدار أمر حل كيانات وزارة الدفاع وكل ما له صلة بالأمن الوطني وكل التشكيلات العسكرية والحرس الوطني في ٢٣ أيار ٢٠٠٣، وبذلك انتهت خدمة كل أعضاء الجيش السابق، وبدؤا بتشكيل جيش مكون منفرقة كاملة قوامها ١٢٠٠٠ جندي مدرب خلال عام، وثلاث فرق خلال العام الذي

يليه، مع السماح لبعض أفراد الجيش القديم بالانخراط في الجيش الجديد إضافة إلى فصائل المقاومة الشيعية والكردية المقاومة لصدام[٣].

٢.١ انعكاس الاجراءات التي اتخذها بريمر على المؤسسات

قرار حل الجيش العراقي تسبب ببطالة وأزمة اقتصادية لدى العاملين في المؤسسات الأمنية، ما خلق طبقة تشعر بالتهميش وانعدام تكافؤ الفرص وجعل من المسرحين عرضة لاستغلال من قبل الجماعات المسلحة التي دخلت العراق بحجة تحريره من الاحتلال الأمريكي، إضافة إلى خلق صراع طائفي لايزال العراق يعاني تبعاته لغاية اليوم[٤].

قرار تفكيك مؤسسات الدولة لم يكن له آثار اقتصادية على المجتمع، بل تسبب بظهور أحزاب وتيارات فئوية حاولت أن تحل محل المؤسسات في الدولة، وتقيم علاقات مع الخارج على حساب مصالح الدولة، كما تشكلت الميليشيات التي تسببت بطبيعة الحال بفوضى عارمة في البلاد، وتصعيد العنف الطائفي وهو ما يتنافى مع ما هدفت له الحرب على العراق وهو إرساء الديمقراطية في البلاد وبناء مؤسسات جديدة، هذا الواقع سلب الدولة هيبتها وترك الساحة فارغة أمام العصابات التي سيطرت على المؤسسات وبدأت بنهبها وتخريبها، أمر أنعكس على شكل الدولة أمام المواطنين وأفقدهم بشكل تدريجي ثقتهم بها، ما جعل العراق لقمة سائغة أمام التدخلات الاقليمية، هذه الواقع لم يكن من الممكن أن يحدث لولا انهيار المؤسسات ولو تمكن الأمريكان من بناء دولة مواطنة مبنية على أسس ديمقراطية، ما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣ يندرج بخانة الطائفية السياسية، وهي نظام يؤدي إلى تذويب الفرد ويتسبب بخلل بمفهوم حقوقه وواجباته ويلغي المصالحة الطائفية ما ينعكس على النسيج الاجتماعي في البلاد، كما تؤدي الطائفية السياسية إلى نسف فكرة المواطنة وعدم قدرة الفرد على التفاعل مع مؤسسات الدولة ودمجه معها، وهو منعطف خطير واجه المجتمع العراقي وحتى في هيكلة الدولة، الطائفية لم تكن غائبة عن المجتمع العراقي متعدد الأعراق، لكنها كانت مختفية وراء قسوة النظام الذي كان

---

[٣] زلماي زاده، (٢٠١٦)، قناة الجزيرة.

[٤] بريمر. بول، (٢٠٠٦)، كتاب عام قضيته في العراق/ النضال لبناء غد مرجو، دار النشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ٥٤و ص٧٨.

يمنع تفشيها في البلاد بشكل كبير، كما لم تكن منعكسة على مؤسسات الدولة ولا تتدخل بالقرارات السياسية كما هو الحال اليوم[٥] . هذه الفترة تسببت بعنف طائفي خطير في العراق، وكانت دوافعه أما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لكن المحصلة أن العراق أصبح ساحة اقتتال جعل سكانه يفقدون الثقة ليس فقط بالسلطة وإنما حتى فيما بينهم، أسباب العنف كانت:

*دوافع سياسية: وسببها انعدام المؤسسات واعتماد الدولة على الأساليب القمعية لفرض سيطرتها، إضافة إلى شعور فئة كبيرة من المجتمع بالتهميش وعدم مشاركتهم بالحياة السياسية وحرمانهم من التعبير عن آراءهم.

* دوافع اجتماعية: الشريحة المهمشة من المجتمع تشعر أن السلطة لا تكترث لمطالبها الاجتماعية، ما أدى إلى شعور هذه الفئة بالاغتراب والاحباط من بلدهم فلجئوا إلى العنف.

*دوافع ثقافية: وهي مرتبطة بالأيبولوجيا التي ترسخها السلطة في المجتمع، واستخدامها كأداة للقمع والعنف الفكري للسيطرة على مقدرات البلاد بعيدا عن مبدأ المؤسسات.

*دوافع اقتصادية: هذا العامل سببه غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الطبقية بين فئات المجتمع واحتكار السلطة والثروات لدى فئة معينة من المجتمع، ما يدفع بالأفراد المهمشة إلى اللجوء للعنف للحصول على حقوقهم[٦].

ضعف المؤسسات الأمنية في العراق أدى إلى سيطرة جماعات مسلحة على الأرض وحتى على القرار السياسي في البلاد، فسيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من محافظات العراق عام ٢٠١٤ وعدم قدرة الجيش العراقي على استعادة السيطرة على هذه المدن أدى إلى انشاء الحشد الشعبي الذي يضم ٦٥ جماعة شيعية بفتوى من مرجعية النجف في العراق، وهي خطوة نحو استقواء هذه الجماعات لاسيما بعد تحرير هذه المناطق ومنحها سيطرة كبيرة على مؤسسات الدولة وعلى القرار السياسي، أصبح الحشد الشعبي قوة رديفة للجيش العراقي بعد تصويت البرلمان لصالح قرار جعلها مؤسسة تابعة للدولة. الجماعات المسلحة في العراق تنقسم إلى قسمين، بعضها موالي للحكومة العراقية والبعض الآخر موالي لإيران، وهو انقسام جديد عانى منها المجتمع العراقي وتسلل إلى داخل الطائفة الواحدة، ما ألقى بظلاله على تكوين المجتمع

[٥] حمو. طارق، (٢٠٢٠)، الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية، بحث منشور في المركز الكردي للدراسات، بوخوم، ألمانيا، ص١٢،ص١٦

[٦] يوسف، عبد الله جمال حسني، (٢٠١٩)، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧، بحث منشور في المركز الديموقراطي العربي، مصر، ص٢٠.

عموما وعلى مؤسسات الدولة بشكل خاص، فالموظفين الذين ينتمون بولاءاتهم إلى إيران لايؤدون واجباتهم بإخلاص تجاه بلادهم وهو شكل جديد من أشكال انهيار المؤسسات، هذه الجماعات ليست حديثة العهد، بل يعود انشاءها إلى بداية الحرب العراقية الإيرانية، والهدف منها هو محاربة العراق لصالح إيران أثناء الحرب، أغلب قادة هذه الميليشيات حارب بالفعل لصالح إيران ضد العراق خلال الحرب، وهم اليوم بطبيعة الحال يسيطرون على القرار العراقي ويديرون المؤسسات الحيوية في الدولة، ما انعكس بطبيعة الحال على الجو العام في هذه المؤسسات وولاءها، إضافة إلى الفوضى والمحسوبية على أساس حزبي وطائفي بعيدا عن القانون، وهذا ما يمثل سبب آخر من الفجوة التي خلقت بين مؤسسات الدولة والقائمين عليها من جهة وبين المجتمع الذي لايثق بالموظفين من جهة أخرى[٧].

المبحث الثاني: انهيار مؤسسات الدولة

١.٢ اوجه انهيار المؤسسات

تواجه مؤسسات الدولة تحديات كبيرة منذ فرض الحصار الاقتصادي على العراق، بسبب انخفاض دخل الموظفين ما دفعهم إلى الحصول على قوت يومهم بطرق غير شرعية، وهذا ما زرع البذرة الأولى لانهيار المؤسسات، لكن ما حدث من فوضى بعد عام ٢٠٠٣ عزز هذا الانهيار وجعله أمر واقع يتعامل معه المواطنون بشكل يومين.

الانهيار شمل قطاعات مهمة أهمها الخدمية، فالبنى التحتية في العراق تعاني دمارا هائلا بدأ في حرب ١٩٩١ واستمر لغاية اليوم، لم يشهد العراق انجاز مشاريع ضخمة تتناسب مع امكانياته المادية، سبب هذا يعود إلى الفوضى العارمة التي أصابت المؤسسات والتي حدثتنا عنها معاون مدير بلدية البصرة المهندسة إيمان حميد، أثناء استبيان قمت به وأخذ مقابلات من ذوي الاختصاص عاصروا فترة الحصار الاقتصادي والفترة الحالية، وهو ما يخدم البحث للوصول إلى نتائج دقيقة، أكدت المهندسة إيمان أن فترة الحصار وصلت المؤسسات إلى أدنى مستوياتها بسبب ترك الموظفين الكفوئين للوظيفة واللجوء إلى القطاع الخاص بسبب تدني الرواتب في تلك الفترة والتي وصلت إلى ثلاثة آلاف دينار عراقي شهريا، هذا التدني بمستوى

[٧] محي الدين، طارق كاكه رش و رشيد، كاردو كريم، "٢٠١٧"، الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الأوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجا، نشر في مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد.٢، السليمانية، العراق، ص٧٦٦ وص٧٦٧

الرواتب تسبب بزيادة الرشوة بين الموظفين ليتمكنوا من تأمين قوت يومهم، أما فيما يخص الفترة الراهنة فوضع المؤسسات ليس أحسن حالا، فهي تعاني من فوضى كبيرة بسبب المحاصصة وسيطرة الأحزاب وتدخلهم في العمل وتأثير ذلك على أصحاب القرار، إضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية وتعيين أشخاص في مناصب مهمة لايملكون الخبرة الكافية ولا الكفاءة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من اداء واجباتهم بشكل صحيح، وربطت بين هذا الواقع ومفهوم المواطنة لدى المواطنين، مبينة أن انعدام الخدمات يتسبب بفقدان الشعور بالمواطنة لدى أفراد المجتمع، بسبب غياب الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطن والتي تعتبر المقومات الرئيسية للحياة، انعدام هذه المقومات تسببت بهجرة المواطنين خارج العراق، هربا من هذا الواقع[٨]

قطاع التعليم نال نصيبه من الانهيار أيضا، بعد أن كان يملك العراق قبل عام ١٩٩١ نظاما تعليميا هو الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، وحاز على جائزتين من منظمة الأونيسكو، لاسيما بعد البدء بحملة محو الأمية في سبعينات القرن الماضي التي جعلت البلاد خالية من الأمية، إذ بلغت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي قرابة ١٠٠ بالمئة، بدأ الانهيار في فترة الحصار الاقتصادي واستفحلت المشكلة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، أخطر مشكلة يعاني منها التعليم في العراق انهيار البنى التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية ونقص المباني والمعدات داخل المدارس، ٧٠ في المئة من المدارس خالية من المياه الصالحة للشرب، وتعاني نقصا حادا في خدمات المرافق الصحية، كما يوجد ١٠٠٠ مدرسة تم بناؤها من الطين أو الخيام، وكان لدخول العراق حروب متتالية والتركيز على القطاع العسكري تسبب بخلل في رصد ميزانيات للتعليم والمرافق الأخرى، كما كان لانخفاض دخل الفرد أثره الكبير في تراجع نسبة الملتحقين بمقاعد الدراسة، إذ أصبح التعليم حاجة ثانوية لا تستطيع جميع العائلات توفيرها لأبناءها، وكان لتنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ أثره الكبير أيضا على البنى التحتية لمؤسسات التعليم في المناطق التي سيطر عليها، إذ دمرت قرابة ٣٥ مدرسة في المدينة القديمة في المدينة، وبعد تحرير هذه المدن من التنظيم الارهابي اتخذت وزارة التربية قرار بتسجيل

---

[٨] حميد. إيمان معاون مدير بلدية محافظة البصرة، ٢٥ أيار ٢٠٢١، البصرة.

الطلاب في المراحل التي وصل اليها اقرانهم بغض النظر عن المراحل الدراسية التي التحقوا بها، وفقا للقرار ٢٢٢١ الصادر في ٢٠١٧/١/٣١ للمرحلة الابتدائية، والقرار ع/٤/٢٢٢٣ الصادر في ٢٠١٧/١/٣١ للمرحلة الثانوية، ما أدى إلى ضعف مستوى هؤلاء الطلبة مقارنة بأقرانهم، ويعاني التعليم من تلكؤ كبير في اعداد المناهج بالطرق الحديثة والعصرية، فمناهج التعليم في العراق خالية من مهارات التفكير بأنواعها، فالمناهج غير قادرة على القيام بهذا الدور التربوي فهي تعتمد على تلقين المادة العلمية، وسبب ذلك يعود إلى عدم اعداد هذه المناهج من قبل مختصين يملكون رؤية حديثة في اعداد المناهج[٩]

ويعد تردي الوضع الاقتصادي في العراق وارتفاع نسبة الأيتام الذين سرقت الحرب معيلهم منهم السبب الرئيسي في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال، قدرت نسبة عمالة الأطفال بين سن ٥-١٤ سنة بـ٦٪ وهو ما يعادل ٥٨٠ ألف طفل، شكل البنين نسبة ٧.٣٪ أما البنات ٥.٤٪، هذه الظاهرة غير منتشرة فقط بين الأطفال خارج أروقة المدارس، بل تعدتها إلى الأطفال الذين يواصلون تعليمهم، إذ بلغت نسبة الأطفال العاملين ويواصلون دراستهم في آن واحد ٥.٥٪ مقارنة بنسبة ٩.٥٪ من الأطفال غير المنخرطين في التعليم، هذا الواقع سببه الأساسي هو الفقر، وعدم حرص الدولة على الألتفات لهذه الظاهرة وحلها بشكل جذري رغم أن الدستور العراقي نص على أن التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة لمواطنيها، كما نص الدستور على الزامية التعليم في مرحلة الابتدائية، كما حمل الدولة مسؤولية مكافحة الأمية وضمان مجانية التعليم في مختلف مراحله، كما نص على التزام الدولة بكفالة المعاقين، لكن الواقع في العراق بعيدا عن ما نص عليه الدستور وهو ما يوضح بشكل جلي اخفاق مؤسسات الدولة وعدم تنفيذها للقوانين او حتى بنود الدستور[١٠]. إضافة إلى تهالك المؤسسات الحكومية ولكل وزارة تعاني مشاكل معينة، إلا أن هناك مشاكل مشتركة بين جميع المؤسسات أهمها

[٩] عطية. عادل، "٢٠١٩"، بحث مشكلات التعليم في العراق الأسباب والحلول، نشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٦، العدد الأول لسنة ٢٠١٩، الأردن، ص٦٤٠ و ص٦٤١ و ص٦٤٢

[١٠] الصيدلي، محمد اقبال عمر وصادق، بشتيوان وهيفينك، فيليب، (٢٠١٤)، العراق: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدارس، أصدر لمنظمة اليونسيف، ص٣، ص٤.

الموظفين الفضائيين، وهم المسجلون في قوائم الرواتب دون مزاولة عمل، أو تكون أسمائهم وهمية يتقاضى رواتبهم بعض المسؤولين في الدولة، يتراوح عدد هؤلاء بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف شخص، ويمثل هؤلاء ٢٠ بالمئة من الموظفين، أي تخصص لهم ٢٠ بالمئة من موازنة الرواتب، في وقت يعيش الخريجين في العراق بطالة دفعت بالكثير منهم إلى مزاولة أعمال بعيدة عن اختصاصهم أو حتى لاتتناسب مع مستواهم العلمي والفكري، أمر خلق شرخ كبير بين الدولة والمواطن واحترام المجتمع لها، لأنه ببساطة لم يتمكن من الحصول على أبسط حقوقه فيها. أما القطاع الصحي كان الأفضل في الشرق الأوسط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، فقد قدمت الدولة خدمة الرعاية الصحة المجانية في ١٧٢ مستشفى و١٢٠٠ عيادة للرعاية الصحية الأولية، وقد بدأ القطاع الصحي بالتراجع إبان الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات، أما العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عام ١٩٩٠ وتلتها حرب الخليج عام ١٩٩١ فكان لها أثرها الكبير في تدمير القطاع الصحي في البلاد بسبب عجر الحكومة في تمويل القطاع الصحي، فقد انخفض تمويل الرعاية الصحية بين عامي ١٩٩٣-٢٠٠٣ بنحو ٩٠ في المئة، فالمؤسسات التي بنيت خلال الثمانينات والسبعينات حرمت من الترميم ما أدى الى تهالكها، تراجع القطاع الطبي أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الأطباء خارج البلاد، ما دفع الحكومة العراقية إلى اصدار قرار بمنع إصدار الشهادات الطبية عام ٢٠٠٧، ما أثار موجة من الغضب والاحباط في صفوف الأطباء، الحروب التي عاشتها البلاد تسببت بدمار كبير في المؤسسات الصحية، عام ٢٠٠٣ كان العراق يملك ٢٥١ مستشفى دمر ٣٠ منها خلال الغزو الأمريكي للعراق، وكان هناك ١٩١٨ مركزا طبيا منها ٣٦١ عيادة عامة، أما بحلول عام ٢٠١٣ فقد أصبح العراق يملك ٢٢٩ مستشفى، على الرغم من أن تناقص المستشفيات ليس كبيرا إلا أن المستشفيات المتبقية تعاني نقصا حادا في المعدات، وبحلول ٢٠١٤ سيطرت عناصر تنظيم داعش الارهابي إلى مدن في العراق، ما تسبب بدمار هذه المدن بسبب المعارك التي شهدتها، كما تعرض سكان هذه المدن لموجة كبيرة من النزوح، خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠١٦ نزح قرابة ٥٠٠ ألف عراقي من المناطق التي شهدت

معارك، وبسبب الضغوط التي تعرض لها سكان المدن التي كانت تخضع لسيطرة التنظيم فإن نسبة المحتاجين في العراق وصلت ١١ مليون نسمة، إي حوالي ثلث سكان العراق، وعانى النازحين من أزمات عديدة منها تردي واقعهم الصحي وسكنهم في مخيمات خالية من الرعاية الصحية، لاسيما وأن الكثير من سكان هذه المخيمات كانوا مصابين بسبب المعارك التي شهدتها المناطق التي نزحوا منها، إضافة الى تفشي الأمراض في المخيمات دون القدرة على علاجها بسبب نقص الخدمات فيها وغياب دور الدولة، أما المناطق التي خضعت لسيطرة التنظيم فكان الوضع فيها أكثر تعيقيدا وسوداوية، فاغلب المستشفيات و مراكز الرعاية الصحية في الانبار والموصل خارج الخدمة. من أخطر الظواهر التي اجتاحت العراق بعد ٢٠٠٣ هي انتشار المخدرات، وقد تفاقم الوضع عام ٢٠١٤، التي شهدت زيادة كبيرة في تعاطي المخدرات بين العراقيين، وسبب ذلك يعود إلى ضعف السيطرة على الحدود الجنوبية للعراق والتي أصبحت ممرا لدخول المخدرات للبلاد، وتعتبر املارجيوان، واحلشيش، والباركيزول، والفاليوم، والسومادريل، والرتامادول، ومشتقات املورفني مثل الكودين ابرز المخدرات التي انتشرت في العراق، ويعتبر الكابتاغون هو الأكثر انتشارا بين صفوف عناصر تنظيم داعش، وتعتبر محافظة البصرة بؤرة للمخدرات، تليها بغداد ومحافظة ميسان، ما سيضع القطاع الصحي في تحد لعلاج المدمنين وتأهيلهم والتحرر من ادمانهم[١١].

٢.٢ تأثير انهيار المؤسسات على المجتمع

مؤسسات الدولة هي الكيان الذي تنبع منه رصانة الدولة ومدى قدرتها على خدمة المواطنين، عجز هذا الكيان ينعكس بطريقة أو بأخرى على أداء المواطنين والنسيج الاجتماعي في البلاد، وهو بالتالي ينعكس على الشعور بالمواطنة لدى أفراد المجتمع، عمل المؤسسات مرتبط ارتباط كبير مع مفهوم المواطنة في البلد، وغرس بذورها في نفوس أفراده.

عانى المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ من أزمة هوية، بسبب صعود الهوية الفرعية على الهوية الوطنية، ونعني هنا بالهوية الفرعية هي الطائفة أو العشيرة، هذه المباديء رسخت في العراق

[١١] مركز البيان للدراسات والتخطيط، "٢٠١٨"، إعادة تأهيل قطاع الرعاية الصحية في العراق: هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية أنموذجا، بغداد، العراق، ص٦ –ص١١، ص١٨، ص١٩

بسبب انعدام المؤسسات القوية ونظام الدولة الذي يكفل للمواطنين حقوقهم بطريقة متساوية، حتى الدستور لم يضع هوية واضحة للعراق الذي يعيش في كنف عربي جغرافيا وثقافيا، وهو ما تسبب بضياع للهوية لدى العراقيين وانعكس على تفكير ونهج الأجيال الجديدة التي ترترعت بعد عام ٢٠٠٣، الهوية الوطنية هي التي تقوي أواصر المجتمع وتحمي البلاد من التدخلات الخارجية وتبني أسس المواطنة في الدولة، وهي بالتالي تنعكس على جميع مفاصل الدولة دون إستثناء، وهذا ما تسبب بتفكك المجتمع العراقي وجعله ساحة للتناحر القبلي والطائفي وأفقد العراقيين شعورهم بالانتماء للوطن وأصبحت الطائفة والعشيرة تحل محل الوطن، وهو بالتالي انعكس بشكل واضح على سلوكم في إداء واجباتهم وفهمهم للحقوق التي عليهم الحصول عليها من الدولة، فالدول المتقدمة تحرص بشكل كبير على ترسيخ مبدأ المواطنة وتحديد الهوية الوطنية لأفرادها، لأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويجعل المواطنين جزء من صناعة القرار ما يحملهم مسؤولية بناء الدولة، وهو ما فقده العراق بعد ٢٠٠٣ بسبب الفوضى التي حلت به والظروف التي وقع فريسة لها[١٢].

مبدأ المواطنة هي رابطة قانونية بين المواطن والدولة، هذا المبدأ لن يتحقق إلا بوجود روابط فاعلة تحفز الجماعات والأفراد من خلال عيشهم بحياة أفضل|، وتطوير دولتهم وتحسين نظامها، فالمواطن يجب ان تتوفر به ثلاثة أركان مهمة: الانتماء للأرض والمشاركة في بنائها\ان والمساواة مع غيره من المواطنين في اتخاذ القرارات التي تخدم المصلحة العامة، المواطن الفعال هو من يدفع بالدولة نحو التطور لأنه نواة الدولة، لذا فعملية بناءه بشكل صحيح ومنحه حقوقه يصب في مصلحة الدولة ويساعدها على التطور والنمو، تطبيق نظام ديمقراطي في بلد ينمي من الشعور بالمواطنة لدى أبناءه، فالديمقراطية الحقيقية هي التي يوفر نظام حكمها الحد الأدنى من الرفاه الاقتصادي والكرامة والحرية والمساواة أمام القانون والتوزيع العادل للثروات والدخل بين المواطنين، وبذلك سيتمكن هذا النظام من استبعاد ظواهر الظلم

[١٢] إبراهيم. سعدي، (٢٠١٨)، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إسطنبول، تركيا، ص٨

وشعور المواطنين بعدم المساواة التي تنعكس بطبيعة الحال على شعورهم بالمواطنة[١٣]. المجتمع الذي يفتقر مواطنيه لروح المواطنة يصبح هشا لايتمكن من بناء بلد ومقاومة الأزمات، لذا فانعدام المساواة التي كان يشعر بها المواطن العراقي وانعدام الخدمات التي بدأت قبل عام ٢٠٠٣ وتحديدا منذ فرض الحصار الاقتصادي على العراق مهد الطريق لزرع شرخ في المجتمع العراقي ساعد فيما بعد القوى التي ارادت النيل منه السيطرة عليه واللعب بمقدراته واحتلاله، فالعراقيين الذين استقبلوا القوات الأمريكية بالتهليل والترحيب معتبرين إياهم محررين كانوا فاقدين لمبدأ المواطنة ويشعرون أن بلدهم سلب منهم انسانيتهم بسبب الحصار الذي كان مفروض على البلد والقهر الذي كان يشعر به المواطنين، وهذا ما ساعد الأمريكان كثيرا ليكون الطريق أمامهم معبدا لدخول العراق دو مقاومة اجتماعية، وحتى السيطرة الإيرانية على العراق اليوم سببه انعدام المواطنة لدى بعض العراقيين الذين رحبوا بالوجود الايراني في العراق وكانت دوافعهم الطائفية تطغى على شعورهم بالمواطنة تجاه البلد، أمر تسبب بسيطرة الإيرانيين على البلد ذات الغالبية الشيعية وتمكنت إيران تدريجيا من السيطرة على مقدراته، والسبب هو تلاشي روح المواطنة لدى العراقيين بسب ما عاشوه طيلة ثلاثة عشر عاما من الحصار الاقتصادي، هذه الفكرة دعمها دكتور ميشيل مارون دكتور في الجامعة اللبنانية قسم العلوم الاجتماعية اثناء لقاء اجريناها معه لإثراء البحث وقال في هذه الزاوية "أن مجتمعاتنا تفتقد لمفهوم الدولة والفهم الصحيح للمؤسسات، لأنها تقوم على أعراف عشائرية ومباديء عقائدية ما همش مبدأ المواطنة لدى أفراد المجتمع وتسبب بشرخ كبير بين المجتمع والدولة ومؤسساتها، رأى دكتور ميشيل أن الحل الوحيد لبناء دول راسخة في الشرق هو انشاء دول علمانية يفصل فيها الدين عن الدولة، ليتمكن المواطن الموظف من أداء واجبه الوظيفي بعيدا عن أي مفاهيم أخرى ويرتكز في عمله على مباديء القانون، كما لفت دكتور ميشيل إلى زاوية مهمة وهي العقيدة القتالية للجيش، إذ تحدث عن جيش ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق أي بعد حل الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني بول بريمر، فمن خلال دراساته وأبحاثه وقراءاته توصل إلى نقطة مفصلية بهذا

[١٣] العرداوي. خالد، (٢٠١٩)، دور المواطنة الفعالة في بناء الديموقراطية على ضوء الرؤية الملكية، المؤتمر الدولي الثاني الموسوم " رؤية الملك عبد الله الثاني بن الحسين خريطة طريق نحو دولة المواطنة وتطور المجتمع"، جامعة البتراء، الأردن، ص٤ و ص٦ و ص٧

الخصوص، وهي أن الجيش العراقي تلقى تدريبات من الأمريكان لكنه لايملك عقيدة عسكرية تدفعه للدفاع عن الوطن بشكل يحمي البلد من أي أطماع خارجية". هذه النقطة تعيدنا إلى مبدأ المواطنة، فالعقيدة العسكرية لدى الجندي لاتختلف عن المواطنة لدى الموظف، فجميعها تصب في خانة الولاء للوطن، فإذا فقد هذا الولاء والانتماء لم يتمكن أفراد المجتمع من بناء بلد يملك مؤسسات رصينة وقوية. ربط ما توفره الدولة من خدمات وطريقة عمل مؤسسات الدولة بمفهوم المواطنة تحدثت عنه وسن هيثم تعمل في شركة خاصة في محافظة البصرة، التي تعتبر المورد الرئيسي للنفط في العراق وأغنى محافظة فيه، تحدثت خلال استبيان قمت به بشأن تأثر انعدام الخدمات على مفهوم المواطنة، وسن هيثم تعمل في شركة خاصة قالت بأن انعدام الرخاء في البلد وقلة الخدمات التي توفر حياة كريمة تؤثر بشكل مباشر على شعور المواطنين بانتماءهم للبلد ورغبتهم في تطويره، حرمان المواطنين من الخدمات يدفعهم للبحث عن البلديل والانبهار ببلد آخر يوفر لمواطنيه الحياة الكريمة، وهو ما يقلل شعور المواطنة لدى الأفراد، انعدام الأمن في العراق تسبب أيضا بتقلص شعور أفراده بالمواطنة، لأن الأمن والاستقرار أبسط حق ممكن أن يحصل عليه الانسان، الشعور الدائم بالخوف على الأفراد والممتلكات يجعل الانسان ينصرف إلى توفير الأمن ويركز ايضا على توفير الخدمات والراحة لنفسه وعائلته ما يشغله بشكل أساسي عن الانصراف لتنمية الدولة وابتكار طرق جديدة لتطوير البلد، وتحدثت عن الفوضى التي تسيطر على مؤسسات الدولة، سببها سيطرة الاحزاب على هذه المؤسسات وتدخلها في اتخاذ القرار، كما تعاني الطبقة غير المنتمية للأحزاب من التهميش الكبير بسبب سيطرة هذه الأحزاب على قرارات التعيين لأشخاص ينتمون لهم حصرا، ما جعل المؤسسات فريسة لموظفين غير كفوئين انعكس هذا بشكل مباشر على المواطنين بجانبين، أولهم حرمانهم من الشعور بالعدالة الاجتماعية في الحصول على الحقوق وإداء الواجبات، والجانب الثاني هو عدم قدرة المواطنين على استكمال معاملاتهم الخاصة بسبب الفوضى في المؤسسات ووجود أشخاص يفتقرون للخبرة فيها[١٤].

[١٤] هيثم. وسن، ٢٧ أيار ٢٠٢١.

التوصيات:

فصول البحث تناولت عدة زوايا لدراسة ما تسبب به الاحتلال الامريكي للعراق من آثار اجتماعية وانعكاسات على هيكلة الدولة ومؤسساتها التي انهارت بشكل شبه كامل بعد الاحتلال، وطرح البحث أمثلة على هذا الانهيار وسلط الضوء على معاناة المؤسسات الأكثر تضررا من هذا الانهيار والمرتبطة بشكل مباشر بحاجات ومتطلبات المواطن اليومية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدد من التوصيات التي تخرج العراق من أزمته وتعيد ثقة المواطن بالدولة وبالتالي ستتمكن البلاد من اعادة مواردها البشرية واستثمارهم بما يخدم المصلحة العامة.

حصول المواطن على حقوقه وتوفير الخدمات له بشكل طبيعي يتناسب مع التطور الحاصل في العالم هي الخطوة الأولى التي تتمكن من خلالها الدولة استعادة مواطنيها إليها وكسب ثقتهم من جديد، فالمواطن الذي يشعر بأن الدولة تعمل على توفير كل ما يحتاجه لا يلجأ إلى أساليب غير شرعية للحصول على ما يحتاجه وبالتالي ستعود هيبة القانون بشكل جزئي، لكن هذا غير كاف، فالدولة تحتاج إلى مؤسسات أمنية قوية يملك عناصرها روح وطنية عالية وعقيدة قتالية لحماية البلد بعيدا عن أي انتماءات اخرى، وهذه خطوة جديدة تعزز من ثقة المواطن ببلده ودولته ومؤسساتها لأن توفير الأمن مرتبط بشكل مباشر مع حياة المواطنين وكرامتهم وأعمالهم ووضعهم الاقتصادي، استقرار الأمن يجلب للبلاد استقرار اقتصادي ويفتح أبواب الاستثمارات الخارجية وينعش الاقتصاد وبالتالي سينعكس على حياة المواطنين ويوفر لهم الرفاهية، كما يعد ترسيخ الروح الوطنية في المناهج التعليمية والورش وسلوك أساتذة الجامعات والمدرسين من أهم الوسائل للنهوض بالبلد من جديد، لاستعادة الوعي الوطني لدى الأجيال التي من المفترض تكون مسؤولة عن بناء الوطن، مناهج التعليم والثقافة العامة السائدة في البلد ترتبط ارتباط وثيق بمنهج المجتمع وسلوكه وهذا بالتالي يصب في مصلحة الدولة، وتحدثت الاستاذة وسن أيضا عن الفساد والرشوة المتفشية في مؤسسات الدولة والتي أضاعت حقوق الكثير من المواطنين

الذين عجزوا عن إيجاد من ينصفهم في العراق بسبب الرشوة والمحسوبية، ما جعل البلد فريسة عبث الدول الأخرى والتدخل في شؤؤونه الداخلية وإدخالة حتى في صراعات إقليمية.

الخاتمة:

احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ لم يكن له آثار سياسية وأمنية واقتصادية على البلاد فحسب، وإنما كانت له آثار اجتماعية انعكست بشكل أو بآخر على الخدمات ومؤسسات الدولة، إذ تسبب الاحتلال وما رافقه من اجراءات بتفكك المجتمع وبث أفكار لم تكن مطروحة فيه، إضافة إلى تدخلات خارجية جعلت العراق ساحة صراع إقليمية وانعكست على وضعه الأمني والذي ينعكس بالتالي على وضعه الاقتصادي وباقي مجالات الحياة، أبرز وأخطر ظاهرة عصفت في العراق بعد الاحتلال ترسيخ المفاهيم الطائفية في البلاد وأصبحت عثرة في طريق تقدمه ونموه وتطوير مؤسساته، البحث ناقش هذه المشكلة في أحد أجزاءه وتطرق إلى أشكالها ومخاطرها وتأثيرها على مؤسسات الدولة، فالطائفية لم تنحصر على النسيج الاجتماعي بل أثرت على مؤسسات الدولة بسبب تدخل الأحزاب في سير عمل هذه المؤسسات والأفراد التي يديرنها، وأصبح اختيار صناع القرار في المؤسسات يقوم على أسس طائفية وحزبية بعيدا عن الكفاءة العلمية أو الخبرة، أمر جعل هذه المؤسسات بؤرة للرشوة والمحسوبية انعكست على سلوك الموظفين وطريقة أداءهم للعمل، وهو انعكس بشكل أو بآخر على مفهوم المواطنة لدى المواطنين و مدى انتمائهم لبلدهم وبالتالي أثرت بشكل سلبي على ادائهم لواجباتهم حتى اختلطت مفاهيم الحقوق والواجبات، الموظف أصبح يرى المؤسسة مكان لكسب الرزق وليس مكان لتطوير وتنمية البلد، فهو لايحصل على فرص الترقية فيها كما يجب إن لم يكن ينتمي إلى جهة متنفذة، ما يجعله محبط لا يكترث إلى انتاجيته.

ممارسات حرمت المواطن من الحصول على حقوقه والخدمات الضرورية التي من المفترض أن توفرها الدولة، مشكلة تطرق لها البحث بشكل مفصل ووضع انعاكاسها على ثقة المواطن بمؤسسات دولته، فأصبح المنطق السائد إيجاد طريقة لانهاء المعاملات الرسمية بعيدا عن

مظلة القانون، إضافة الى النقص الكبير في الخدمات العامة والبنى التحتية التي حرمت المواطن من أبسط حقوقه والرفاهية التي من المفترض أن يعيشها، وهو أيضا سبب رئيسي في انعدام مبدأ المواطنة والانتماء لدى المواطنين، فالمواطن الذي يحرم من التعليم والطب وأبسط متطلبات الحياة التي أصبحت بديهية في أغلب دول العالم، لا يتمكن من تقديم خدمة لبلده ولايملك قدرة الابتكار والسعي نحو تحقيق التنمية والتطور.

المواطنة التي فقدها المجتمع العراقي حرمت الدولة من مواردها البشرية، فتقاعس الموظف باداء واجبه تسبب بسخط عام يدفع جميع فئات المجتمع إلى الفوضى وعدم الشعور بالاستقرار واحترام مبدأ المؤسسات، وهو بالتالي يدفع بالبلد نحو فوضى تحرمه من الارتقاء إلى مستوى أداء أفضل واستثمار الموارد البشرية والمادية، كما أن حرمات المؤسسات التعليمية من الاهتمام الكافي من قبل الحكومة حد من قدرة هذه المؤسسات على تأسيس جيل قادر على النهوش ببلده، كما أن اهمال البحث العلمي من قبل الحكومة حرم المؤسسات الأكاديمية من استثمار طاقات التلاميذ وحتى الأساتذة الذين يرغبون باجراء أبحاث علمية ويملكون أفكار مهمة قد تنفع البشرية وتخدم العراق، وهذا الأمر دفع بالكثير من الكفاءات العلمية في البلد إلى الهجرة خارجه واللجوء إلى دول تقدم لهم الامكانيات لأنجاز ابحاثهم، كما أن انعدام الأمن والخدمات في العراق دفع بالكثير من أكاديمييه وأطباءه وكفاءاته إلى الهجرة وللحصول على حياة أفضل ومستقبل لأبناءهم وللحفاظ على حياتهم بعد أن تعرض الكثير منهم للتهديد والاغتيالات والمضايقات، عجز المؤسسات المختصة بتوفير الحماية لهؤلاء تسبب بخسارة كبيرة للبلد وحرمانه من كفاءاته القادرين على تطويره وتخلصه من مشاكله، تحديات لم تكن وليدة الفترة التي اعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، بل هي وليدة عقود من الصراعات عاشها العراق وتوجت بالاحتلال الأمريكي له.

المصادر:

أولا: الكتب

١- بريمر. بول، (٢٠٠٦)، كتاب عام قضيته في العراق/ النضال لبناء غد مرجو، دار النشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ٥٤و ص٧٨.

ثانيا: البحوث والرسائل والأطاريح

١- إبراهيم. سعدي، (٢٠١٨)، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إسطنبول، تركيا، ص٨

٢- حمو. طارق، (٢٠٢٠)، الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية، بحث منشور في المركز الكردي للدراسات، بوخوم، ألمانيا، ص١٢،ص١٦

٣- سليم، جمال محمد ورشدي، داليا أحمد، (٢٠١٣)، الطائفية والتدخل الخارجي الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي، العدد ٢٣٧، منشور في كراسات إستراتيجية، مصر،ص١١و ص١٥.

٤- صابر، علي صباح، (٢٠١٥)، الاحتلال الأمريكي للعراق وإ شكالية بناء الدولة (2014-2003)، رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط، ص٤٧.

٥- الصيدلي، محمد اقبال عمر وصادق، بشتيوان وهيفينك، فيليب، (٢٠١٤)، العراق: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدارس، أصدر لمنظمة اليونسيف، ص٣، ص٤.

٦- العرداوي. خالد، (٢٠١٩)، دور المواطنة الفعالة في بناء الديموقراطية على ضوء الرؤية الملكية، المؤتمر الدولي الثاني الموسوم " رؤية الملك عبد الله الثاني بن الحسين خريطة طريق نحو دولة المواطنة وتطور المجتمع"، جامعة البتراء، الأردن، ص٤ و ص٦ و ص٧

٧- عطية. عادل، "٢٠١٩"، بحث مشكلات التعليم في العراق الأسباب والحلول، نشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٦، العدد الأول لسنة ٢٠١٩، الأردن، ص٦٤٠ و ص٦٤١ و ص٦٤٢.

٨- محي الدين، طارق كاكه رش و رشيد، كاردو كريم، "٢٠١٧"، الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الأوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجا، نشر في مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد.٢، السليمانية، العراق، ص٧٦٦ وص٧٦٧

٩- مركز البيان للدراسات والتخطيط، "٢٠١٨"، إعادة تأهيل قطاع الرعاية الصحية في العراق: هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية أنموذجا، بغداد، العراق، ص٦ –ص١١، ص١٨، ص١٩.

١٠- يوسف، عبد الله جمال حسني، (٢٠١٩)، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧، بحث منشور في المركز الديموقراطي العربي، مصر، ص٢٠.

ثالثا: المقابلات

١- زلماي زاده، (٢٠١٦)، قناة الجزيرة.

٢- حميد. إيمان معاون مدير بلدية محافظة البصرة، ٢٥ أيار ٢٠٢١، البصرة.

٣- هيثم. وسن، ٢٧ أيار ٢٠٢١.